حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019 مع وضع رؤية للبحوث المستقبلية

د. إيمان متولي محمدعرفات

كلية الإعلام - الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا

جمهورية مصر العربية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 616 - الحولية 43

1444 هـ / 2023 م (مارس)

ثـــمـــن الـــعـــدد

الكويت: ٥٠٠ فلس | **البحرين:** دينار واحد | **قطر:** ١٠ ريالات

الإمارات: ١٠ دراهم | **السعودية:** ١٠ ريالات | **عمان:** ريال واحد

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشـــتـــراك الـــســـنـــوي لـــعـــدد (١٢) رســـالـــة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفـــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفـــراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفـــراد	١٠ دنانير	١٤ دنانير	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفـــراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجة إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: ٧٢٤٥٤ - ت: ٢٤٨٣٠٢٥٦ - فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مـــجـــلـــة الـــعـــلـــوم الاجـــتـــمـــاعـــيـــة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة الـــكـــويـــت لـــلـــعـــلـــوم والـــهـــنـــدســـة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الثالثة والأربعون
الرسالة السادسة عشرة بعد المئة السادسة
1444 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت

- **أ.د. عبد الله محمد الغزالي**
قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت

- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الكويت

- **أ.د. عبد العزيز علي سفر**
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الكويت

- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
قسم التاريخ - جامعة الكويت

- **د. عبد الله محمد الجسمي**
قسم الفلسفة - جامعة الكويت

- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

- **د. أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

- **مهـا إبراهيـم المسعد**
مديرة التحرير - جامعة الكويت

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. محمود السيد أبو النيل**
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتي يتوفر بها ما يلي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحةً) وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البَحْثُ بواسطة مُعالِج النّصوص Word Microsoft وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Arabic Simplified للبُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.
- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (250) كلمةٍ. على أنْ يحويَ ملخَّصُ البحثِ: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، مَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، أبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة وأهمّ الإستنتاجات إضافة للكلمات الدالة (المفتاحية).
- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.
- تقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة 600 * 800.
- في حالة رغب الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.
- يراعي الباحثُ عند كتابة البحثِ الالتزامَ بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل.

مثال (Courtois, 2001):

- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصَّة بنِّظام APA على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبلُ الحَوْليّاتُ فقط البحوثَ الَّتي تقدم الكترونياً من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ شكل أو وسيط.
- لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.
- لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.
- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحَوْليّاتِ على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.
- .يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه مع جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ على نَشْرِه في الحَوْليّات.
- يعرض البحث الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا وبَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ إثنين لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة تحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ ثلاثون نسخةً مجانية مطبوعة من بَحْثِه المنشورِ.
- تُرْسَلُ جميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات ما عدا البحوث إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الإصدار الثالث – الحولية الثالثة والأربعون – مارس 2023

يجيء هذا العدد رغم أننا تأخرنا في إصداره لظروف لها علاقة بالانتقال إلى مبان جديدة في الحرم الجامعي الجديد، ولانتقال رئاسة التحرير من الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري الذي رأس تحرير الحوليات لفترة ست سنوات بالتزام وإصرار على الارتقاء بها نوعيًّا وعدديًّا. انتقل الأستاذ الدكتور يعقوب إلى موقع آخر، يحمل رسالة البحث العلمي وأخلاقياته معه حيث حلّ. للأستاذ الدكتور الشكر والعرفان لكل قضية يخدمها وسيخدمها. فريق عمل الحوليات عمل معي منذ استلمت أواخر يناير 2023 بجد وكد، وجعل استلامي ممتعًا ومجزيًا، وأعضاؤه يعرفون أنفسهم جيدًا، لهم جميعًا مني جزيل الشكر.

يحمل هذا العدد عدة إصدارات:

الرسالة الأولى التي تحمل رقم (614) بعنوان: المواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين، للدكتور زهير إبراهيم المصري، الأستاذ المساعد في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة الأزهر بقطاع غزّة. تنتهج الدراسة ثلاثة مناهج هي: التاريخي، الوصفي، والمقارن. كما يخبرنا الباحث، فهو يبحث في المتغيرات التي أثرت في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948، ومواقف الدول العربية المختلفة منها، وموقف جامعة الدول العربية، ثم أسباب إخفاق حكومة عموم فلسطين وخاصة الجانب الفلسطيني. أوصت الدراسة بأن تُفْحَص مواقف الدول العربية كل على حدة وبتعمق؛ لاحتوائها على تعقيدات كثيرة. أوصت الدراسة بأن يدير الفلسطينيون موقفهم باستقلالية بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية على تراب الأراضي التي احتُلت عام 1967، مع الحفاظ على الثوابت الفلسطينية القائمة على حق العودة، الاستقلال، وتقرير المصير.

الرسالة رقم (615) بعنوان: الرحلات الأندلسية ودورها في توثيق الحقبة الأخيرة من تاريخ الأندلس: مختَصَر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب لأحمد بن قاسم الحجري الأندلسي (أفوقاي) أنموذجًا (ت بعد 1051 هـ/1641م). هذه دراسة تاريخية تحليلية تقدمها الدكتورة بدرية بنت عبدالعزيز بن عبدالله العوهلي، أستاذ التاريخ الإسلامي في كلية العلوم والدراسات الإنسانية في جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية. يعدّ البحث تأريخًا لحقبة تاريخية مهمة عن إجلاء ورحيل المورسكيين من الأندلس، وتوثيقًا لآخر أيام الوجود الإسلامي في بلاد الأندلس قبل الرحيل القسري لهم منها.

الرسالة رقم (616) بعنوان: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019 مع وضع رؤية للبحوث المستقبلية، للدكتورة إيمان متولي محمد عرفات، رئيس قسم الصحافة والنشر الإلكتروني في كلية الإعلام بالجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى تقديم عرض تحليلي للاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية

في الإعلام التقليدي والحديث. اعتمدت الدراسة على تحليل 147 دراسة عربية وأجنبية منشورة في مجلات علمية متخصصة، إضافة إلى الرسائل الجامعية وبحوث المؤتمرات العلمية التي عُقدت بين 2014 و2019. ورؤية الباحثة لتطوير البحث العلمي.

الرسالة رقم (617) بعنوان: وظيفة رئيس الدواوين Magister Officiorum في العصر البيزنطي المبكّر: القرون من الرابع إلى السادس الميلادي، للدكتور المتولي السيّد محمّد تميم، أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد في قسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية في جامعة دمنهور بجمهورية مصر العربية. يعمد البحث إلى وصف التنظيم الإداري للإمبراطورية البيزنطية المبكرة بعد إصلاحات دقلديانوس وقسطنطين الأول. كان منصب رئيس الدواوين من المناصب الرئيسة التي استُحْدثت لتلميع العديد من الدواوين وتنظيمها تحت قيادة واحدة. ويعرض الباحث أهم التطورات التاريخية والإدارية التي أدت إلى فقدان رئيس الدواوين نفوذه وسلطاته، وأهم المسؤولين الذين حصلوا على هذه السلطات.

أما الرسالة رقم (618) فهي: العنف الأسري ضد المرأة في الكويت: معدلات الانتشار وعوامل الخطورة الديموغرافية وأنواع استجابات الناجيات، للدكتورة ملك الرشيد من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. تعرض الرسالة كيف تصبح الأسرة منبعًا للعنف ضد النساء والفتيات بدل أن تكون ملاذًا آمنًا. وتستخدم المنهج الوصفي التحليلي لعينة حصصية ممثلة تتكون من 2176 مشاركة من المواطنات، أعمارهنّ بين 18 و68 عامًا. عمدت الدراسة إلى تحديد مدى شيوع ظاهرة العنف ومَن أَكْثرُ مرتكبيها. أظهرت النتائج أن 15 % من المشاركات فيها قد تعرَّضن للعنف الأسري. كما أوضحت أن 19 % منهنّ يعرفن نساء مقربات منهن من ضحايا العنف الأسري. كان العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشارًا (58.7 %)، وأقلها العنف الجنسي (7.2 %)، وكان الأزواج والآباء أكثر المعنفين للمرأة. سجلت الدراسة التكتم والصمت كأبرز استجابة للضحايا (57.5 %). وأظهرت علاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى التعليمي والثقافي اللذين تنتمي إليهما المشاركات وبين حالة التعرّض للعنف.

أخيرًا الرسالة رقم (619) بعنوان: إدارة الصراعات بين الزوجين في الأسرة الأردنية، للدكتور عبدالباسط العزام، أستاذ قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة اليرموك بإربد (الأردن). تهدف الدراسة إلى وصف طبيعة الصراع بين الزوجين في الأسرة الأردنية بالتركيز على التصريحات العدائية بين الزوجين، التفاهُميّة المشتركة بين الزوجين، وأخيرًا المسؤوليّة التكامليّة بين الزوجين. جرى البحث على عينة مؤلفة من (100) حالة تقيم في محافظات الأردن الشمالية. أظهرت النتائج أنّ التعبير عن التصريحات العدائية بين الزوجين تمثّل في ضعف قدرتهما على التعبير عن المشاعر السلبية بسهولة، وميل أحدهما إلى الصمت في أثناء المشكلات؛ خوفًا من انعدام المرونة التي تمكّنهما من حلّ الخلافات، أو تطور الصراع الذي قد يفضي إلى الطلاق.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

الرسالة (616)

الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019 مع وضع رؤية للبحوث المستقبلية

د. إيمان متولي محمدعرفات
كلية الإعلام – الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا
جمهورية مصر العربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الثالثة والأربعون 1444هـ/2023م

المؤلف:

د إيمان متولي محمدعرفات

- دكتوراه في الصحافة من قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009 م.
- نائبة رئيس قسم الاتصال والإعلام، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، للأعوام الدراسية 1438 – 1440.
- رئيس قسم الصحافة والنشر الإلكتروني، كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا، من العام الدراسي 2019 – 2020 حتى الآن.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

- الإخراج الصحفي، القاهرة: المكتبة العلمية للنشر، رقم الإيداع بدار الكتب ص – 2012 / 1326، 2012.

ثانياً – الأبحاث:

1- المطبوعات الصحية السعودية: العقبات والتحديات، الملتقى الدولي الأول للعلاقات العامة والتوعية الصحية، المدينة المنورة، 2014 م.

2- التعرف على آراء أساتذة الإعلام في استخدام القنوات التلفزيونية شبكات التواصل الاجتماعي للتغطية الشاملة للأحداث، منشور في المجلة العربية للإعلام والاجتماع، الجامعة الأمريكية، عدد (23)، القاهرة، يناير 2017 م ISSN1687-7721.

3- توظيف تقنية التواصل في تعليم اللغة العربية ونشر آدابها لغير الناطقين بها، الندوة الدولية في اللغة العربية وآدابها وثقافتها في المؤسسات التعليمية السعودية والماليزية، المدينة المنورة، 19 مارس 2017م.

4- أثر وسائل الإعلام على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة تطبيقية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مستغانم، المجلد (5) العدد (13)، الجزائر، 2018 ISSN 2437-1181.

5- مشروع ميثاق أخلاقي للصحافة الإلكترونية في ضوء تجارب المواثيق الأخلاقية في دول الخليج العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث الإعلامية وتكنولوجيا الاتصال، كلية الإعلام جامعة القاهرة، العدد الأول، يوليو ديسمبر 2018م. ISSN 2356-9891.

6- وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز قيمة الثقافة لدى الشباب وفقاً للتراث الإبستمولوجي لنظرية الحتمية القيمية، مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد (1)، عدد (3)، المملكة المتحدة، 2018. SIATS, ISSN 0127-7448.

7- استخدام الجامعات لمواقعها الإلكترونية في توفير عملية التواصل للطلاب وإشباع احتياجاتهم، دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، عدد (14)، المدينة المنورة، 2018.ISSN1658-6662.

8- توظيف الصحف العربية والغربية لشبكات التواصل الاجتماعي كمنصات إعلامية لعرض قضاياها، المجلة الدولية لعلوم الاتصال ، عدد (2)، ألمانيا،2017. ISSN2512-8434.

9- سيميائية الصورة الناقلة لأطراف الصراع السوري على المواقع الإلكترونية للقنوات التلفزيونية الغربية، «كتاب المؤتمر الدولي المحكم» الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، كلية الصحافة والإعلام، جامعة الزرقاء، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،16 – 18 / 5 / 2017م. ISBN978-9957-33-582-3

10- Standards for evaluating the quality of newspaper website, An applied study on Gulf newspapers websites مجلة البحوث الإعلامية، المجلد 56، العدد 5، الشتاء 2021، الصفحة 2323–2352.

11- رؤى أساتذة الإعلام والخبراء العرب لمستقبل صحافة الموبايل: دراسة استشرافية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد الثالث والعشرون، الجزء الثالث، يناير يزنيو 2022م، ص107 – 153.

المحتوى

الملخص 13

المقدّمة 15

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة 17

1 – نوع الدراسة 20

2 – المناهج المستخدمة 21

3 – الخطوات المنهجية المتبعة في التحليل 21

4 – أداة جمع بيانات الدراسة 22

أولاً – تصنيف بحوث الدراسة وفقاً للمحاور الآتية 22

ثانياً – التصنيف وفقاً للجوانب المنهجية التالية 23

أولاً – الإشكالية والقضية موضوع البحث 76

ثانياً – المناهج والأدوات المستخدمة في البحوث عينة الدراسة 84

ثالثاً – الأطر النظرية المستخدمة في البحوث عينة الدراسة 89

الرؤية المستقبلية لتطوير بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة 97

أولاً – الإشكالية والقضية موضوع البحث 97

ثانياً – المناهج والأدوات 99

ثالثاً – الأطر النظرية 100

المراجع 101

أولاً – المراجع العربية 101

ثانياً – المراجع الأجنبية 105

الملخّص

هدفت الدراسة إلى تقديم عرض تحليلي يركز على الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وذلك من خلال رصد الاتجاهات البحثية السائدة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وكانت تساؤلات الدراسة: ما الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة؟ وما الموضوعات والإشكاليات التي تناولتها البحوث محل الدراسة؟ وما المناهج والأدوات التي اعتمدت عليها تلك البحوث؟ وما الأطر النظرية المستخدمة في تلك الدراسات؟ كما حرصت الدراسة على تقديم رؤية استشرافية في هذا المجال والتي تمكن من تطوير البحث العلمي في هذه المجال، تنتمي الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية الاستشرافية، اعتمدت على مناهج: التحليل من المستوى الثاني، المنهج المسحي، المنهج المقارن، والمنهج النقدي، وذلك باستخدام أداة استمارة تحليل لتطبيق أسلوب التحليل من المستوى الثاني، وتمثلت عينة الدراسة في147 دراسة من الدراسات العربية والأجنبية المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة بالإضافة إلى الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في المؤتمرات الدولية في الفترة من 2014م إلى 2019م، وبالاعتماد على النظرية النقدية، وفي ضوء تلك الدراسة استخلصت الباحثة رؤية شاملة للمساهمة في تطوير البحث العلمي في هذا المجال وذلك من خلال مستويات ثلاث، وهي الإشكالية البحثية، المناهج والأدوات، والأطر النظرية.

الكلمات الدالة (المفتاحية): الاتجاهات البحثية الحديثة، التشريعات الإعلامية، أخلاقيات الإعلام.

المقدمة

ظلت وسائل الإعلام التقليدية مرآة المجتمعات باختلاف حضاراتها وثقافاتها، ودليلا على رقي الأمم، على مدار العقود الطويلة، وللارتقاء بها والحفاظ عليها وجب التوازن بين التشريعات التي تسنها الحكومات لتنظيمها والمواثيق التي يتفق عليها الإعلاميون للحفاظ على حرياتهم، ولتكون ضابطا لهم للارتقاء برسالة الإعلام، ولاتباع أسس أخلاقية وقانونية لتحقيق وظائف الإعلام بتطوير المجتمع، وإنما يتم ذلك وفقاً لقيم الحق والعدل والتسامح والصدق والنزاهة والمسؤولية واحترام الكرامة الإنسانية وقبول الآخر.

ثم ظهرت وسائل الإعلام الجديدة التي فرضتها التطورات الهائلة في عالم الاتصال، والتي تمتلك قوة تأثير فاقت وسائل الإعلام التقليدية، فأصبحت الحاجة ملحة لإنتاج المزيد من التشريعات والمواثيق الأخلاقية لتنظيم الإعلام (الإلكتروني) حتى ينطلق من معايير مهنية وتقنية ومجتمعية تنسجم مع روح العصر، ولتواكب التطور (التكنولوجي) المتجدد بما يحمل في طياته من قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل.

وعلى الجانب الآخر قام الباحثون بإجراء المئات من البحوث باختلاف أنواعها ومناهجها وأدواتها وأطرها ومداخلها النظرية؛ لتطوير الإعلام والحفاظ على إكسابه المزيد من الحريات، ورصد واستشراف ما يتم على الساحتين الإعلامية والقانونية بتلك الخصوص.

ولذلك تقوم دراستنا على مسح التراث العلمي الحديث في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019م.

وتسعى الدراسة إلى عرض وتحليل ونقد الدراسات والبحوث التي تناولت بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، نستعرض خلالها الاتجاهات العربية والأجنبية، للإسهام في تقديم صورة عن الاتجاهات الحديثة في هذا الموضوع.

تشتمل الدراسة على:

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة، ويشمل أهمية الدراسة، وأهدافها، والمنهج المستخدم، ومجتمع الدراسة، والعينة البحثية، ومصادر البحث.

ثانياً – الاتجاهات البحثية العربية والأجنبية المعاصرة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

ثالثاً – التحليل النقدي المقارن لبحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

رابعاً – الرؤية المستقبلية لتطوير بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

المقصود بالاتجاهات البحثية الجديدة مسح التراث العلمي الحديث في البحوث العربية والأجنبية المعاصرة التي تناولت التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في السنوات الخمس الأخيرة.

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة

– مشكلة الدراسة:

يرتهن التقدم لوسائل الإعلام في التوازن ما بين منحها المزيد من الحريات وتركها لضبط ممارساتها ذاتيا بالتنظيمات الخاصة بها، وبين سن التشريعات المناسبة لردعها في حال حادت عن صوابها، وقد تناولت العديد من الدراسات الإعلامية رصد هذه الإشكاليات وتحليلها وتفسيرها (المقاربة) على مدار عشرات السنوات، وإنما تحاول هذه الدراسة تحليل الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، لذا **تتمثل مشكلة الدراسة في رصد الدراسات الحديثة وتحليلها والمقارنة بينها في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، ووضع رؤية استشرافية لتطوير البحث في هذا المجال.**

وذلك وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1- **الاتجاه البحثي الأول:** الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1-1- القوانين المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية.

1-2- حرية الرأي والتعبير.

1-3- حرية تداول المعلومات.

2- **الاتجاه البحثي الثاني:** الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019. (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات – إدارة).

2-1 – التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية –الشفافية –المعايير المهنية – حقوق وواجبات –إدارة).

2-2–المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3- الاتجاه البحثي الثالث: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3-1 – القوانين المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة.

3-2 – حرية الرأي والتعبير.

3-3 – حرية تداول المعلومات.

4- الاتجاه البحثي الرابع: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

4-1 – التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات – إدارة).

4-2– المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب.

- أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة كما تمت الإشارة سابقا من معالجتها لموضوع قلما تطرق إليه الباحثون العرب، حيث عمدت إلى مراجعة وتقييم العديد من أحدث الدراسات والأبحاث المنشورة المعنية بمجال التشريعات، والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وتقديم رؤية شمولية ومتعمقة.

كما عملت الدراسة على توفير قاعدة بيانات للباحثين عن أحدث الدراسات في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، مع وضع رؤية استشرافية لبحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من مراجعة وتقييم العديد من أحدث الدراسات والأبحاث المنشورة المعنية بمجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وتقديم رؤية شمولية ومتعمقة.

2- توفير قاعدة بيانات للباحثين عن أحدث الدراسات في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

3- وضع رؤية استشرافية لبحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل اللإعلام التقليدية والجديدة.

- أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس للدراسة في تقديم عرض تحليلي يركز على الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

1- رصد الاتجاهات البحثية السائدة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

2- تعرف على الموضوعات والإشكاليات والقضايا التي تناولتها هذه الدراسات.

3- تعرف التصميمات المنهجية والأطر النظرية التي استخدمتها تلك الدراسات.

4- تقديم رؤية استشرافية في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة تمكن من تطوير البحث العلمي في هذه المجال.

- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة؟

2- ما الموضوعات والإشكاليات التي تناولتها البحوث محل الدراسة؟

3- ما المناهج والأدوات التي اعتمدت عليها تلك البحوث؟

4- ما الأطر النظرية المستخدمة في تلك الدراسات؟

التصميم المنهجي للدراسة:

1 - نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية الاستشرافية، التي تتعدى مرحلة الرصد إلى تحليل ظاهرة البحوث في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وكذلك تفسير تلك البحوث، والانطلاق منها لوضع رؤية مستقبلية لتطوير تلك البحوث.

2 - المناهج المستخدمة:

تعتمد الدراسة على:

1- التحليل من المستوى الثاني الذي يقوم على إعادة استخدام البيانات الناتجة من بحوث العلوم الاجتماعية بصورة متكاملة في إطار الدراسة الكلية للظاهرة الحالية، ويقدم التحليل مصدرا مهما للبيانات التطبيقية، كما يوفر للباحثين معلومات يمكن الاستفادة منها في معالجة مشكلات بحثية مهمة.

2- المنهج المسحي؛ لرصد الاتجاهات البحثية الخاصة بموضوع بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

3- المنهج المقارن؛ للمقارنة بين الاتجاهات البحثية على المستويين العربي والأجنبي في مجال بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

4- المنهج النقدي؛ لإبراز نقاط القوة والضعف في البحوث محل الدراسة.

3 - الخطوات المنهجية المتبعة في التحليل:

1- إجراء دراسة استطلاعية للكشف عن أبعاد موضوع الدراسة وتحديده.

2- تحديد المشكلة البحثية.

3- حصر عينة المصادر العلمية التي تم الاعتماد عليها في إجراء عملية الحصر خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب اختيار تلك الفترة الزمنية؛ لتقديم الباحثة هذه الدراسة إلى لجنة الترقيات لأساتذة الإعلام في جمهورية مصر العربية التي حددت الفترة الزمنية بالسنوات الخمس

الأخيرة؛ لدراسة الاتجاهات البحثية للتشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة.

4- تصنيف الدراسات التي تم جمعها من المصادر وفقاً لمحاور محددة، وتحديد الاتجاهات البحثية داخل كل محور.

5- مقارنة نتائج الدراسة.

6- استنباط رؤية مستقبلية لموضوع الدراسة.

4 - أداة جمع بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استمارة تحليل لتطبيق أسلوب التحليل من المستوى الثاني، وقد تضمنت تصنيف البحوث موضع التحليل إلى عدة محاور، وهي:

أولاً - تصنيف بحوث الدراسة وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1- **الاتجاه البحثي الأول**: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1-1- القوانين المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية

1-2- حرية الرأي والتعبير.

1-3- حرية تداول المعلومات.

2- **الاتجاه البحثي الثاني**: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019 (المصداقية - الشفافية - المعايير المهنية - حقوق وواجبات - إدارة).

2-1 -التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات -إدارة).

2-2 -المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3- الاتجاه البحثي الثالث: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3-1 – القوانين المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة.

3-2 – حرية الرأي والتعبير.

3-3 – حرية تداول المعلومات.

4- الاتجاه البحثي الرابع: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

4-1 -التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات -إدارة).

4-2 -المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب.

ثانياً – التصنيف وفقاً للجوانب المنهجية الآتية:

– الإشكالية والقضية موضوع البحث.

– المناهج والأدوات المستخدمة.

– الأطر النظرية.

5 – مجتمع الدراسة ومصادرها:

كل ما اشتمل عليه التراث العلمي العربي والأجنبي في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

– عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب العينة المتاحة، حيث تمثلت العينة في جميع الدراسات العربية والأجنبية المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة بالإضافة إلى الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في المؤتمرات الدولية في الفترة من 2014 إلى 2019، والتي استطاعت الباحثة التوصل إليها، وتمثلت في 147 دراسة.

– مصادر الدراسة:

– المكتبة الرقمية الخاصة لبنك المعرفة المصري https://www.ekb.eg/

والذي يضم نصوصاً كاملة من البحوث والدراسات الأجنبية وذلك للوصول للدوريات الكاملة للدوريات.

– المكتبة الرقمية الخاصة بدار المنظومة http://www.mandumah.com/

وهي قاعدة بيانات عربية متاحة على شبكة الإنترنت، وتضم العديد من البحوث والدراسات العربية.

– مكتبة كلية الإعلام – مكتبة كلية الإعلام بجامعة القاهرة التي تحتوي على العديد من الرسائل الجامعية والدوريات في مجال الإعلام.

– المكتبة المركزية بجامعة القاهرة التي تضم العديد من الرسائل الجامعية والدوريات في مجال القانون.

– المكتبة الرقمية السعودية https://portal.sdl.edu.sa/arabic/

– منصة جامعة طيبة http://elibrary.taibahu.edu.sa/resources

– منصة المجلات العلمية الجزائرية https://www.asjp.cerist.dz/en/login

– نظرية الدراسة:

تعتمد الدراسة على النظرية النقدية لما تمثله من أهمية في دراسة بحوث الاتصال والإعلامَ وذلك لنقد الوضع الراهن للاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، والانطلاق منه لوضع رؤية مستقبلية للمساهمة في تطوير البحث العلمي في موضوع الدراسة عبد الرحمن (2008).

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1- الاتجاه البحثي الأول: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1-1 – القوانين المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية:

سعت دراسة **Alonso** (2016) لتناول أوضاع وسائل الإعلام في الجزائر، وخاصة فترة الصحافة التي ولدت فجر الحرب الأهلية في التسعينيات، حيث خضعت للعنف السياسي من قبل القوى القمعية للحكم والجماعات المسلحة من الإرهابيين، وانتهت الدراسة إلى أنه يمكن للصحافة أن تساعد في تأسيس الديمقراطية إذا كان الصحفيون قادرين على العمل بفعالية ضد الاستبداد، وأكدت على ضرورة استحداث تشريع؛ لحماية ممارسة الصحافة، ولضمان حرية المعلومات.

وتناولت دراسة **Vivros & Millado** (2018) كيفية تغيير حضور الأدوار المهنية المختلفة في محتوى الأخبار مع تنفيذ قانون الإعلام الجديد في الإكوادور. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من ممارسة الأدوار الصحفية المختلفة وتطبيق قانون الاتصال الجديد. وهو ما أحدث التباين في أدوار التدخل والرقابة.

وتناولت دراسة **Seferin & Poler** (2017) موقف المحكمة العليا لجمهورية سلوفينيا فيما يتعلق بانتهاكات ميثاق الأخلاقيات ومسؤولية الصحفيين عن الانتهاكات الصحفية. وتبين عند تحليل القانون القضائي أن المحكمة تعتبر عدم التزام الصحفي بأحكام ميثاق الأخلاق الصحفي هو أحد معايير المسؤولية عن التجاوزات الصحفية. وتؤكد الدراسة ضرورة وجود قانون وقائي واضح وجيد ومحدد في هذا المجال لحماية الصحفيين.

بينما تناولت دراسة **Carter** (2017) قانون الاتصال الجماهيري وبحوث السياسات الإعلامية، بما في ذلك نظرية حرية التعبير؛ لما لها من دور مهم في تطور الصحافة ووسائل الإعلام على مدار عقود. وقد انتهت الدراسة إلى التوصية بالتركيز في الأبحاث المستقبلية على القانون الدولي للصحافة والتحديات المعاصرة التي تشمل التكنولوجيا والمراقبة والتغييرات في المواطنة الديمقراطية.

فحصت دراسة **File** (2017) قانون التشهير الذي كان يعد بمنزلة ردع قوي ضد الصحافة المثيرة، وكيف أقنعت صناعة الصحف سبع عشرة هيئة تشريعية في الولايات بين عامي 1885 و1915 بتمرير قوانين تخفف المسؤولية عن التشهير، وأوصت الدراسة بإصلاح قوانين التشهير في الصحافة، والتي تم سنها على الرغم من تحفظات المحامين، وذلك لتوفير فهم أفضل لقوة الصحافة في التأثير على مفهوم الأميركيين لغرض حرية الصحافة في المجتمع الديمقراطي.

كما ناقشت دراسة **Milutinovic** (2017) ملكية وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي –دراسة حالة صربيا–، والتأثيرات الرئيسية لتحويل ملكية وسائل الإعلام خلال فترة ما بعد الاشتراكية في صربيا. واعتمدت الدراسة على تحليل نظري للوثائق القانونية كمصادر للمعلومات على الإنترنت، والتطور في تشريعات وسائل الإعلام الوطنية مع الإطار التنظيمي الأوروبي، وتناول المشاكل الرئيسية الناتجة عن هذه العملية. واعتمدت الدراسة على تتبع عملية نقل معايير سياسة وسائل الإعلام الأوربية إلى قوانين الإعلام الصربي في الفترة من 2000 إلى 2006، كما ركزت النتائج على أن تطوير نموذج نظام وسائط الإعلام الإلكترونية في صربيا لا يضمن المناقشة العامة للديمقراطية أو إتاحة تفعيل القوانين لحماية المعلومات الإخبارية.

واستهدفت دراسة **كامل** (2016) رصد وتحليل تجربة مصر في إعداد التشريعات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي بعد دستور 2014، والذي استحدث عدة مواد تختص بتشكيل ثلاث هيئات جديدة تتولى الإشراف على العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كما ألغى عقوبة الحبس في جرائم النشر العلانية باستثناء جرائم السب والقذف، والتحريض على العنف، والتمييز بين المواطنين، والطعن في الأعراض، واهتمت الدراسة باستعراض أهم مواد القانون فيما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام وحقوق الصحفيين وواجباتهم وضمانات ممارسة عملهم في إطار من المهنية وتنظيم عملية إصدار الصحف.

تقيس دراسة **Jackson** (2015) قيود التشريعات الإعلامية في روسيا من عام 1991 حتى عام 2015، وتحديد أنماط التغيير في موقف الحكومة تجاه مسؤوليتها نحو الصحافة. باستخدام نظام ترميز فريد من نوعه ضد 67 قانونًا مفصلًا، ووجدت الدراسة أن التشريعات الإعلامية خلال فترة يلتسين كانت مقيدة بشكل متقطع، في حين أصبح التشريع في عهد بوتين أكثر ديكتاتورية،

خاصة منذ عام 2012 حيث بدأ تقييد تشريع الإعلام في ظل حكم ميدفيديف، وأكدت الدراسة أن هذه النتائج تسمح باستنتاجات مهمة حول مستقبل حرية الصحافة في روسيا.

تبحث دراسة **J & Pearson** (2015) ما إذا كان نظام قانون الردع الحالي في أستراليا يفي بتوقعات الصحفيين واحتياجاتهم في عصر يتمتع بقدرات مراقبة رسمية لم يسبق لها مثيل. وأكدت نتائج الدراسة أن الإغفال أو الغموض في صياغة التشريعات أدى إلى عدم وجود حماية قانونية، واستخدمت الدراسة أداة المسح للصحفيين الممارسين. وأكدت أن الجهود الكبيرة المبذولة لتأمين قوانين الردع في أستراليا قد تتعرض للخطر لعدم فهم الصحفيين القوانين نفسها، وكيف يمكن لتقنيات المراقبة والسلطات أن تؤثر على سرية المصادر.

رصدت دراسة **أبو فريخة** (2015) آراء النخب الليبية نحو مواد حرية الرأي والتعبير بمشروع دستور ليبيا، وتحليل تلك الآراء في ضوء المادة 14 بمشروع الدستور الجديد، وتصنيف تلك المتغيرات وفقاً لحجم الحريات المتاحة للإعلاميين قبل تفعيل الدستور وبعده وكيفية وضع رقابة جديدة على الإعلاميين، وكذلك المسؤولية والضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحكم عملهم، والضغوط المهنية للمؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها والضغوط القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ناقشت دراسة **Stole** (2015) قضية تعرض الصحفيين الذين ينقلون التقارير من مناطق النزاع لخطر الإصابة أو الموت بشكل متزايد بسبب مهنتهم. وتناولت الدراسة الإطار القانوني الذي يحمي الصحفيين في مناطق النزاع في القانون الإنساني الدولي، الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، والذي مرت عدة عقود منذ صياغته، وبالرغم من وجود تغييرات كبيرة في الطريقة التي يعمل بها الصحفيون في مناطق النزاع. تؤكد الدراسة أن الإطار

القانوني يتضمن على الأقل –نظريًا– عددًا كبيرًا من الأحكام التي تستمر في توفير الحماية للصحفيين في مناطق النزاع. لكن الأمر الواضح هو أن هناك اختلافات كبيرة في الحماية الممنوحة للصحفيين على أساس جنسية الصحفي ونوع النزاع الذي يقوم بتغطيته. والنتيجة هي أن الإطار القانوني الحالي معقد إلى حد ما ليس من السهل دائمًا تطبيقه عمليا.

وتعد دراسة **حيداس** (2014) من الدراسات التاريخية الوصفية، حيث برزت الصحافة في المغرب فترة الحماية الفرنسية لحماية القراء من التجاوزات عام 1942، وروجعت النصوص المغربية عام 1994 مقارنة بدول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، واهتمت بقطاع الإعلام في المغرب.

1-2 - حرية الرأي والتعبير:

بحث مشروع **Oltmann** (2019) في معتقدات أمناء المكتبات الأمريكيين الغربيين وأفعالهم فيما يتعلق بالحرية الفكرية وتكوين المجموعات، ووردت النتائج في دراستين متكاملتين، قدمت الدراسة الأولى بعض الخلفية والنتائج المتعلقة بالحرية الفكرية، بينما ركزت الدراسة الثانية على نتائج أسئلة تطوير المجموعة، واختتمت بنقاش أوسع نطاقا، وقد تم جمع البيانات من خلال مسح واسع النطاق، وأكدت الدراسة أن الميل السياسي لمجتمع ما قد يؤثر على دعم الحرية الفكرية، وأشار ما يقرب من 40 ٪ من المستجيبين إلى وجود توتر بين معتقداتهم الشخصية ومواقفهم المهنية فيما يتعلق بالحرية الفكرية.

ناقشت دراسة **Gürkan** (2017) مهنة الصحافة ومدى تأطيرها وفقاً للقوانين المهنية للصحافة. وركزت الدراسة على الأفلام التركية التي تم إنتاجها في الفترة ما بين 1980 و1990. حيث حللت الأفلام التي تتناول حرية الصحافة والتعبير وأخلاقيات الإعلام، وتشابك هذه المواضيع مع العنصر

الميلودرامي في «الحب» في الأفلام، ومن أهم نتائج الدراسة أن العديد من الحوارات أكد أن واجب الصحافة هو مساعدة العدالة، أو أن الصحفي يجب أن يدافع عن حرية الصحافة ويكتب الحقيقة.

كما أكدت دراسة **حمادة** (2013) حق الصحفيين عند الحديث عن حرية الرأي والتعبير والإبداع، والحق في المشاركة السياسية والاجتماعية، وحق الحصول على المعلومات، والحق في إنشاء الجمعيات والنقابات، والحق في العمل والأجر المناسب، والحق في التنمية المستدامة، والحق في الضبط الذاتي محلياً.

وناقشت دراسة **أبو فريخة** (2019) انعدام وجود رؤية متكاملة للبيانات والمعلومات والمعرفة ومصادرها وأنواعها وطبيعة حرية تداولها ومفهومها، وخلصت إلى وجود حاجة ملحة لقانون يحكم ويضمن تدفق المعلومات داخل المجتمع المصري لتوفير الشفافية الكاملة للرأي العام في الوصول للبيانات والمعلومات، للقضاء على الفساد، وخصوصا بعد ثورة 25 يناير حيث عانى المجتمع من فترات انتقالية صعبة، واستمرار القيود على حريات التعبير والإعلام، وعدم تحديد مساحة لحرية الإعلاميين.

وكشفت دراسة **Svärd** (2017) عدم وجود قوانين محكمة خاصة بحرية الحصول على المعلومات بمدينة سيراليون بسبب الحرب الأهلية بين عامي 1991 و2002. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي وأدوات التحليل الوثائقي والمقابلات المتعمقة، وأشارت نتائج التحليل الوثائقي إلى مساعدة المجتمع الدولي للدولة لتطبيق نظام ديمقراطي، وطُبِّق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات عام 2013. ويضمن القانون وصول المعلومات من الحكومة، ويفرض أيضا عقوبة على عدم إتاحة المعلومات للصحفيين، ولكن كشف التحليل عن ضعف دولة سيراليون في تطبيق القانون بسبب سوء الإدارة وانعدام الشفافية والمساءلة، وأكدت الدراسة أن وسائل الإعلام يمكنها أن تؤدي دوراً

في المراقبة، ويمكن لها تقييم أداء الحكومات ومحاسبتهم، لكن هناك تجاوزات من الإعلاميين في استخدام المعلومات لصالح الدولة.

تناقش دراسة **Čeferin & Poler** (2017) عدم احتواء الأدبيات المتعلقة بأخلاقيات الصحافة والقانون على تعريف مشترك عموما لما يشكل المصلحة العامة من عدم نشر بعض البيانات والمعلومات وحجبها. وسعت الدراسة إلى تحديد المواقف المتعلقة بالمصلحة العامة التي تقوم بها ثلاث محاكم، وهي: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الدستورية لجمهورية سلوفينيا، والمحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا، بالترتيب؛ لتوضيح ما إذا كان قانون السوابق القضائية قد قدم إرشادات أكثر تحديدًا لفهم ما تعنيه الصحافة في المصلحة العامة، واقترحت الدراسة تعريفاً محدداً للمصلحة العامة، إذ تشير المعلومات في المصلحة العامة إلى البيانات، لذا من المهم بشكل موضوعي للمجتمع أن يكون من حق الجمهور العلم بهذه البيانات بما يفوق حق الإنسان أو حريته، أو مصلحة خاصة أو عامة، ويمكن أن تكون المعلومات في المصلحة العامة جزءًا من سياقات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو أي سياقات أخرى.

ومن الدراسات التي اهتمت بحرية تداول المعلومات دراسة **الخولاني** (2017) حول «المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات» على المستوى الدولي، من خلال معرفة الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى الدولي وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية، لتعرف ماهية الحق في الحصول على المعلومات. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن. ومن خلال عرض تجارب بعض الدول الأوربية خلصت الدراسة إلى وضع نموذج لحرية تداول المعلومات بمصر عبر فضائيات البث المباشر، وفقاً لنطاقها القانوني والاعتماد على قانون حرية تداول المعلومات.

وتناولت دراسة **Richter** (2016) موضوع المنظمات الحكومية الدولية وتتبع حرية الإعلام في التاريخ الحديث، واعتمدت على المنهج التاريخي، واستندت إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن مفاهيم حماية ضبط حرية الإعلام قد تغيرت خلال ثلاث فترات بعد الحرب، وأن حرية تداول المعلومات من الصعب تحديدها وتفسيرها وفقاً لقانون محدد لأن معظم الدول غير مطبقة لهذا القانون بشكل رسمي، كما أن هناك بعض الاختلافات والتحديات وفقاً لاختلاف طبيعة النظم السياسية.

كما اهتمت دراسة **Jozwiak** (2016) بالموازنة بين الحق في حماية البيانات والمعلومات وبين حرية التعبير. وذلك من خلال رصد القوانين التشريعية الرئيسية من قبل محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات في هذا الاتحاد. وجاءت أهمية الدراسة من خلال وضع إطار نظري حول قيام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) بتحديد أولويات حماية حقوق البيانات وحرية التعبير وتعارض المعلومات، خاصة في سياق تطوير تكنولوجيات الاتصال.

ناقشت دراسة **Camj** (2016) إساءة استخدام قوانين حرية المعلومات في الديمقراطيات الأوروبية من خلال تأثير التمكين في حرية المعلومات (FOI) على العلاقة بين الصحافة والحكومة في سياق الديمقراطيات الجديدة. وأجريت مقابلات متعمقة مع عينة مكونة من ستين صحفيا من ألبانيا وكوسوفو والجبل الأسود، وأشارت المقابلات إلى أن قوانين حرية المعلومات يمكن أن تسهل الوصول إلى بعض المعلومات الرسمية التي كانت غير متوافرة في السابق، وكشفت النتائج أن العديد من الصحفيين أساؤوا استخدام المعلومات.

وركزت دراسة **الخصاونة** (2014) على الجوانب القانونية للقانون الفرنسي والأردني ومبادئ القانون الأوروبي، فقد كان لظهور المعلوماتية وتقنيات

الاتصال الحديثة شبكة الإنترنت العديد من التأثيرات في الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد – وبشكل خاص المساس بالحق في الخصوصية والبيانات الشخصية. وتبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة متشابكة بين المعلومات والمعالجة الآلية للبيانات والحقوق والحريات على شبكة الإنترنت، ومدى الحماية التي من الممكن أن توفرها التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية للحق في الخصوصية والبيانات.

2 - الاتجاه البحثي الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019 (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات – إدارة).

2-1- التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات –إدارة).

Papadopoulou, Zampoglou, Papadopoulos, & Kompatsiaris (2019) الاستكشافية الضوء على منتجي الأخبار من المواطنين، والذي يدخل محتوى أخبارهم جنبا إلى جنب مع محتوى أخبار الصحفيين المحترفين، وهدفت الدراسة إلى الكشف المبكر عن المحتوى المضلل لتجنب نشره، وقد طبقت هذه الدراسة على 380 مقطع فيديو من إنتاج المستخدمين، وكشفت عن زيف 180 مقطع مقابل 200 تم التحقق من صحتهم. إلى جانب إعادة تكرار نشر تلك المقاطع 5195 مرة.

اعتمدت الدراسة على تصميم مقاربة منهجية بتشكيل مجموعة البيانات باستخدام عملية منهجية تجمع بين البحث عن النص واسترجاع الفيديو شبه المكرر، وباستخدام مجموعة من الإرشادات المستوحاة من الصحافة تم تنفيذ خطوة التحقق التلقائي. وقد أكد تحليل مجموعة البيانات على النجاح

في التحقق من المقاطع الحقيقية والمقاطع المزيفة، وتناولت الدراسة ثلاث منصات هي: يوتيوب، فيسبوك وتويتر حيث تحتوي على ثروة من المعلومات يمكن استخلاصها من تحليل مجموعة البيانات الموجودة عليها، لذا توصي الدراسة بضرورة عمل بحوث جديدة تمتد لمنصات أخرى، وللبحث في المزيد من التحليل. يشير تحليل مجموعة البيانات إلى اتجاهات المستقبل للخوارزميات التلقائية للتحقق من الفيديو، كما يتيح التحليل أيضًا لمحة عن أنماط نشر المحتوى الفريد، والاختلافات المحتملة بين المحتوى الزائف والحقيقي.

ناقشت دراسة **Krüger** (2018) المعايير الأخلاقية في الصحافة التي تغيرت بمرور الوقت، من خلال الجدل العام حول الروايات السياسية الرسمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في جنوب أفريقيا في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، فقد واجهت تغطية وسائل الإعلام انتقادات ونقاشات قوية حول التوازن بين الخصوصية والمصلحة العامة. ورصدت الدراسة التغيير في المعايير الأخلاقية الصحفية وتطبيقها، حيث أصبح هذا التغيير رسميًا في مراجعات صحافة جنوب إفريقيا. وهو ما أكدت عليه النظرية التي وضعها آبيل وهابرماس، حيث وفرت الدراسة إطارًا لفهم كيفية حدوث التحولات في المعايير الأخلاقية في الخطاب الإعلامي. وقد استخدمت الدراسة تطبيقًا واحدًا للنظرية، وأوصت باستخلاص بعض القضايا للمناقشة الأوسع حول أخلاقيات الإعلام العالمية.

أما دراسة **Creech & Nadler** (2018) فقد ركزت على ما واجهته المؤسسات الإخبارية الأمريكية من ازدواج في التمويل والسلطة في السنوات الأخيرة، واعتمدت هذه الدراسة على نظرية الابتكار، واستخدمت المنهج المسحي، وأداة تحليل المضمون، وتم تحليل أكثر من 50 موضوعا ما بين تقارير وأخبار صادرة عن مؤسسة الصحافة الرقمية في جامعة كولومبيا، ومؤسسة نيمان

للصحافة في جامعة هارفرد ومركز والاس للإعلام والديمقراطية في جامعة ديوك خلال عام 2009 – 2016، وأكدت الدراسة على أن مستقبل الأخبار يقع تحت رعاية المؤسسات الأكاديمية أو المؤسسات الخاصة التي غالبا ما تمول من قبل منظمات الأعمال الخيرية أو الحكومات، حيث تمتلك هذه المنظمات رأس المال الوسيط ووضع أجندات مؤثرة في مستقبل الصحافة.

وأكدت دراسة **Hossain & Aucoin** (2018) أنه لا يزال البحث عن التوافق في الأخلاقيات العالمية بين الصحفيين يحظى بقبول عام، ومع ذلك فإنه لم يتم تطبيق المبدأ العالمي لحماية الآخرين في الأخلاقيات الصحفية (ومنها الحركة النسوية على سبيل المثال) كنهج جزئي تجاه أخلاقيات عالمية للصحفيين. وبناءً على عمل جيليجان وشتاينر وبوزانيل وغيرهم، فإن تلك الدراسة ترى أن مثل هذا النهج سيكون له توافق وأهمية عالمية. وهو مما يجعل الصحفيين يعترفون بشمولية حماية الآخرين وتطبيق خطوات نحو الخطاب العام الأخلاقي. والتي تساعد في الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها هذا النهج إلى المزيد من التعاطف في تغطية الأشخاص الأكثر ضعفاً في المجتمعات الحديثة.

وسعى الباحثان **Čeferin** و **Poler** (2017) لتحديد مدى تأثير قانون الشفافية الأسبانية على تطور ما يعرف باسم «صحافة البيانات»، اعتمدت الدراسة على أداة المقابلات المتعمقة مع صحفيي البيانات، حيث تم دراسة عناصر القانون التي تؤثرعلى صحافة البيانات من خلال تحليل المحتوى في الوسائط مع وحدات البيانات، تم مناقشة كيف أجاب هذا القطاع على هذه العناصر التي تؤثر عليها. وتوصلت الدراسة إلى أن قصور القانون كان المتسبب في عدم تحقيق صحافة البيانات لإمكاناتها في إسبانيا.

وبحثت دراسة **Culver** (2017) تجريبيا ثلاث محاولات حديثة لتطوير أو مراجعة القوانين التي توجه الممارسات الصحفية، واستكشاف نوايا الصحفيين

في عملهم والقيم التي اعتنقوها، واكتشاف اهتمامهم بخدمة الجمهور وتمثيل اهتمامات المجتمع. وشككت الدراسة في هذا النهج لخدمة الجمهور وتشجيع المشاركة. كما انتهت الدراسة إلى أن الصحفيين أهدروا فرصة لفهم اهتمامات الجماهير المتباينة التي كان باستطاعتها أن تثري العمل الصحفي.

بينما هدفت دراسة **Wahid & Suwadi** (2017) إلى تحديد كيفية تطبيق ميثاق الأخلاق للصحافة، والاستقلالية في إنتاج المواد المتعلقة بالقانون الصحفي لأخلاقيات المهنة، يعتبر النظر إلى القيم الأخلاقية شرطًا أساسيًا في عملية إنتاج أي برنامج تلفزيوني، ومن أهم ما توصلت له الدراسة أنه لا يوجد عنصر دقيق لتحديد مؤشرات الدقة في كتابة السيناريو، وأوصت بأنه ينبغي على هيئات البث توفير التدريب لطاقم إنتاج الأخبار وفقاً لميثاق أخلاقيات الصحافة.

تناولت دراسة **Parakash** (2017) البصريات، سواء كانت صورة ثابتة أو متحركة، لكونها أدوات اتصال قوية لا سيما أن البصريات لا تمثل الحقائق فقط، وذلك باستخدام أدوات التحليل النصي لتحليل الصور والتقارير الإخبارية التلفزيونية، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة البصرية تواجه العديد من التحديات مع السلطة، وفي بعض الأحيان يواجه المصور الصحفي معضلة حول ما يمكن نشره وما ينبغي إخفاؤه.

أكدت دراسة **Jenkins** (2017) أن الصحفيين المستقلين يواجهون العديد من المشكلات الأخلاقية، وهي نفسها التي يواجهها الصحفيون العاملون في غرف الأخبار. ولأنهم يعملون بشكل مستقل في منظمات مختلفة، فإنهم قد يطورون إستراتيجيات مختلفة لاتخاذ القرارات الأخلاقية. استخدمت هذه الدراسة مقابلات متعمقة مع صحفيين يعملون لحسابهم الخاص، لتعرف المعضلات الأخلاقية التي يواجهونها، والتأثيرات الفردية والتنظيمية التي

توجه عملية صنع القرار. ألقت الدراسة الضوء على الأطر المعيارية التي تواجه المداولات الأخلاقية بين هذه المجموعة من الصحفيين، لا سيما في سياق صحافة المجلات.

بينما أكدت دراسة **Craft** (2017) إعادة التفكير في أخلاقيات مهنة الصحافة وكيفية توظيف تلك الأخلاقيات للتفرقة بين الهواة والمهنيين والجمهور، والصحفيين المواطنين، وما شابه، في حين أن السمات المميزة الأخرى للصحافة أصبحت أكثر على نطاق واسع ومتاح للجمهور. وحددت الدراسة كيف تختلف أخلاقيات المهنيين غير المتخصصين في مهنة الصحافة –إن وجدت–عن أخلاق الصحفيين المتخصصين، وكيف يتم استخدام الأخلاقيات للحفاظ على المصداقية، والبحث في الموضوعية كعقيدة من أخلاقيات مهنة الصحافة. وذلك من خلال استخدام تحليل تغطية حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة لعام 2016 لاستكشاف كيف ولماذا تفشل الصحافة في الأداء الأخلاقي.

ناقشت دراسة **Iconen, Louma-Aho, & Bowen** (2017) الشفافية، وأكدت أن الحدود بين الاتصال الإستراتيجي والإعلان والصحافة أصبحت غير واضحة، وهو ما أثار مخاوف أخلاقية جديدة لا يمكن لأي قطاع بمفرده الإجابة عنها، واقترحت الدراسة ضرورة التنظيم الذاتي من خلال قواعد الأخلاق كعلاج لمواجهة التوقعات المتزايدة للشفافية، وحللت هذه الدراسة 40 مدونة أخلاقية في مجالات الاتصال والإعلان والصحافة (الولايات المتحدة وفنلندا). وأشارت النتائج إلى أنه لا يزال هناك تباين مفرط في مدونات قواعد السلوك حول كيفية التعامل مع شفافية المحتوى. ووفقًا للتحليل انتهت الدراسة إلى أن معظم مدونات قواعد السلوك تتعامل مع الشفافية والفصل بين المحتوى التجاري والمحتوى التحريري بشكل غامض، وتوصي الدراسة

بضـروة التوصل لقواعد أخلاقيات مشتركة لشفافية المحتوى، حيث تفشل قواعد الأخلاق بالمواثيق الحالية في تحقيق هذه الحاجة.

حين حاولت دراسة **أمين** (2016) تحديد الضوابط المهنية التي توفرها القوانين المنظمة للعمل الإعلامي في مملكة البحرين، فضلاً عن الجهات التي أطرت لميثاق الشرف المهني للإعلاميين في مملكة البحرين، وأوصت الدراسة بضـرورة أن تتواكب هذه التشريعات والمواثيق مع مستجدات البيئة الاتصالية لتحقيق التوازن بين النظام الإعلامي من جهة والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية والسياسية من جهة أخرى.

هدفت دراسة **أبي إصبع** (2016) إلى دراسة المفهوم الذي يشكل قيمة أساسية لأخلاقيات المهنة الإعلامية لممارسة العمل الإعلامي، ودراسة ما قدمته من قوانين ومواثيق الشرف الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الموضوعية، وانتهت الدراسة إلى تقديم تحليل مقارن لمفهوم الموضوعية كما جاء في الوثائق الخليجية المتمثلة في القوانين الإعلامية ومواثيق الشرف للمؤسسات الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وعملت دراسة **حبشي** (2016) على رصد واقع أحد النماذج الصحفية العالمية التي تتمسك بقوة بفكرة التنظيم الذاتي وإبرازها، والتي تؤثر ممارساتها على حياة الأفـراد الذين يشكلون مصدراً لمعلوماتها في المجتمع، وركزت هذه الدراسة على نظرية المسؤولية الاجتماعية في ضمان ممارسة أخلاقيات الصحافة البريطانية التي تحترم خصوصية المعلومات وآليات التنظيم الذاتي المنبثقة عن تلك النظرية في ضبط ممارسات الصحف فيما يخص خصوصية المصادر، وأُعتمِد على المنهج المسحي للدراسات البريطانية من خلال قوانين الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وقانون حماية البيانات، وقانون خيانة الثقة، وقانون إساءة استعمال المعلومات الخاصة، خلال الفترة من 2000 إلى

2016، وأشارت نتائج الدارسة إلى أن الصحافة البريطانية تقاوم بشدة أية محاولات لتنظيم ممارستها.

سعت دراسة **Hamada** (2016) إلى تقديم نموذج أخلاقي حديث للصحافة في العالم الإسلامي يحمي ويحدّ من الفردية العالمية في مجتمع متعدد الثقافات. ومن ثمَّ، فهي تضع قيمًا عالمية يشاركها البشر دون تجاوز الثقافات المحلية، يعتمد النموذج المقترح على أربعة مبادئ توجيهية: احترام التعددية، والتنوع الثقافي، وحرية التعبير، والعدالة والوسطية.

يستكشف بحث **Yang, Taylor & Saffer** (2016) مدى مشاركة مهنيي الصحافة والعلاقات العامة في القيم الأساسية للصحافة. وعقد الباحث مقارنة بين مواثيق الشرف الأخلاقية في ثلاث وثلاثين دولة (ست وستين جمعية للعلاقات العامة والصحافة) تبحث عن التقارب والتباعد في القيم الأخلاقية. أشارت النتائج إلى أن المهنتين تشتركان في القيم الأساسية مثل المهنية والخبرة والمعايير الأخلاقية. وقد أوجدت هذه الدراسة مجموعة متطورة من القواعد الأخلاقية التي تجمع العلاقات العامة والصحفيين معًا، وتقترب من الاعتراف بأدوارهم المجتمعية في مجتمع يعمل بشكل متكامل.

تبنت دراسة **شطاح** (2016) حالة المشهد الإعلامي العربي في الوقت الراهن، وتساءلت ما تأثير التكنولوجيات الجديدة للاتصال الحالية والمستقبلية على المهنة والعملية الإخبارية؟ وما مستقبل المهنة والعملية الإخبارية في ظل التطورات التي تشهدها البلدان العربية على الصعيدين السياسي والاجتماعي؟ وجاءت حدود الدراسة محاولة استشرافية لمستقبل مهنة الصحافة والتطورات التي ستشهدها العملية الإخبارية في التليفزيونات العربية خلال العقد الثاني من هذا القرن. وجاءت نتائج الدراسة بأن التكنولوجيا ووسائل الاتصال سوف تؤثر على مستقبل حريات وقوانين الصحافة في الوطن العربي.

بينما ركزت دراسة غالي (2016) على رؤية الصحفيين والقيادات الصحفية لإستراتيجيات إدارة التمويل وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية، واعتمدت على نظرية الحوكمة أو الرشد والكفاءة الإدارية، كما اعتمدت أيضا على منهج المسح الإعلامي، وعلى المقابلات المتعمقة وصحيفة الاستقصاء أداتين لجمع البيانات، وتمثلت عينة الدراسة في 150 مفردة من الصحفيين. وكشفت نتائج الدراسة أن هناك تدهوراً في صناعة الصحافة المطبوعة والإلكترونية في مصر خلال خمس السنوات القادمة وإغلاق الصحف المطبوعة والإلكترونية نتيجة تفاقم الأزمات المالية في مقابل نمو الإعلام البديل وظهوره.

أما دراسة السيد (2016) فقامت برصد طبيعة المعايير المهنية التي تستند إليها التغطيات المقدمة عن أحداث الإرهاب في الصحف المصرية، وأهم التحديات التي يطرحها واقع تغطية هذه الأحداث، والعوامل التي تحكمها، واعتمدت هذه الدراسة على نظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية حارس البوابة، والمعايير الثقافية، كما اعتمدت أيضا على منهج المسح الإعلامي، والمنهج المقارن لمسح عينة من التغطيات الإخبارية المقدمة عن أحداث إرهابية وكشفت نتائج الدراسة بأن بعض الصحف المصرية أساءت إلى تغطية أحداث الإرهاب وترويج أجندات معينة من خلال الاعتماد على الصحف الإلكترونية.

وكانت دراسة عبد الله (2016) حول فحص وتقييم جودة نشر استطلاعات الرأي في المواد الإخبارية في الصحف المصرية، بالتطبيق على موقع صحيفة اليوم السابع الإخبارية، خلال الفترة من أول نوفمبر 2014 وحتى نهاية أبريل 2015م. تم تحديد منهج دراسة الحالة. وجاءت الدراسة حول اتجاه المواقع الإخبارية لاستحداث تقييمات موضوعية لجودة تغطيتها الإخبارية عند إعدادها لاستطلاعات الرأي.

وبينت دراسة **شمخي** (2016) المؤشرات التي تؤكد التزام الجرائد العراقية بأخلاقيات المهنة، أهمها الالتزام بمواثيق الشرف: إعطاء الفرصة في التعبير والنشر، واتباع سياسة التوازن، ونشر الحقيقة، والالتزام بالموضوعية والمعايير المهنية. وأن الصحف العراقية والعاملين فيها يتعرضون إلى عوامل عدة تؤثر على الأداء المهني، واشتملت على اعتماد الجريدة على الصحفيين الذين يفتقرون إلى الخبرة والمهارة والمهنية، وطغيان العلاقات الشخصية في العمل الصحفي، والانحياز والولاء لجهة ما، والتناقض بين أهداف الجريدة وسلوكيات الإدارة، وعدم التخصص بالمهنة، وعدم وجود نظام الثواب والعقاب.

سعت دراسة **عياد** (2016) إلى تحديد البعد الأخلاقي لدور وسائل الإعلام في معالجة الصراعات والتباينات الثقافية والاجتماعية والسياسية داخل الدول، بما يضمن الحفاظ على رأس المال الثقافي والاجتماعي، ويسهم في بناء السلم المجتمعي، مشيراً إلى أنه وفقاً للتحليل الوظيفي يميز الباحثون بين سبع وظائف أساسية تؤرخ لتطور الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم به لبناء السلم المجتمعي ومنع العنف والصراع، وهي: وظيفة وسائل الإعلام كونها مصدراً للمعلومات، ووظيفتها في مراقبة البيئة «ككلب حراسة»، وقيامها بدورها حارس بوابة، ثم صانع سياسة، ثم قيامها بالدور الدبلوماسي، ثم وظيفتها على أنها داعمة للسلام، ودورها على أنها صانعة سلام.

وركزت دراسة **جابر** (2016) على حق الخصوصية التي تعد من أكثر القضايا جدلا في مجال أخلاقيات الإعلام، وانتهاك وسائل الإعلام التقليدية والحديثة الحق في الخصوصية، وهو الحق الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكشفت دراسة **عرفات** (2015) عن اتجاهات الجمهور المصري نحو مصداقية الفضائيات المصرية كوسيلة من وسائل الإعلام التقليدية ومواقع

التواصل الاجتماعي (كمثال للإعلام الجديد)، وذلك عقب «أحداث 30 يونية» –خرجت بمؤشرات حول مدى مصداقية وسائل الإعلام في تعاملها مع تلك الأحداث. واعتمدت الدراسة على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ومنهج المسح الإعلامي، وكانت قد أجريت على عينة عمدية ممن يستخدمون الإنترنت، قوامها 400 مفردة من الذكور والإنـاث من المقيمين بمحافظتي القاهرة والقليوبية، وأوضحت نتائج الدراسة ضعف مصداقية الفضائيات المصرية لدى الجمهور المصري مقارنة بمواقع التواصل الاجتماعي.

بينما بينت دراسة **السيد** (2015) العديد من الإشكاليات والضغوط المهنية والأخلاقية التي تعكسها نتائج العديد من الدراسات التي تؤكد أنه في ظل هذه البيئة التكنولوجية كثيراً ما يتم التخلي عن القيم والمعايير المهنية، الأمر الذي أدى إلى تناقص مصداقية الأخبار، واختراق الخصوصية، وتزييف الحقائق بسهولة.واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وجاءت نتائج الدراسة بأن الصحفيين يعانون من ضغوط تتحكم في مصداقية الرسالة الإعلامية، ولابد من وضع تشريع قانوني ليرصد مدى مصداقية الأخبار.

تتطرق دراسة **Metz** (2015) إلى بعض القضايا الأساسية في أخلاقيات الصحافة من منظور جديد، وهو منظور نظري، مطلع على قيم بارزة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بالاعتماد على نظرية أخلاقية مؤسسية ذات أصل إفريقي، والتي تهدف إلى منافسة النظريات الغربية مثل النفعية، فيما يتعلق بوسائل الإعلام الإخبارية. أكدت الدراسة على أن النظرية الأخلاقية الإفريقية لديها القدرة على العمل بشكل معقول في قضايا مثل المحتوى الملائم، وأخلاقيات العمل الإعلامي وحرية التعبير، ويجب أن تؤخذ تلك النظرية على محمل الجد من قبل علماء أخلاقيات وسائل الإعلام.

هـدفت دراسـة **Bykov, Georgieva, Danilova, & Baychik** (2015) إلى تحديد الفئات الرئيسية المنصوص عليها في قواعد أخلاقيات الصحافة في روسيا والولايات المتحدة، فضلا عن مبادئ تطبيقها العملي– كجزء من التحليل المقارن لقوانين المنظمات الصحفية في البلدين، وطبق الباحث المنهج التاريخي المقارن، وأداة الوثائق المنطقية للتحليل المقارن للوثائق، وتشمل القضايا الرئيسية التي تناولتها المواد القانونية المحللة، التقاليد القانونية والسياسية والمهنية التي حددت مسبقا ظهور قواعد أخلاقيات الصحافة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الظروف التاريخية لتطور الدولتين، وكذلك تقاليدهم السياسية أثرت على تطور قوانين الصحافة وتكوين ثقافة الصحافة المهنية.

بينما ركزت دراسة **مطلق** (2015) على الضغوط المهنية التي تواجه الإعلاميين بالسعودية، حيث إن الإعلاميين يعانون من مستوى متوسط من الضغط النفسي، وأجريت الدراسة على 347 من العاملين بالمؤسسات الصحفية، وأوضحت نتائج الدراسة أن البعد الخاص بالضغوط المهنية اختلطت مصادره وأشكاله في غياب جو العمل المناسب نتيجة لشدة المنافسة وتدني الأوضاع المادية في المرتبة الثانية، ثم تأتي القوانين والتشريعات الإعلامية والمسؤولية الخاصة بالصحفيين تاركة الأثر النفسي لدى العاملين من حيث حجب المعلومات وكيفية إرسالها للجمهور.

تناولت دراسة **Akoje & Abdr Ahim** (2014) تطوير قواعد أخلاقيات الصحافة لتوجيه الصحفيين من خلال التقائهم مع المواثيق الأخلاقية، للعثور على أوجه التشابه والاختلاف في مواثيق الأخلاق–كما أعلنت واجباتهم بها. أكدت الدراسة على توافر القوانين ومدونات المواثيق للصحفيين على أنها إطار عمل للمراقبة الذاتية والتصحيح الذاتي. ومع ذلك، لا تزال الجهود التي

تبذلها هيئات الصحافة المهنية للتوصل إلى معايير مقبولة عالمياً لقواعد السلوك الأخلاقي تعاني من نكسة، لأن معظم قواعد الأخلاق متجذرة في البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية للبلدان المنبثقة عنها. واستخدم الباحث المقارنة بين خمسة بلدان (نيجيريا، بريطانيا، الهند، أمريكا، روسيا)، وتبين من النتائج أن هناك العديد من الأخلاقيات المشتركة مثل الحقيقة والدقة التي هي قيم مركزية في قواعد السلوك الأخلاقي للصحافة في البلدان الخمسة على الرغم من أنها بنيت على سياسات الأمم المختلفةوثقافاتها.

وعمدت دراسة **ملكاوي** (2014) إلى التعرف على أبرز أخلاقيات العمل الإعلامي من خلال تحديد الضوابط والأخلاقيات العامة التي ينبغي أن تقوم عليها العملية الإعلامية فيما يتعلق بعمل المراسل والمندوب، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ركزت معظم الأخلاقيات الإعلامية–من منطلق فلسفة الإعلام الإسلامي ومواثيق الشرف – على قضايا وقواعد مهمة مثل الصدق والموضوعية والتيقن من صدق الخبر ومصادر المعلومات.

وهدفت دراسة **بوشيخ** (2014)إلى بحث التأثير الذي تحدثه بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات الصحافة المكتوبة لدى صحف القطاع الخاص في الجزائر وتم استخدام المنهج المسحي واستمارة الاستبانة التي طُبقت على 40 مفردة من الصحفيين العاملين بجريدة الشروق الجزائرية، ورصدت الدراسة مجموعة من الصعوبات المادية والمعنوية التي تواجه الصحفيين بالجزائر أثناء عملهم، منها: صعوبة الوصول للخبر الرسمي، وتقلص هامش الحرية، وتدني المرتبات وقلة التدريب، مما أثر على الجوانب المهنية، ومنها التهاون في عدم التأكد من صحة الخبر، والاهتمام بالسبق على حساب دقة الأخبار.

وسعت دراسة **أحمد** (2014) حول «تطور نقابة الصحفيين في ظل دستور 2014 خلال الفترة الانتقالية الثانية إلى الإجابة على تساؤل مهم، وهو ما هو موقف

ورؤى الصحفيين في الصحف المصرية «الورقية والإلكترونية» من تطوير نقابة الصحفيين في مصر في ظل دستور 2014 الجديد، خاصة بعد أحداث ثورتين في 25 يناير و 30 يونيه، وفي ضوء إشكالية رئيسية تم طرحها في ظل فشل قانون نقابة الصحفيين 76 لسنة 1970 في تلبية احتياجات الصحفيين وتفاعله مع المتغيرات المجتمعية المعاصرة، وفي فشله في استيعاب جميع المشتغلين في العمل الصحفي المطبوع والإلكتروني، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية وبلغ حجم العينة 200 مفردة أُختيرت من أعضاء نقابة الصحفيين من محافظتي (القاهرة والإسكندرية)، واعتمدت الدراسة على مدخل تحليل النظم، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه في ضوء دستور 2014 حصل الصحفيون على العديد من القوانين التي تدعم الحريات الصحيفة، ولكن هناك تشريعات قانونية بحاجة إلى تطبيق.

أوضحت دراسة **Shaari & Kaur** (2014) مبادئ الأخلاق والممارسات الجيدة في وسائل الإعلام، وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من اختلاف رموز وسائل الإعلام من بلد إلى آخر، فإن وسائل الإعلام العالمية ومهنية الاتصال تسترشد بمبادئ تشترك في الكثير من القيم المشتركة، لأن العديد من القيم الاجتماعية والفردية هي عالمية وشبه واحدة في مهنة الصحافة، وكمثال على ذلك، فإن الممارسة الأخلاقية تدور دائمًا حول القيم العالمية مثل الدقة والصدق والحقيقة والموضوعية والحرية. على الرغم من أن الإعلام الماليزي يتبنى ويمارس العديد من المبادئ الدولية، إلا أن الممارسين الإعلاميين عليهم أيضًا أن يدركوا الحساسيات الاجتماعية – السياسية التي تشكل وتؤثر في أعمال وسائل الإعلام ومحتوياتها. وقد استخدمت الدراسة أداة المقابلة مع ممارسي الإعلام لتعرف كيفية الحفاظ على القيم والمبادئ المحلية والدولية، كما سعت هذه الدراسة إلى التطبيق العملي لقياس قدرة وسائل الإعلام على تعزيز القيم والمحتوى الصحفي الجيد في مواجهة التكنولوجيا المتغيرة بسرعة في وسائل الإعلام.

ويمكن إجمال المبادئ الرئيسية في دراسة **اللبان** (2014) التي اتفقت عليها مواثيق الشرف الإعلامي في مبادئ: الصدق، والدقة، والتوازن، والعدالة، احترام الخصوصية، الموضوعية، وتنحية الأهواء الشخصية، والالتزام بالمسؤولية تجاه الصالح العام للمجتمع، واحترام القانون، والالتزام بالآداب العامة، وجودة الأداء.

وفي إطار المعايير المهنية ركزت بعض الدراسات على المعايير المهنية لصحافة المواطن.

وركزت دراسة **علاونة** (2017) على تعرف دور صحافة المواطن كمصدر للمعلومات من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، ومعرفة أهم أسباب ظهور صحافة المواطن، وأبرز المعايير المهنية والتشريعات والأخلاقيات المستخدمة فيها، وذلك بالاعتماد على المنهج المسحي، على عينة قوامها مئتا مفردة من الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحف الأردنية اليومية والإلكترونية (الدستور، والرأي، والغد، والأنباط، والديار، والسبيل الأردنية)، ووكالة الأنباء الأردنية (بترا)، والمسجلة عضويتهم في نقابة الصحفيين الأردنيين، إذ اسُتخدمت صحيفة الاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تأكيد 80 % من أفراد العينة المبحوثة أن على وسائل الإعلام أن تقوم بمراجعة المواد المرسلة من المواطن الصحفي وتحريرها ثم نشرها، كذلك تبين أن نسبة 45 % من أفراد العينة المبحوثة يقرؤون صحافة المواطن ويتابعونها.

وركزت دراسة **حافظ** (2016) على ماهية المجال العام من خلال صحافة المواطن – واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي، وتبنت نظرية المجال العام لمحاولة اكتشاف تطبيق أية وسيلة تنطبق عليها فروض المجال العام وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد فروض نظرية المجال العام تنطبق مع صحافة المواطن.

أما دراسة **برارمة** (2015) فقد أكدت أن ظاهرة «صحافة المواطن» هي التحول الأبرز الذي حصل خلال العقد الأخير كشكل جديد للممارسات الصحفية غير المهنية، ونتاج حتمي للثورة المعلوماتية. وقد اعتبرها الصحفيون الأساس لحماية الحق في حرية التعبير–على الرغم من تضارب المواقف الفقهية والتشريعية حول حقيقتها الصحفية بين مؤيد ومعارض.

وأشارت دراسة **السنوسي** (2014) إلى أن صحافة المواطن بها العديد من المفاهيم ومن خلال الاعتماد على مقاربات مفاهيمية ونظرية، تأكدت أهميتها من خلال المعايير الأخلاقية ومفهوم المواطنة.

2-2 - المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب:

ناقشت دراسة **Craig & Yousuf** (2018) الأخلاقيات الصحفية، والتي تفرض تحديات على التدريس في الفصل الدراسي؛ لأنه متجذر في تنمية الشخصية على المدى الطويل. وتستكشف هذه الدراسة مقاربات إدراج الفضيلة في تعليم أخلاقيات وسائل الإعلام، وتقييم تعلم الطلاب عينة الدراسة، بناءً على تحليل للطريقة التي أظهر بها طلاب أخلاقيات الصحافة فهمهم وتطبيقهم للأخلاقيات من خلال أنشطة مصممة خصيصًا للأخلاقيات الصحفية. وقد استعان التحليل بأداة مقياس نموذج للتعلم والتقييم، وأوصت الدراسة بضرورة انتباه القائمين بالتدريس إلى العديد من التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في كل من التدريس، وتقييم عملية التعليم والتعلم للأخلاقيات الصحفية.

نادت دراسة **Shurentayev, Yesdauletov, Tolegen, Tursynnmayeva** (2018) بالبحث عن المناهج الحديثة لتعزيز فعالية الصحافة القانونية– استناداً إلى أداة التحليل بأثر رجعي؛ وذلك لازدهار الصحافة القانونية في

الفترة التي شُكِّلت فيها جمهورية كازاخستان على أنها دولة ديمقراطية مستقلة. ويوضح تحليل المحتوى تعريف الصحافة القانونية من وجهة نظر موضوعية، ونطاق الأداء والاستخدام الوظيفي. من خلال التحليل بأثر رجعي، كما حُدِّدت المراحل الرئيسية لتشكيل الصحافة القانونية وتطويرها في سياق تطور وسائل الإعلام في كازاخستان. وقد تم التفكير في سمات كل مرحلة من مراحل تشكيل الصحافة القانونية مع تحديد عوامل تطورها. كما تم إثبات السمة الرئيسية لعمل الصحافة القانونية طوال فترة التطوير بأكملها. وقد تم تطوير نظام من التدابير العملية لتحسين القدرة التنافسية للصحافة القانونية في سوق المعلومات الوطني والدولي، لتوسيع الحدود الجغرافية لعملها، ولزيادة كفاءة القدرات البشرية للصحفيين.

كما جاء في دراسة **Peterlin & Peters** (2019) أنه يمكن ابتكار طرق تدريس مقررات عن الأخلاقيات، والاستفادة من مناهج تعليمية بديلة باستخدام البرامج التلفزيونية للتعلم. وتستكشف هذه الدراسة الصراعات الأخلاقية الصحفية التي تم تصويرها وبثها، وكيفية إدخال تلك الصراعات من خلال قصص حية وواقعية، وعرضها للطلاب لتمكنهم من اختبار كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على غرفة الأخبار والجمهور الذي تخدمه، وخلق تجربة تعليمية مبتكرة وثرية بالمعلومات للطلاب.

بحثت دراسة **Quinn** (2018) في العلاقة بين الأخلاقيات في برامج الصحافة في العالم النامي وممارسات العمل اللاحقة وتصورات الصحفيين الذين شاركوا فيها. يفترض هذا الأمر أن التركيز المعياري الخاص في هذه البرامج يؤثر على استعداد الصحفيين المشاركين للعمل بشكل أخلاقي في تلك البيئات. وتبرز الدراسة تحليلاً لتجارب القائمين بالتدريس والصحفيين في كمبوديا وتظهر العديد من الاتجاهات الداعمة للفرضية، بما في ذلك أن التوجه

المهني الموجه نحو الغرب لتنفيذ البرنامج يرتبط بفهم ضعيف للمفاهيم الأخلاقية الحرجة بين الممارسين، مما أسهم في انخفاض الثقة المهنية، وضعف الأخلاق أثناء الممارسات الصحفية، وأكدت الدراسة ضرورة تطوير نظام الصحافة.

تؤكد دراسة **Martono** (2017) أن الزيادة في الجرائم الأخلاقية التي يرتكبها الصحفيون الإندونيسيون هي مؤشر على أن تعليم الصحافة في إندونيسيا يواجه مشكلة خطيرة. من خلال الدراسة التجريبية، كانت هذه الدراسة تحاول بناء نموذج التدريس وفحصه؛ لتمكين الطلاب من فهم أفضل حول أخلاقيات الصحافة بحيث يكون لديهم تفكير أخلاقي أوسع لاستكشاف الالتزام الأخلاقي. وتخلص هذه الدراسة إلى أن الترتيب التسلسلي للمحتوى التدريسي يلعب دورًا مهمًا جدًا في نجاح الطريقة.

سعت دراسة **Knowlton & McKinley** (2016) إلى البحث والتحليل لمجموعة من القصص الإخبارية، وخرجت بتعميم مفاده أن معظم التدريب الأخلاقي التطبيقي في صحافة الغرب يتبع مبادئ عصر التنويروالمبادئ الأخلاقية المستندة إلى العقل، حيث تشير الدراسات الحديثة في الأخلاق إلى أن الأخلاق هي أوسع من ذلك بكثير، وأنه يمكن تحليل أخلاقيات الصحافة بشكل مفيد باستخدام مبادئ العدالة.

ناقشت دراسة **Yang & Arant** (2014) أدوار الصحافة وأخلاقياتها من خلال دراسة مقارنة على الطلاب الصينيين والطلاب الأمريكيين من حيث رؤية كل منهما لمدى أهمية الأدوار الصحفية المختلفة، والصعوبات التي يواجهها الصحفيون عند تطبيق المعايير الأخلاقية. وتمثلت عينة الدارسة في 264 طالب من طلاب الصحافة الجامعية، 124 من الولايات المتحدة و140 من الصين. وجاءت النتائج –من وجهة نظر الطلاب الصينيين– بأن هناك صعوبة في حل

تضارب المصالح، وتقديم تمثيل عادل للأخبار، بينما أظهر الطلاب الأمريكيون صعوبة في الحفاظ على معايير المجتمع والحيادية.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

1- الاتجاه البحثي الثالث: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3- 1- القوانين المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة:

تناولت دراسة **Anderson** (2018) العملية التنظيمية في الإكوادور «لإضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل الإعلام» على أساس الضمانات الدستورية الأخيرة وقانون الإعلام لعام 2013. واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي، وأكدت النتائج على أن المجتمعات تنظر إلى الديمقراطية في وسائل الإعلام على أنها ضرورة لبناء مجتمعات ديمقراطية، كما أن أي تحول ديمقراطي من خلال وسائل الإعلام الجديد يعمل على تراجع السلطة الاحتكارية، وسعت الدراسة إلى تنظيم قانون لوسائل الإعلام الجديد، وأظهرت بعض السلبيات في قانون الإكوادور، وأوصت بالمزيد من الفحص والمراجعة لبنوده لمواكبة التطورات الجديدة.

واهتمت دراسة **عبد المجيد** (2018) بالتنظيم القانوني للصحافة الإلكترونية من خلال حرية إصدار الصحف الإلكترونية، والضوابط القانونية التي تتحكم في حرية إصدارها. وركزت على حرية تداول الصحف الإلكترونية وسلطة الإدارة في تقييدها سواء كان ذلك في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية، ودور القضاء في حماية تلك الحرية من اعتداء الجهات الإدارية، وكشفت نتائج الدراسة عن التأثير السلبي لحرية الصحافة الإلكترونية على الحقوق وأوصت بمحاولة وضع ضوابط لتجنب تلك الآثار السلبية.

ركزت **Lewis, Sanders, & Carmody** (2019) على المخاطر القانونية المحتملة في القضايا التي لم يتم استكشافها بعد في دراسات الصحافة، وإمكانية إنتاج محتوى إخباري تشهيري. وبالاعتماد على إطار قانون التشهير الأمريكي، حدد الباحث قضيتين رئيسيتين للنظر فيهما: الأولى هي المسألة المعقدة لتحديد الخطأ في حالة التشهير. أما المسألة الثانية، فهي عدم قدرة المنظمات الإخبارية على اعتماد دفاعات شبيهة بتلك المستخدمة من Google ومقدمي المحتوى الآخرين. وتناقش الدراسة ذلك في ضوء الاتجاهات الأوسع من الذكاء الاصطناعي في بيئة الإعلام والمعلومات.

بينما تناولت دراسة **Han** (2016) المعايير القانونية لتنظيم المحتوى الرقمي في الصين التي طورت وتحولت إلى جانب إصلاح الإعلام الموجه نحو السوق ونمو الإنترنت. وكشفت نتائج الدراسة أن هناك جهداً متواصلاً لوضع معايير قانونية لتنظيم المحتوى الإعلامي منذ أوائل الثمانينيات، لكن هذه القوانين التي تنظم المحتوى الرقمي اليوم توجد بها أحكام قانونية غامضة وربط الباحث تغير المنظمة الإعلامية بالإصلاح في المجتمع.

هدفت دراسة **حبيب الله** (2016) إلى توضيح طبيعة التشريعات الخليجية الضابطة والمقننة لاستخدامات الفضاء الافتراضي لدول مجلس التعاون الخليجي، واستعراض الجرائم المتعلقة بالنشر عبره، انطلاقا من طبيعة دول المنطقة ونشاطها في مختلف المجالات.

وقدم بحث **شطاح** (2016) مقاربة تاريخية تبحث في تطور تشريعات وقوانين الإعلام مع التركيز على المهنة والقائم بالإعلام، وذلك من خلال رصد تطور التشريعات المنظمة للممارسة الإعلامية فيما يتعلق بالمهنة والقائم بالإعلام، ورصد الأبعاد القانونية والأخلاقية للمهنة وللقائم بالاتصال، ومحاولة استشراف مستقبل التشريعات الإعلامية في ضوء ثورة التكنولوجيا.

واستعرضت دراسة **عبد الله** (2014) التطور الذي تشهده الصحافة اللبنانية في عصر عولمة الاتصال الإلكتروني، واعتمدت الدراسة على نظرية المجال العام، وركزت على أهم الأطر الإصلاحية في التشريعات والقوانين الصحفية في البلدان العربية لتطويرالصحافة، كما أشارت إلى وجود هياكل تنظم مهنة الصحفي في لبنان، وأن الصحفيين بحاجة إلى تشريعات جديدة لتواكب تطور عصر المعلومات.

3-2- حرية الرأي والتعبير:

حللت دراسة **Sivetc** (2019) التطورات الأخيرة في الممارسات التنظيمية التي تطبقها الحكومة الروسية على الخطاب عبر الإنترنت، حيث تعتمد الدراسة على النظريات المرتبطة بالبنية التحتية للإنترنت، والتي طوِّرت في أميركا من قبل لورانس ليسيج وجاك بالكين وآخرين، وطُبقَت في روسيا. ووفقاً لهذه النظريات تفضل الحكومات التنظيم غير المباشر للخطاب الموجود على الشبكة العنكبوتية من خلال التحكم في البنية التحتية للإنترنت أكثر من التنظيم بموجب القانون، ويتحقق التنظيم غير المباشر من خلال التعاون بين الدول وأصحاب البنية التحتية للإنترنت، ومن أهم نتائج الدراسة أن هذا التعاون قد جلب آثارا سلبية على الحق في حرية التعبير الذي تتمتع به وسائل الإعلام الروسية عبر الإنترنت ومستخدمي الإنترنت.

وأشارت دراسة **Dolunay & Kasap** (2018) إلى أن حقوق الصحافة وحريتها تتمتع بطابع متعدد التخصصات يرتبط بعلم الاتصال والقانون وعلم الاجتماع والفلسفة، وأشارت الدراسة إلى أن الأنظمة المعمول بها في وسائل الإعلام الرئيسية تعاني من أوجه القصور، وهو مايعني أن التغطية الإعلامية غير الأخلاقية قد تحدث في مثل هذه القنوات الإعلامية الجديدة، والتي تختلف عن غيرها من وسائل الإعلام من حيث سرعتها، فهي لا تنتهك فقط الحقوق

الشخصية، ولكنها أيضاً تؤدي إلى عواقب أكثر كارثية. وقد قدمت هذه الدراسة حلولاً ملموسة لمنع هذه التغطية غير الأخلاقية من قبل وسائل الإعلام الجديدة، وتوضيح حدود حقوق وحريات الصحافة. واستخدمت الدراسة أداة مراجعة الوثائق القانونية والمقابلات المتعمقة.

وهدف بحث **هميسي** (2015) إلى الوقوف على حدود حرية التعبير في وسائل الإعلام الجديد، والعلاقة بينها وبين الأمن الوطني، وخلصت الدراسة إلى الدول، وهي بصدد الدفاع عن مصالحها تتعسف في استخدام القيود، وأوصت الدراسة بإصدار تشريعات خاصة لتنظيم الإعلام الجديد تحدد فيها المسؤولية القانونية الناجمة عن التعدي على الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وعلى سلامة الدول وأمنها الوطني، ولفتت الدراسة إلى ضرورة وضع ميثاق ومدونة سلوك خاصة بالإعلام الإلكتروني يطبق على مستخدمي الإنترنت، وتفعيل التعاون الدولي لمكافحة جرائم الإنترنت.

ناقش بحث **Moyo** (2015) أخلاقيات صحافة المواطن في أوضاع الأزمات. وتدافع الدراسة عن النقد الموجه لأخلاق صحافة المواطن، وتؤكد أنه لا يجب الحكم على هذه الممارسة فيما يتعلق بالمحرمات الأخلاقية، وضرورة وضع صحافة المواطن ضمن السياق الأوسع للحداثة، والممارسات الحديثة على الشبكة، والتي تستنير بأخلاق الحرية العليا وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتعددية الإعلامية ومشاركة المواطن. وتعرف ذلك باستخدام دراسة الحالة، وتحليل الخطاب، خلصت الدراسة إلى أنه من المرجح أن تتبلور الأخلاق حول المسؤوليات الشخصية غير المكتوبة والمدونة أو القوانين المحاسبية.

وعمدت دراسة **نبيح** (2014) إلى رصد واقع المدونات الإخبارية الإلكترونية وواقع حريات الصحافة وتشريعاتها في الوطن العربي. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية التي اعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج

المسحي وأداة تحليل المضمون. وتمثلت عينة الدراسة في 70 مدونة إخبارية، وأوضحت النتائج أن ظهور الصحافة الإلكترونية والمدونات الإلكترونية في الدول العربية هو نتيجة للتطورات التكنولوجية وحرية الرأي والتعبير، كما أنه يعد من أهم مقومات انتشار المدونات، ولابد من وضع إطار تشريعي قانوني لحماية المدونات الإخبارية، مع درجة من المسؤولية الصحفية.

ورصدت دراسة **عبد الرزاق** (2016) الدور المحوري الذي يؤديه موقعا فيسبوك وتويتر في تزويد الجماهير بالمعلومات والأخبار من خلال وكالات الأنباء. واستندت الدراسة إلى نظرية التماس المعلومات، واعتمدت على منهج المسح الإعلامي، وشملت العينة 402 مفردة من الجمهور المستخدم لحسابات وكالات الأنباء، وجاءت نتائج الدراسة بأن دافع التماس الجمهور المصري للمعلومات من حسابات وكالات الأنباء بمواقع التواصل الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى، ثم توظيف المعلومات وإشباع الحاجات الأساسية.

وأكدت دراسة **بو عمامة** (2016) أن الثورة التكنولوجية أحدثت تغيرات جوهرية في طبيعة الممارسات الإعلامية، وأوصت الصحفيين بضرورة التمسك بمبادئ المهنة الصحفية وأخلاقياتها مع ممارسة حقهم في الاتصال والوصول إلى المعلومات.

أكدت دراسة **الجموسي** (2014) أن هناك إشكاليات لحجب العديد من المواقع الإخبارية بهدف توفير وسائل المبادلات الإلكترونية وتأمينها. وجاءت هذه الدراسة لتركز على العلاقة بين الحرية والرقابة على الصحافة الإلكترونية، كما ركزت أيضا على تصور قانوني إلكتروني جديد يوفر السلامة المعلوماتية والأمن وحقوق الملكية الفكرية من خلال حماية البيانات الشخصية ومعالجاتها وحق الخصوصية، واعتمدت على نظرية المجال العام.

4-**الاتجاه البحثي الرابع**: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

4-1- التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات –إدارة).

تناولت دراسة **Dvir-Gvirsman** (2017) مفهوم التنشئة الاجتماعية للأخبار، وهي إشارات الإخبار – الإعجاب، التعليق، المشاركة – التي توجه الجمهور في اختيار القصص التي يرافقها إشارات اجتماعية، ونتائج مشاركة مستخدمين آخرين مع عناصر إخبارية، وقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التنشئة الاجتماعية للأخبار على انتباه المستخدمين وعمليات الاختيار من خلال تصميم تجريبي يستخدم قياسات تتبع العين، للكشف عن كيفية تقسيم المستخدمين لانتباههم بين المعلومات الإخبارية وإشارات الإخبار، وما إذا كان ذلك قد أثر على الاهتمام الذي أولاه المستخدمون لإشارات الإخبار، وتظهر النتائج أن الإشارات الاجتماعية لها بعض التأثير على عمليات الانتباه والانتقاء، ومع ذلك، اختلف المستخدمون بشكل كبير في استجابتهم لإشارات الإخبار، سواء من حيث الاهتمام أوالانتقاء، حيث تشير النتائج مجتمعةً إلى أن التنشئة الاجتماعية للأخبار قد غيّرت عمليات استهلاك الأخبار، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظرية جديدة لاستهلاك الأخبار.

وسعت دراسة **Ahmed & Lugovic** (2019) إلى تقديم نظرة عامة على دور النماذج المعدة عن طريق برنامج إكسل في سياق نشر الأخبار، والتي تعد أداة سهلة الاستخدام لتجميع وتحليل وإعداد التقارير المستقاة من وسائل الإعلام الجديد، وباستخدام تلك النماذج المبتكرة يُسلَّط الضوء على الأشخاص الرئيسيين والمجموعات والأقسام والجسور والمواضيع والموارد ذات الصلة بالقصص الإخبارية، وتعد هذه الدراسة أول دراسة تجريبية تقوم بمراجعة

للأدبيات في الدراسات التجريبية السابقة التي استخدمت النماذج المعدة من خلال برنامج الإكسل وتسلط الضوء على إمكاناتها؛ لتقديم رؤى تساهم في فهم الأحداث الإخبارية الناشئة، ثم تطور عددًا من النماذج التي يمكن استخدامها من قبل الإعلاميين لقياس المعلومات ونشرها أثناء الأحداث الإخبارية الجديدة والتي يمكنها أن تساعد الصحفيين على توثيق المشهد الاجتماعي بسرعة.

وتؤكد دراسة **Pond & Lewis** (2019) على دور وسيلة الإعلام الاجتماعية تويتر في تمكين شكل جديد من العمل المؤدي إلى العنصرية، حيث تتضافر الحركات السياسية وتتحرك حول الأطر التي يرسمها الهاشتاج وأطر العمل الشخصية، لا سيما بعد أعمال الشغب في المملكة المتحدة عام 2011، حيث خرجت جيوش من العنصريين إلى الشوارع مع تضمين علامات تصنيف مختلفة. وتتطرق هذه الدراسة إلى نظرية العمل التحريضي، وتسعى إلى الإجابة عن الانتقادات الموجهة لنهج العمل التحريضي للتقليل من الاختلافات بما في ذلك المحفزات الثقافية والأيديولوجية. تجمع الدراسة بين تحليل أنظمة البرمجيات، والخطاب التحريضي الصادر عن الجمهور، ومن خلال القيام بذلك، تم تطوير العديد من المقاييس لتعزيز فهم عمل أنظمة الاتصالات الرقمية، ومن أهم نتائج الدراسة التأكيد على أن حسابات المشاهير لعبت دوراً مؤثراً في صياغة خطاب الكراهية.

تطبق دراسة **Simelio, Ginesta, Vela & Corcoy** (2019) معيار الشفافية للمواقع الإلكترونية في عدد من بلدات أسبانيا بهدف التحقق مما إذا كانت هذه المواقع توفر المعلومات اللازمة لتمكين المواطنين من الاطلاع عليها، حتى يمكنهم مساءلة حكوماتهم والمشاركة في العملية الديمقراطية، وتعتمد منهجية الدراسة على 39 مؤشراً قُسِّمَت إلى مجموعات من الأسئلة، (مثل: من هم الممثلون السياسيون، وكيف يديرون الموارد الجماعية، وكيف

يطلعون على إدارة هذه الموارد، وما الأدوات التي يقدمونها للمشاركة؟)، وقد أشارت النتائج إلى أن المواقع الإلكترونية لمجالس المدن لا تتسم بالشفافية، وتعمل بشكل أساسي على تعزيز تصرفات الحكومة عند التواصل مع الجمهور، وأنها توفر القليل من الآليات لمشاركة المواطنين، وأن الشبكات الاجتماعية هي أداة اتصال أحادية الاتجاه لا تستخدم إلا القليل من المساءلة.

وأكدت دراسة **Choi** (2019) أنه يمكن للخوارزميات أن تساعد الصحفيين على التصفح والإبحار بطريقة أكثر تفاعلية، كما تساعدهم أيضا على تأطير تلك المعلومات بطرق تؤثر على الخطاب العام لجمهور. ومن ثم فإنّ من الأهمية تضمين تلك الخوارزميات بالقيم الخبرية، وتعمل هذه الدراسة على قياس القيم الخبرية المضمنة في الخوارزميات، من خلال اتباع نهج استكشافي يقوم على تطابق المؤشرات النصية (المستخرجة من تحليل اللغة الطبيعية/تحليل المحتوى) مع المفاهيم البشرية للقيم الصحفية (المستمدة من تحليل المسح). ومن أهم النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة بين أعداد الكلمات أو المقالات الإخبارية المقتبسة، ومفهوم المبحوثين لقيم التوازن والموضوعية والأهمية في الأخبار المحللة، في حين بينت نتائج الدراسة أن الكثافة اللغوية مقياس دقيق؛ لإدراك المبحوثين للأخبار المثيرة، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير خوارزمية الأخبار للمحافظة على بقاء القيم الخبرية.

وبالاعتماد على نظرية الهوية أكدت دراسة **Wu** (2018) أهمية الكشف عن الهوية الذاتية؛ لأنها عامل أساسي يؤثر على سلوك الأشخاص في مواقع الشبكات الاجتماعية، وعمدت الدراسة إلى تقديم نموذج يوضح تصورا جديدا محتملا للعلاقة بين الكشف عن الهوية الذاتية وطبيعة المعلومات، وتعد هذه الدراسة تجريبية، وطبقت على مستخدمي الفيسبوك لاختبار صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية وثيقة بين الكشف عن الهوية الذاتية وإدارة

السلوك الشخصي للأفراد، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإفصاح عن الذات في الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، وأكدت الدراسة أن ما يسمى التناقض في سمات الشخصية وسلوكها على الإنترت ليس مفارقة في حد ذاته، بل هو يفسر البناء الاجتماعي للهوية.

اقترحت دراسة **Toujani & Akaichi** (2019) تقنية فـي صحافة المواطن تسمـح للصحفيين والإعلاميين المواطنين بتوثيق الأخبـار خـلال الأزمـات. حيث قام الباحثون فـي هـذه الدراسة بتصميم منهج للتنبؤ بالأحداث الخطرة والطبيعية وتطويره –إلى جانب البحث في خطر مجموعات الصحفيين المواطنين العنقودية– على أساس ثلاث خطوات رئيسية: في المرحلة الأولى: الكشف عن الزناد في الحدث، وتستخدم للكشف عن المشاركين فيه، وتحليل الغموض والتشابه في الأخبار الذي يلعب دوراً رئيسياً في الكشف عن الأحداث، وفي الخطوة الثانية يقوم الباحثون بتطبيق تقنيات لتعزيز جودة تجميع المعلومات، وإزالة الغموض عنها، أما الخطوة الثالثة فيتم إدخال درجة محددة من خطر المواطنين الصحفيين كمدخل إلى طريقة تعرف صحة الخبر ومصداقيته. وأشارت نتائج الدراسة التجريبية إلى أن الخوارزمية التي أعدتها، يمكن الاعتماد عليها في تحليل الأحداث، والحكم بشكل أفضل على صحة محتوى وسائل الإعلام الاجتماعية، والتمييز بين الأخبار ذات المصداقية من تلك المضللة، كما أكدت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تعد المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة كدعم للصحفيين المحترفين للحصول الفوري على القصص الخبرية.

تناولت دراسة **الداغر** (2018) اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء الضوابط المهنية والأخلاقية بعد «ثورة 30 يونية 2013م» بالتطبيق على القائم بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية المصرية، وحاولت الدراسة تقصي مدى التزام

الإعلاميين عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالضوابط المهنية والأخلاقية عند تغطية الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر، بالإضافة إلى استشراف مستقبل شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر معلومات مهم للإعلاميين في المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وقامت دراسة **Pettrachin** (2018) بتحليل 58 وثيقة شرف صحفية خاصة بحقوق الإنسان المتعلقة بالإنترنت بين عامي 1997 و2015. لمحاولة وضع إطار تشريعي محدد للصحفيين لحماية الأخبار والمعلومات على الإنترنت، وعملت الدراسة على تقييم تطور الإعلام الإلكتروني في العقدين الأخيرين، وكذلك تحديد الأولويات الموضوعية لنوعية الأخبار. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك عناصر ومعايير مشتركة فيما يتعلق ببعض المبادئ العامة مثل حرية التعبير، الخصوصية، ولكن أكثر من 80 % من المبادئ في تلك الوثائق غير مطبقة.

في حين اهتمت دراسة **Pjesivac, Geidner, & Cameron** (2018) بتقييم مصداقية المقالات الإخبارية من خلال دراسة تجريبية، حيث اختبرت تأثير مصادر أخبار الرأي في تعليقات القراء على القصص الإخبارية على الإنترنت، وكانت العينة من الطلاب المسجلين في قسم الصحافة في الولايات المتحدة. وأشارت النتائج إلى أن 40 % من المبحوثين يرون أنه لا توجد مصداقية في معالجة تقييم مصادر الأخبار عبر الإنترنت.

تحددت المشكلة البحثية لدراسة **عرفات** (2019) مشروع ميثاق أخلاقي للصحافة الإلكترونية في محاولة بناء مشروع ميثاق أخلاقي للصحافة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تجارب المواثيق الأخلاقية العربية، وهي دراسة استكشافية وصفية باستخدام المنهجين المسحي والمقارن، ووظفت الباحثة أداتين بحثيتين: الأولى أداة تحليل الوثائق القانونية، والثانية ابتكار مقياس لرصد آراء الصحفيين الإلكترونيين تجاه ميثاق الشرف الذي

صممته الباحثة، واعتمدت الدراسة على نموذج البناء الاجتماعي للتكنولوجيا. وقامت الباحثة بتحويل الميثاق المقترح إلى مقياس لقياس استجابات الصحفيين الإلكترونيين عن مدى قبولهم لهذا الميثاق وذلك بوضع بنود الميثاق المقترحة كل على حدة ثم سؤال الصحفي الإلكتروني عن موافقته من عدمها واحتساب عدد الاستجابات بالنسبة المئوية، بعد عرض المقياس على المحكمين.

وركزت دراسة **Wolfgang** (2018) على العلاقة بين الصحفيين وتعليقات الجمهور على الإنترنت، حيث إن الصحفيين يضعون قواعد وقوانين لجعل الجمهور يشارك وفقاً لمبادئ معينة، بحيث لا ينخرط ويفرط في التعليقات؛ لأن ذلك يعمل على إثارة الرأي العام، وتعد الدراسة من دراسات التحليل النصي، حيث قامت بجمع مقالات وأعمدة صحفية من أخبار Google، وتم تحليل 77 شكلاً إخبارياً تتنوع مابين مقالات ومدونات وأعمدة خلال الفترة من 2012–2015. أظهرت نتائج الدراسة أن الصحفيين رفضوا دور المعلقين من الجمهور على الأخبار؛ لأن هذا يضعف التأثير على الأداء المهني لحماية محتوى الأخبار.

في حين اعتمدت دراسة **Waddell**(2017) التجريبية لقياس مستوى مصداقية الأخبار على عينة من التعليقات الإخبارية على الإنترنت، واختبرت التجربة تأثير تعليقات القراء، وعدد «التغريدات» و«الإعجابات» وتكرار التغطية على مصداقية الأخبار من جهة وأهمية القضية من جهة أخرى، حيث طلبت الدراسة من المبحوثين تصفح موجز لتويتر الذي كان يحتوي على عدد من القصص الإخبارية، وكشفت النتائج عن زيادة نسبة تعليقات القراء السلبية مقارنة بالتعليقات الإيجابية من حيث آراؤهم بشأن مصداقية الرسالة وأهمية القضية.

وركزت دراسة أخرى للباحث **Waddell** (2017) حول تأثير حارس البوابة على مصداقية الأخبار الإلكترونية، وركزت على الاهتمام المتزايد لاستخدام الصحفيين تعليقات القراء من وسائل الإعلام الاجتماعية، واقتباس المصادر للأدلة عن الأخبار. وكذلك تأثير المستخدم في كشف المحتوى، وأن التعليقات يمكن أن يكون لها مجموعة من التأثيرات السلبية على القراء. وأُجريت تجربة عبر الإنترنت لاختبار التعليقات الإيجابية مقابل التعليقات السالبة. طلب من المشاركين عينة الدراسة قراءة مقالات إخبارية مصحوبة بتعليقات إيجابية أو سلبية ظهرت في قسم التعليقات أو تم تضمنيها في المقالة نفسها، بعد التعرض للمقالات الإخبارية أكمل المشاركون استبانة تقيس تصوراتهم، والمصداقية المتصورة للمادة، والمصداقية المتصورة لكاتب المقال. وكشفت النتائج عن أن دور حارس البوابة من خلال التعليقات يقلل من مصداقية المقالة ويزيد من التحيز عبر المسار غير المباشر من مصدر الثقة بغض النظر عن نوع الأخبار.

تناولت دراسة **عطية** (2017) كيفية معالجة المواقع الإخبارية للصحف الإلكترونية للشائعات، وأخلاقيات الرسالة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد لقضايا الشائعات، وتعرف كيفية ترويج المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية لقضايا الشائعات. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت منهج المسح بالعينة (تحليل مضمون عينة من المواقع الإخبارية متمثلة في موقع فيتو، وعينة من الصحف الإلكترونية متمثلة في «اليوم السابع»). كما تم اختيار عينة عمدية من المراهقين المتابعين للمواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية بواقع 200 مفردة. وكشفت نتائج الدراسة أن الموضوعات السياسية تأتي في مقدمة الشائعات في الموقع الإخباري والصحيفة الإلكترونية محل الدارسة، يليها في الترتيب الموضوعات الاجتماعية والفنية. وجاءت الشائعة السياسية في الترتيب الأول بين الشائعات بالمواقع الإخبارية الإلكترونية محل الدراسة، ويليها الشائعات العسكرية والمتعلقة بالحدود والحروب.

ناقشت دراسة **Sarikakis & Winter** (2017) موضوع مستخدمي وسائل الإعلام الإلكترونية والوعي القانوني حول الخصوصية، كما سعت لاستكشاف الوعي الإعلامي لقانون مفهوم الخصوصية، وكذلك وعي المستخدمين بسياسات الخصوصية والقوانين الخاصة بها. من خلال أداة المقابلات المتعمقة لعينة من 44 طالبا من الإناث والذكور في فيينا، كشفت النتائج عن أن المستخدمين لمواقع التواصل الإخبارية ليس لديهم أي خلفيات عن قانون الخصوصية من حيث انتهاكها والتهديدات عبرالإنترنت، وكذلك خصوصية ملكيته البيانات.

وركزت دراسة **درويش** (2017) على المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية، واستندت إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية، واعتمدت على المنهجين المسحي والوصفي. وأظهرت النتائج حاجة الصحفيين الماسة إلى تطبيق قانون للصحافة الإلكترونية، وأن تلك القوانين تحتاج إلى سلطة وفقاً للنظام الدولي.

بينما أسفرت دراسة **Choi & Kim** (2017) عن استغلال تدفق الأخبار عبر الإنترنت لتأكيد المصداقية من خلال تكرار نشر محتوى الأخبار على الإنترنت لسهولته، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الإعلامي، وانتهت نتائج الدراسة إلى أنه كلما تعرض الجمهور إلى الأخبار المتكررة أدرك أن هناك مشكلة في الإعلام حول مصداقية الخبر، وأوصت الدراسة بضرورة أن تتمتع الأخبار الموجهة للجمهور بالمصداقية.

وسعت دراسة الباحثين **Chen, Chen, Chang & Abedin** (2017) إلى اختبار تأثير التعرض لأشرطة فيديوهات إخبارية على حجم المصداقية للمواقع الإخبارية. وأجريت تجربة ثلاثة شروط لاختبار الجودة على أنها متغير بين الموضوعات. وجاءت النتائج تحذيرية بأن الفيديوهات الإخبارية

للأخبار ذات الجودة المنخفضة على الموقع الإلكتروني للصحف قد تضر بمصداقية المؤسسات الصحفية الكبرى.

وهدفت دراسة **صالح** (2017) إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وتمثل مجتمع الدراسة في القائمين بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية، واختارت الباحثة أربع صحف عراقية لها مواقع إلكترونية، وذلك طبقا لأهميتها النسبية في تفضيل القراء لها، وعدد الزائرين خلال فترة الدراسة، حيث مثلت كل من: صحف الصباح (حكومية)، والتآخي (حزبية تمثل إقليم كردستان)، والمشرق (مستقلة)، وطريق الشعب (تمثل الحزب الشيوعي)، بلغ حجم العينة 47 مفردة موزعة على عينة مواقع الصحف الإلكترونية طبقا لنسبة العاملين بموقع الصحيفة الإلكترونية، وتبين من نتائج الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي في العراق وعدم حماية الإعلاميين من قبل الجهات الأمنية أتت في مقدمة العوامل السياسية المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال.

وعرضت **وليم** (2017) مصداقية معالجة مواقع الصحف الإلكترونية للأحداث الإرهابية في مصر، وتم تحليل خصائص وسمات شكل ومضمون المعالجة الإخبارية بمواقع الصحف الإلكترونية (الأهرام – المصري اليوم) لأخبار الأحداث الإرهابية في مصر، والكشف عن مدى التزامها بالعناصر والأبعاد المكونة للمصرية القومية والخاصة بأخبار الأحداث الإرهابية في مصر لدى عينة من الجمهور المصري. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، والمنهج المقارن وطُبقت استمارة استقصاء إلكترونيا على عينة عمدية من متابعي الأحداث الإرهابية في مصر على مواقع شبكة الإنترنت– بلغ قوامها 400 مبحوث من الذكور والإناث. وخلصت الدراسة بشقيها الميداني

والتحليلي إلى مجموعة من النتائج، حيث جاء اعتماد موقعي الدراسة على المصادر الأمنية والعسكرية في الترتيب الأول لقائمة مصادر المعلومات التي استعان بها موقعا الدراسة في تغطيتهما للأحداث الإرهابية في مصر.

استهدفت دراسة **Nenadic** (2017) إلى تعرف الخط الفاصل بين النشاط الاحترافي والخاص للصحفيين على وسائل التواصل الاجتماعي، وتتبع السلوك الصحفي التقليدي على شبكة التواصل الاجتماعي، وتعد الدراسة وصفية، واستخدمت أداة الملاحظة لرصد الاتجاهات والصراعات المحتملة، كما استخدمت استمارة تحليل محتوى التغريدات التي نشرها أو شارك فيها صحفيون في كرواتيا. وتم إجراء مقابلات متعمقة مع الصحفيين النشطين في استخدامهم للتويتر. أشارت النتائج إلى التحول نحو مزيد من الشفافية كلما زاد نشاط الصحفيين في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

استخدمت دراسة **Mpofu & Barnabas** (2017) مفاهيم الذعر الأخلاقي وصحافة المواطن لاستكشاف فهم المعايير الأخلاقية للنشر من منظور صحافة المواطن، حيث عمدت الدراسة إلى تحليل عينة عشوائية من الأخبار التي قام بنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي عدد من الأشخاص الذين عملوا كمواطنين صحفيين خلال هجمات جنوب إفريقيا على الأجانب في عام 2015، وتبين من النتائج أنه قد نُشِرت معلومات صحيحة على وسائل التواصل الاجتماعي مختلطة بمعلومات كاذبة عن كراهية الأجانب لتحذير المستهدفين من الهجمات الوشيكة للسماح لهم باتخاذ إجراءات احترازية، مما تسبب في ذعر في بعض قطاعات المجتمع المهاجر.

ناقشت دراسة **Braithwaite** (2016) الأخلاقيات في مجال ألعاب الفيديو، وما خلقته من مناقشات عبر منصات وسائل الإعلام الاجتماعية، وتبين من النتائج أن بعض تلك الألعاب يستهدف خلق صورة ذهنية مغلوطة للنيل من

بعض المجتمعات أوالشخصيات وإظهارهم بصورة سلبية على غير الحقيقة على سبيل المثال تبين من نتائج المناقشات حول تلك الألعاب أنها أظهرت العرب على أنهم محاربو العدالة الاجتماعية، للانتقاص من العرب والهوية العربية، وهو مايعد مثالاً لكيفية عمل وسائل الإعلام الاجتماعية محرضاً لبعض الموضوعات حول الجنس، والهوية، والمساواة، بالإضافة إلى كراهية النساء والعدوانية والعنف.. وأوصت الدراسة النقاد الصحفيين بالسعي نحو إعادة إنتاج الصورة الذهنية والعمل على تصحيحها.

ودراسة **العشري** (2016) سعت لرصد تحليل الاحتراق النفسي لدى الصحفيين العاملين في الصحف الإلكترونية، وعلاقتها بعدد من العوامل التنظيمية والمتغيرات الديموجرافية، وتعرف مدى انتشار ظاهرة الاحتراق النفسي لدى الصحفيين في الصحف الإلكترونية في مصر. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من مجموعة من الصحفيين بالصحف الإلكترونية والقومية والحزبية والخاصة، وبلغ عدد الصحفيين 240 صحفيا مصريا، وكشفت نتائج الدراسة أن الصحفيين يعانون من الضغوط المهنية التي قد تؤثر على مستوى الرسالة الإعلامية.

أما دراسة **المقدم** (2016) فاهتمت بأنماط استهلاك الأخبار والمعلومات عبر تطبيقات الهاتف الخلوي، وكيفية تقييمهم لمصداقية الأخبار والمعلومات التي تصلهم عبر تطبيقات الهاتف، واعتمدت على نظرية الشبكات الاجتماعية ونشر المستحدثات، واستخدمت المنهجين المسحي، وشبه التجريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الجمهور يفضل استخدام تطبيقات الهاتف الخلوي للحصول على الأخبار والمعلومات لسهولة وسرعة استخدامها، ومصداقيتها المرتفعة جدا من وجهة نظرهم.

وتوصلت دراسة **Fielden** (2016) إلى وضع تنظيم للصحافة في المملكة المتحدة ومستقبلها في ظل قانون الصحافة، لمواكبة الأخبار على الإنترنت، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي، وأوضحت نتائجها أن وسائل الإعلام والهيئات التنظيمية لديهما الفرصة معا لوضع أجندة ديمقراطية تعترف بأهمية دور الصحافة، وفي الوقت نفسه على الصحافة مراعاة نشر الأخبار الصحيحة على المواقع الإخبارية.

في حين اهتمت دراسة **توفيق** (2016) بتحليل أبعاد التنظيم الأخلاقي للإعلام الإلكتروني، من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من الصحف والمواقع الإخبارية المصرية والعربية تمر بمرحلتين: **أولها** تحليل المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل الصحفي الإلكتروني والضوابط المهنية والأخلاقية التي تضعها الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية، **وثانيها** تحليل المضامين المنشورة على هذه الصحف والمواقع في الفترة من 7 ديسمبر 2012 وحتى 6 يناير 2013، بهدف تقييم مدى التزامها بالأطر الأخلاقية والمهنية للعمل الصحفي الإلكتروني.

وجاءت دراسة **ثروت** (2016) حول مصداقية المواقع الإلكترونية للقنوات الأجنبية الموجهة باللغة العربية وهي موقع BBC، دويتش فيلة الألمانية – روسيا اليوم – فرانس 24 ساعة – يورونيوز العربية، وأثر ذلك في عملية الإقناع، والمعايير المكونة لتلك المصداقية، والمتغيرات التي تؤثر على تصديق الجمهور وثقته وعلاقته بالنظام السياسي، اعتمدت الدراسة على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، واستخدمت منهج دراسة الحالة والمنهج المسحي الوصفي والتحليلي، وصممت صحيفة استقصاء، تم تطبيقها على عينة قوامها 400 مفردة من الجمهور المصري المتابع للمواقع الإلكترونية، كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية دالة موجبة بين مصداقية الموقع وبين إدراك

الجمهور لأهمية متابعة المواقع الإخبارية لمعرفة الأخبار المتعلقة بالعمليات الإرهابية من خلال تلك المواقع التي تحظى بالمصداقية.

وركزت دراسة **Jesus & Segado-Boj** (2015) على كيفية تغيير مواثيق الشرف الصحفية لتلائم الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال في بلدان العالم المختلفة، وذلك انطلاقا من أهمية التغيرات التي أوجدها الإنترنت وجميع تطورات الإعلام الجديد، وعمدت الدراسة إلى تحليل 99 ميثاق شرف صحفي في بلدان العالم المختلفة، وانتهت إلى أن 9 مواثيق حول العالم هي التي عدلت بعض نصوصها لتتناسب مع تطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأوصت الدراسة بتعديل مواثيق الشرف بما يساعد الصحفيين في اتخاذ قراراتهم المهنية.

وسعت دراسة **المرسي** (2016) إلى تعرف درجة مصداقية المواقع الإخبارية لدى النخبة الأكاديمية، وتقييمهم لها، ومعدل استخدام النخبة لهذه المواقع وعلاقته بدرجة التنافر المعرفي للنخبة. واعتمدت الدراسة على نظرية التنافر المعرفي. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى لرصد درجة تصفح النخبة الأكاديمية للمواقع الإخبارية، وتمثلت عينة الدراسة في 147 مبحوثا من النخبة الأكاديمية. وتوصلت النتائج إلى ضرورة مراجعة وتقييم إصدارت الصحف القومية الورقية والإلكترونية، نظرا لتأخير ترتيباتها من حيث المصداقية، وأوصت الدراسة المواقع الإخبارية بالاهتمام بالموضوعية في التناول والعرض.

واعتمدت دراسة **Weber & Johnson** (2016) على المقابلات لعينة من الإعلاميين والأكاديميين لبحث المخاوف في منطقة جزر المحيط الهادي حول التقارير الإعلامية المنشورة على الإنترنت، وأسفرت المقابلات عن غياب المعايير الإعلامية الشائعة وآليات التنفيذ فيما يتعلق بأخلاقيات الصحافة، وأوصت الدراسة بتشديد الأنظمة الحكومية.

وأكدت دراسة **Go, You, Jung, & Shim** (2016) العلاقات الوثيقة بين المستخدمين للمواقع الإلكترونية ومصداقية المعلومات. واعتمدت الدراسة على نظرية الاستخدامات والإشباعات، وأوضحت النتائج وجود علاقات هيكلية بين دوافع الأفراد الخاصة باستخدام الإنترنت، واستخدامهم المحدد للويب، والثقة في الصحافة. حيث يؤثر استخدام مواقع الأخبار بشكل خاص على توقعات المستخدمين لمصداقية المعلومات عبر الإنترنت، وكذلك الثقة في الصحافة.

وقدمت **التلاوي** (2016) دراسة تحليلية مقارنة عن أخلاقيات التغطية الإخبارية في المواقع الإلكترونية الإخبارية العربية والمصرية، وأوصت بضرورة وجود ميثاق أخلاقيات للإعلام الإلكتروني بشكل عام، وللمواقع الإخبارية بشكل خاص، يؤدي إلى الارتقاء بأدائه المهني والإعلامي، فضلاً عن ضرورة التزام المواقع الإخبارية العربية والمصرية بأخلاقيات العمل الإلكتروني.

وأكدت دراسة **بوسنان** (2016) على تعدد مواقف الأفراد واتجاهاتهم نحو ما تقدمه الصحافة الإلكترونية من محتوى على مستوى الشكل والمضمون، لتتحول إلى تعليقات إيجابية أو سلبية، وأوصت بضرورة أن تخضع تعليقات الأفراد لمعايير أخلاقية تبتعد عن العنف اللفظي والتقييم الجارح.

وسعت دراسة **نصر** (2016) إلى قياس مدى إدراك الطلاب لمفاهيم وأسس أخلاقيات الإعلام، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج التي عكست ما نعيشه من عصر المعلومات والإعلام بمستجداته المتلاحقة التي تتطلب مواكبتها وتقييم معاييرها المهنية، بما يتوافق مع تراثنا وثقافاتنا وهويتنا الوطنية، وتناول البحث أيضا موضوعات ذات صلة في هذا الشأن، من بينها المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام، الحقيقة والدقة، الأخلاق العالمية والعولمة الإعلامية والاقتصادية والثقافية إلى جانب العوامل التي تؤثر في أخلاقيات الإعلام ووسائل الإعلام الجديدة.

بينما تناولت دراسة **Lecheler & Kruikemeier** (2016) استخدام مصادر الأخبار على الإنترنت في الصحافة، وكيفية تقييم مصادر الإنترنت، والعلاقة بين الصحفي والمصدر فيما يتعلق باختيار المصادر، وكذلك إستراتيجيات التحقيق. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والتجريبي وتم تحليل محتوى الأخبار وبحوث قواعد البيانات الأكاديمية باستخدام Google للتحقق من محتوى الأخبار.أما الدراسة التجريبية فقد تم تطبيقها على عينة من 22 طالباً. وتشير النتائج إلى أن الصحفيين استخدموا تقنيات مصادر الأخبار الإلكترونية في عملية إنتاج الأخبار اليومية مصادر مباشرة ومقتبسة في التقارير الإخبارية. وتشير الدراسة إلى وجود اختلافات في استخدام المصادر عبر الإنترنت بين قطاعات الإعلام ونوع التقارير وأيديولوجية المؤسسة.

وسعت دراسة **الشهاوي** (2015) إلى رصد وتحليل الوضع الحالي لظاهرة الصحافة الإلكترونية على جميع المستويات (المضامين – القائم بالاتصال – الجمهور – الاقتصاديات)، وتحديد أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في صناعتها، والمؤثرة في إحداث التطور والتغير داخل هذه الصحف الإلكترونية وخارجها، تمهيداً لاستشراف مستقبلها خلال الفترة من 2015 حتى 2030، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، واستخدمت أساليب التحليل المورفولوجي وأسلوب دلفي. واستشرفت الدراسة أن هذه الصحف ستشهد زيادة كبيرة في المستقبل، كما سيتحول عدد من الصحف المطبوعة إلى صحف إلكترونية، ولكن هذه الصحف الإلكترونية ستواجه مشكلة تتمثل في مصادر التمويل، وهو ما يتطلب تقديم هذه المواقع لمحتوى جيد حتى يقبل عليها القراء والمعلنون، كما سيزيد اعتماد الصحف في المستقبل على النموذج التجاري القائم على الدفع مقابل الحصول على المحتوى، وقد انتهت الدراسة إلى وجود ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل حرية الصحافة

والتعبير عن الرأي في الدول العربية: السيناريو الأول يشير إلى استمرار الأوضاع الحالية لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي كما هي عليه، وقد استبعدت الدراسة هذا السيناريو، وبالنسبة للسيناريو الثاني فيشير إلى زيادة الأوضاع سوءا حيث تتجه التشريعات إلى مزيد من التشدد والتقييد لحرية الصحافة، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، أما السيناريو الثالث فهو يسير في اتجاه متنام نحو اتساع الهامش الديمقراطي، ومزيد من حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في الدول العربية.

في حين ناقشت دراسة **رشيد** (2015) مدى منافسة المواقع الإلكترونية الإخبارية الحديثة لوسائل الإعلام التقليدية ومدى المصداقية التي تحظى بها. وهدفت الدراسة إلى التحقق من مهنية المواقع الإعلامية الإخبارية، ومدى التزامها بقواعد المهنة الصحفية وشرفها في المجال الإعلامي الإلكتروني، واعتمدت على منهج البحوث الاستكشافية، واستند إلى مجموعة من المعايير والأحكام الخاصة للتحقق من مصداقية المنتج الإلكتروني في عينة من المواقع الإخبارية العراقية وهي شبكة أخبار النجف الأشرف – شبكة العراق الجديد الإعلامية في ديترويت – الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (تينا). واعتمدت الدراسة على نظرية المجال العام. وتوصلت إلى مؤشرات علمية موضوعية تعمل على توصيف عمل المواقع الإخبارية الإلكترونية العراقية، فقد تفوقت المواقع الإخبارية العراقية بشكل عام على غيرها من وسائل الإعلام في تحقيق المصداقية والثقة بالمنتج الإلكتروني وفق تصنيف دليل لتقويم مصداقية المعلومات على الشبكة، في حين كشفت الدراسة عن وجود تفاوت فيما بين تلك المواقع الإخبارية من حيث التزاماتها الأخلاقية والمهنية ومراعاة حقوق القارئ والمتصفح لها.

وناقشت دراسة **Jesus & Segado-Boj** (2015) مواجهة الصحافة لقضايا أخلاقية جديدة بسبب ظهور الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرست كيفية تحديث مواثيق شرف وقواعد السلوك الأخلاقي لمعالجة هذا الواقع الجديد. وتعد الدراسة استكشافية، اعتمدت على منهج المسح التحليلي، حيث تم تحليل عينة قوامها 99 مدونة لمجموعة من تم تحليلها، تضمنت مدونات لتسع صحفيين فقط إشارات إلى قضايا الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أوصت الدراسة بمقترحات عمل التغييرات اللازمة التي من شأنها أن تساعد الصحفيين في حل القضايا الأخلاقية الجديدة.

وسعت دراسة **الصديق** (2015) إلى الوقوف على دور الصحافة الإلكترونية السودانية في نشر ثقافة السلام، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت أدوات الاستبانة والمقابلة والملاحظة، وخلصت إلى أن الصحافة الإلكترونية هي الأمثل في إجراء استفتاءات الرأي، وإشراك الجمهور في القضايا مباشرة، وأكدت الدراسة أن الصحافة الإلكترونية السودانية تضع الأساليب العلمية والأسانيد والبراهين في عملية نشر ثقافة السلام.

وتناولت دراسة **أمين** (2015) دور صحافة المواطن في استخدام تطبيقات الإنترنت، وأشارت إلى إشكالية عدم وجود ضوابط ومعايير للمؤسسات الإعلامية للنشر الإلكتروني، وحق إعطاء المستخدم الثقة باعتباره المصدر الأول للمعلومات وكقائم بالاتصال في العملية الإعلامية، فالمواقع التشاركية مثلا تمنح المستخدم الثقة الكاملة في استخدام نظمها القاعدية للمعلومات، وإدراج أي محتوى يرغب بإدراجه، وهذا النوع من المضامين يطرح إشكالية الصدق ومصداقية هذه المعلومات، والكيفية المثلى لاستغلال هذا النوع من المضامين المجهولة المصدر في العملية الإعلامية.

وتناولت دراسة **Mateus** (2015)التطورات التكنولوجية في العقود الأخيرة، والتي ظهرت فيها منصات جديدة مثل الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، حيث جلبت للصحفيين تحديات أخلاقية جديدة أثناء ممارستهم لدورهم المهني. وبحثت الدراسة في كيفية استخدام الصحفيين البرتغاليين للشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، ورصد المخاطر الأخلاقية والمعنوية. وتعد الدراسة استقصائية رائدة ضمت 300 مهني في 76 مؤسسة إخبارية وطنية. تم إجبار الصحفيين ومؤسسات الإعلام على أن يتواصلوا مع جمهورهم على الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت. وقد أظهرت النتائج أن هذه الممارسة تتيح للصحفيين الجمع بين الاستخدام الشخصي والمهني للشبكات الاجتماعية للتعبيرعن الآراء ومشاركة الآخرين حول القضايا العامة، مع عدم الإخلال بالأخلاقيات المهنية إلى حد كبير.

وناقش بحث **Suárez-Villegas** (2015) نتائج دراسة لجنة أخلاقيات الصحافة التابعة لاتحاد جمعيات الصحفيين الإسبان FAPE، كجهاز للتنظيم الذاتي للصحافة في إسبانيا. وكان الهدف من هذه الدراسة هو تقييم أداء هذه الهيئة خلال العقد الأول من وجودها. من ناحية أخرى، تعرض الدراسة تحليلاً لعقيدة اللجنة حول الصحافة الإلكترونية، لتحديد ما إذا كانت المبادئ الأخلاقية التقليدية تُستخدم لحل المعضلات الأخلاقية الجديدة. وقد تبين أن المبادئ الأخلاقية للصحافة لم تتغير، ولكن من الملائم وضع مبادئ توجيهية أخلاقية أكثر تحديدًا لتحديات الصحافة الإلكترونية، حيث إنها تساهم في توضيح مسؤوليات الصحفيين المحترفين.

وهدفت دراسة **اللبان** (2014) إلى بحث الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد، من خلال مسح الممارسات التقنية للعاملين في الإعلام الجديد، لتحديد تلك الممارسات من جهة، واستخلاص أهم الأسس

المهنية التي يجب أن يقوم عليها الإعلام الجديد من جهة أخرى. واقترحت الدراسة ضرورة التنظيم الذاتي لفك الاشتباك بين السلطة والعاملين في مجال الإعلام الإلكتروني، سواء كان في شكل اتحاد عربي، أو اتحاد محلي داخل كل دولة، وإنشاء مرصد للإعلام الإلكتروني لرصد التجاوزات التي تخالف مواثيق الشرف أو التشريعات الإعلامية.

وتطرقت دراسة **Bucy, D'Angelo & Bauer** (2014) لأزمة المصداقية وتقييم الأخبار حيث تم فحص فضائح وسائل الإعلام الإلكترونية بالتطبيق على افتتاحية صحيفة نيوز أوف وورلد تابلويد، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وتناولت عينة من نماذج الفضائح الصحفية البارزة في بريطانيا، وتبين من نتائج الدراسة أنه يتم افتعال المواقف للنيل من الأشخاص، وهو ما يؤخذ على تلك الصحف بشأن المسؤولية الإعلامية.

واهتمت دراسة **أمين** (2014) بتعرف صحافة المصدر المفتوح، ومستوى الثقة الذي تتمتع بها لدى المواطنين، وعرض قضية الوثائق المسربة عبر ويكيليكس عن مسألة حرية الصحافة وحرية النفاذ إلى المعلومات من جهة، ومراعاة آليات الحصول على الأخبار ومدى التزامها بالمعايير المعنية ومواثيق الشرف الإعلامية من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن صحافة المصدر المفتوح تشير إلى نوعية من الصحافة تقوم على التشاركية في النشر الإلكتروني، وتقوم على إنتاج الجمهور أو مشاركته في عمليات الإنتاج الصحفي المتوافر على الإنترنت، وأن تسريبات ويكيليكس بالرغم من إتاحتها المعرفة على شكل واسع مما أهلها للترشح لجائزة نوبل للسلام عام 2010م- فإنّ طريقة الحصول على تلك المعلومات تثير كثيرا من التساؤلات حول مدى الالتزام بالمعايير المهنية ومواثيق الشرف الإعلامية التي تجرم الحصول على المعلومات بطريقة غير مشروعة. وانتهت الدراسة إلى أن عدم مصداقية الإعلام الجديد في كثير من البلدان

وخاصة النامية وتطوير تطبيقات الإنترنت أدى إلى أن يتبوأ الإعلام البديل مكانة متقدمة في بعض الأحيان على الإعلام التقليدي.

وركزت دراسة **Du, Thornbu** (2011) على الفجوة بين الصحافة الإلكترونية والممارسات المهنية، وهدفت إلى الوقوف على آراء وتصورات طلاب الصحافة للمهارات المطلوبة لممارسة الصحافة الإلكترونية، والضوابط الخاصة بممارسة هذا النوع من الصحافة. واستخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة، باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من 42 مفردة من طلاب الصحافة والأكاديميين بالمركز الإعلامي في هونغ كونغ عن طريق الإنترنت، وجاءت النتائج تكشف عن عدم التوافق بين الطلاب والأكاديميين في المعايير والأحكام الضابطة للممارسات المهنية للصحافة الإلكترونية، كذلك كشفت الدراسة عن تمتع الطلاب بمجموعة من المهارات اللازمة لممارسة الإعلام الجديد.

4- 2- المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب:

بينما وضحت دراسة **Mills, Sanders, & Hussain** (2019) كفاح برامج الصحافة والإعلام الجماهيري للمساعدة في إعداد طلابهم للمستقبل الرقمي المزعوم، وتوصلت الدراسة إلى أن العديد منهم يستجيبون إلى دعوة الصناعة لضخ المناهج بتعليم المهارات الرقمية. ويأتي هذا على حساب تدريس المقررات الأساسية، بما في ذلك أخلاقيات وسائل الإعلام، أو على حساب تقديم مقررات أخرى جديدة مثل مقرر القيادة الإعلامية. وعلى الرغم من تأكيد مسؤولي الجامعات على أن مناهجهم تعالج هذه الموضوعات بشكل مناسب، فإن الحقيقة هي أنها ليست كذلك. وحللت هذه الدراسة متطلبات شهادة البكالوريوس لكل برامج الصحافة المعتمدة في الولايات المتحدة لتقييم مقررات الأخلاقيات.

وتقـدم دراسـة **García, Sánchez-García, & Etura** (2017) عـرضـاً لأعمال البحث المنشورة في المجلات العلمية المصنفة الإسبانية عن التعليم حول أخلاقيات الصحافة وعلم الأخلاق بهدف التفكير في حالة البحث العلمي، وتحديد نقاط القوة والضعف في البحوث التحليلية المحتملة. ويستخدم الباحث منهجًا مختلطًا مدعومًا بالتقنيات النوعية والكمية لمراجعة المستندات وتحليل المحتوى المطبّق على 52 دوريـة علمية في الفترة 2005–2015 لتحليل ثلاث فئات: المصدر، والمحتوى، والوصفات التكوينية. ومن أهم النتائج للدراسة بروز فجوة بحثية حول المعضلات الأخلاقية الجديدة والحاجة إلى تكثيف النقاش الأكاديمي لأهمية هذا الموضوع في المناهج الدراسية، ولتكييفها مع البيئة الرقمية.

وتناولت دراسة **Hannis** (2017) المشكلات التي تواجه التعليم الصحفي المهني في نيوزيلندا، حيث وجود العديد من التحديات من حيث انخفاض أعداد الطلاب وتوقعات تدخلات الصناعة الصحفية المتزايدة، وأن الخريجين يجب أن يكون لديهم مهارات قوية للوسائط المتعددة، والسبب الرئيسي هو الثورة الرقمية التي خلقت تصوراً عاما بأنه لم تعد هناك وظائف للصحفيين الجدد وزيادة الطلب على الصناعة للصحفيين وصحافة البيانات.وأن بعض مدارس الصحافة غير قادرة على مواجهة هذه التحديات، واستخدمت الدراسة منهج المسح الشامل لدراسات ونتائج سابقة منذ عام 1966 إلى 2016، وتعرضت الدراسة باستخدام نفس الاستبانة لعام 2016 لتحليل الفروق الفردية بين الطلاب لعينة 130 مفردة. وكشفت النتائج أن طبيعة الطرق التعليمية قد تغيرت في تعليم الصحافة في نيوزيلندا في الخمسين سنة الماضية، ونجد أن ثلث العينة أجابوا بأن أعضاء هيئة التدريس يشجعون الشباب على العمل في مهنة الصحافة.ولكن لا شك في أن الصناعة تمر بمرحلة الوقت الصعب، ومدارس الصحافة التي ترتبط ثرواتها بالصناعة ونجد أن عملية التكيف كانت من

التحديات الصعبة. كما نجد أنه من حيث عدد المشتغلين فهناك انخفاض بشكل كبير؛ لأن الثورة الرقمية أدّت إلى تقاعد وسائل الإعلام التقليدية.من ناحية أخرى الثورة الرقمية نفسها تعاني من تطور صناعة الصحافة المستقبلية، ولذلك من المتوقع أن هناك الكثير من كليات الصحافة في نيوزيلندا سوف يتم إغلاقها وتعكس حتى الآن إعادة التوازن بين العرض والطلب.

بينما ركزت دراسة **Angus & Doherty** (2015) على انتقال صناعة الإعلام إلى نموذج ما بعد الصناعة، وأن هناك حاجة للصحفيين حالياً ومستقبلاً أن يكون لديهم فهم أعمق لطرق التكنولوجيا التي تؤثر على عملهم وجاءت منهجية الدراسة من خلال استخدام المنهج المسحي والتجريبي واعتمدت الدراسة على استبانة موجهة إلى الأكاديميين والصحفيين. لمعرفة تصور وإصدار الصحافة الرقمية والتفاعلية والاجتماعية، وكذلك في المجالات البديلة لطلاب الصحافة، من خلال تطبيق تجارب على الطلاب حول ما هي التحديات المرتبطة بجلب الطلاب من برامج مختلفة، وتم تنفيذ التجارب بجامعة كوينزلاند لعينة 121 طالباً، ومن أهم الأسئلة الموجهة لهم: ما التحسينات التي تقترحونها لتعليم الصحافة في المستقبل؟ وما أفضل أساليب التدريس وطرائقه؟ وجاءت نتائج الدراسة بأن ردود فعل الطلاب كانت إيجابية حول وجود خلط بين تطوير الصحافة وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك ضرورة تدريب الطلاب على تكنولوجيا المعلومات.

التحليل النقدي المقارن لبحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة

أولاً – الإشكالية والقضية موضوع البحث:

حظيت قضايا وموضوعات التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام باهتمام كبير وواسع على صعيدي البحث العلمي العربي والأجنبي خلال

السنوات الخمس الأخيرة، وبالدراسة النقدية لتلك البحوث نجد أنها تنوعت من حيث تناولها للقضية وتعدد محاور الموضوع، ويتضح ذلك بالآتي.

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1 – **الاتجاه البحثي الأول**: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019.

1- 1- القوانين المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية:

بالمقارنة بين تناول الدراسات العربية ونظيراتها الغربية في مجال القوانين المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية نجد أن الدراسات الغربية أكدت ضرورة سن تشريعات جديدة لضبط وحماية وسائل الإعلام كما في دراسات (Alonso, 2018، Viveros & Mellado, 2018، Čeferin & Poler, 2017، Carter, 2017، File&Retract, 2017، Milutinovic, 2017 Jackson, 2016)، في حين اكتفت الدراسات العربية بمسح ورصد التشريعات الموجودة وتحليلها كما في دراسة (كامل،2016، الكندي،2016، أبو فريخة،2016، حيداس،2015).

1- 2- حرية الرأي والتعبير:

وعند الانتقال إلى الدراسات التي تناولت محور حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام التقليدية نجد الأطروحات التالية تناولت هذا المحور لتؤكد فيه حق الصحفي في الرأي والتعبير مثل دراسات ،(**Oltmann, 2019 Gürkan، 2017، حمادة، 2014**).

أما عن البحوث التي تناولت حرية تداول المعلومات، فنجد بعضاً منها أكد على وضع تحديد لمفهوم حرية تداول المعلومات، وذلك مثل دراسة **Čeferin & Poler** (2017) وعن الفجوة الرقمية بين دول العالم النامي

والدول المتقدمة، فتأتي دراسة **الخولاني** (2017)، بينما أشارت بحوث أخرى إلى ضرورة تعزيز مستوى الحماية والخصوصية مثل دراسة **عبد الله** (2014).

في الوقت الذي تناولت فيه بعض الدراسات الحق في توفير البيانات مثل **أبي فريخة** (2019)، نجد العديد من الدراسات أكدت تجاوزات الصحفيين وإساءة استخدامهم للمعلومات سواء استخدامها لصالح الدولة ومنها دراسة **Proscovia** (2017)، أو ضد مصالح الدولة مثل دراسة **Camaj** (2015)، في حين جاءت دراسات تنادي بالتوازن في الحق في حماية المعلومات وبين حرية التعبير ومنها دراسة **Jozwiak** (2016).

2 - الاتجاه البحثي الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية في الفترة من 2014 إلى 2019 (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات – إدارة).

2- 1- التنظيم الذاتي والمعايير الأخلاقية (المصداقية – الشفافية – المعايير المهنية – حقوق وواجبات –إدارة).

ناقشت الكثير من الدراسات المعايير الأخلاقية التي تتبناها وسائل الإعلام التقليدية، حيث اتفقت العديد من الدراسات على إجمال المبادئ الرئيسية بمواثيق الشرف الإعلامي في مبادئ: الصدق، والدقة، والتوازن، والعدالة، واحترام الخصوصية، والموضوعية كما جاء في دراسات (**اللبان**، 2014، **أمين**، 2016، **أبي إصبع**، 2016، **أحمد**، 2016، **شمخي**، 2016، **عياد**، 2016 **Papadopoulou, Zampoglou, Papadopoulos & Kompatsiaris, 2019, Saffer, 2016 ، Kaur& Shaari, 2014**).

وبينما ركزت دراسة **علي جابر** (2016) على الخصوصية، نجد دراسات أخرى ركزت على **المصداقية** منها دراسة (**عرفات**، 2015، **أحمد**، 2015)، في حين تناولت الموضوعية دراسة **ملكاوي** (2014) وبينت أهمية الدقة دراسة (**Wahid & Suwadi,** 2017، **بو شيخ**، 2014).

تناولت العديد من الدراسات عنصر الشفافية ومنها دراسات (**Čeferin & Poler,** 2017، **Ikonen & Bowen,** 2017) في الوقت الذي أكدت دراسة **Prakash** (2017) أنه ينبغي إخفاء بعض الأخبار.

ركزت دراسة مطلق (2015) على **الضغوط المهنية** التي تواجه الإعلاميين، وتناولت بعض الدراسات **تدني معايير الأخلاقيات الإعلامية** ومنها دراسات، (**Culver,** 2017، **Akoje & Rahim,** 2014، **Krüger,** 2018).

وفي الوقت الذي قد أكدت دراستا (**Jenkins,** 2017، **Craft**، 2017) ضرورة **التفرقة بين الأخلاقيات الإعلامية الصادرة عن الصحفيين المستقلين والهواة والمهنيين**. ناقشت أثر **التمويل على أخلاقيات الصحافة** كل من دراستي (**Creecdh,** 2018، **غالي**، 2016).

وأكدت بعض الدراسات **إمكانية تطوير نماذج الأخلاقيات** حسب الثقافات الدينية والبيئية، والتي تستطيع منافسة النظريات الغربية ومنها دراسة **Hamada** (2016).

في حين تناولت بعض الدراسات **المعايير المهنية لصحافة المواطن** ومنها دراسات (**علاونة**، 2017، **حافظ**، 2016، **برارمة**، 2015، **السنوسي**، 2014).

2- 2- المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب:

ناقشت العديد من الدراسات **قضية تدريس أخلاقيات الإعلام للطلاب** لما لها من أهمية خاصة، ومن تلك الدراسات (**Craig & Yousuf,** 2018، **Craig & Yousuf,** 2018 **Quinn,** 2018**, Mills & Sanders,** 2018).

وكذلك الدراسات التي تناولت **كيفية تطوير مناهج الأخلاقيات الإعلامية** ومنها دراسة **Shurentayev** (2018)، ومنها ما جاء **لابتكار طرق التدريس** لمقررات الأخلاقيات كما جاء في دراسات **(Yang,** 2014، **Anqus,** 2015، **Peterlin,** 2018)

وعرضت بعض الدراسات **البحوث التي تناولت تدريس أخلاقيات الصحافة** منها دراسة **(García, Sánchez-García & Etura,** 2017).

وربطت بعض الدراسات بين عدم الالتزام بأخلاقيات الصحافة والالتزام بالأخلاقيات داخل الفصل الدراسي ومنها دراستا **(Hannis, 2017، Martono, 2017)**.

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3 - الاتجاه البحثي الثالث: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019.

3-1 القوانين المنظمة لوسائل الإعلام الجديدة:

سعت بعض الدراسات إلى التأكيد على ضرورة تنظيم قانون لوسائل الإعلام الجديد وأهمية التشريعات والقوانين كإحدى الضمانات الأساسية لحل التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية، ومنها دراسات (2018 ،**Anderson**، **عبد المجيد**، 2018، **عبد الله**، 2014).

وركزت بعض الدراسات على كيفية صياغة قانون للصحافة الإلكترونية، حيث تناولت دراسة **Han** (2016) المعايير القانونية لتنظيم المحتوى الرقمي، بينما هدفت دراسة **حسن** (2016) إلى توضيح طبيعة التشريعات الخليجية الضابطة والمقننة لاستخدامات الفضاء الافتراضي وناقشت دراسة **Lewis & Sanders** (2018) المخاطر القانونية المحتملة في القضايا التي لم يتم استكشافها بعد في دراسات الصحافة.

3- 2- حرية الرأي والتعبير:

أوضحت دراسة **Liudmila** (2019) التطورات الأخيرة في الممارسات التنظيمية التي تطبقها الحكومة الروسية على الخطاب عبر الإنترنت، بينما أشارت دراسة **Dolunay & Kasap** (2018) إلى ضرورة تنظيم قوانين تضمن حرية الرأي والتعبير، وناقشت دراسة **Imre** (2016) حجب حرية الرأي والتعبير وضرورة منح تلك الحرية، بينماهدف بحث **الهميسي** (2015) إلى الوقوف على حدود حرية التعبير في وسائل الإعلام الجديد، وأكدت أيضا دراسة **نبيح** (2014) رصد واقع المدونات الإخبارية الإلكترونية وواقع الحريات المتاحة لها، وأكدت دراسة **Moyo** (2015) أخلاقيات الصحافة التي تستنير بأخلاق الحرية، في حين ناقشت دراسة **Culver** (2018) استخدام ترامب قنوات التواصل الاجتماعي لقمع خصومه من الصحفيين.

وتناولت بعض الدراسات ضرورة حرية المعلومات، ومن تلك دراستا **عبد الرازق**، (2016)، **بوعمامة**، (2016)، حيث أكدت حق الإعلاميين في الاتصال والوصول إلى المعلومات، ودراسة **الجموسي** (2014) التي أوصت بضرورة وضع تصور قانوني إلكتروني جديد يوفر السلامة المعلوماتية.

4 - الاتجاه البحثي الرابع: الاتجاهات الحديثة في بحوث الضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعـلام الجديدة فـي الفترة من 2014 إلى 2019.

4-1- التنظيم الذاتـي والمعايير الأخلاقيـة (المصداقيـة -الشفافيـة - المعايير المهنية - حقوق وواجبات -إدارة).

قدمت العديد من الدراسات القيم الإعلامية الخاصة بوسائل الإعلام الجديد من عدة وجهات مختلفة، فمنها من تناولها من حيث التأكيد على ضرورة التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام الجديدة مثل دراسة **Dvir-Gvirsman** (2019) التي أكدت أهمية وسائل التواصل للحصول على المعلومات، ولكنها في الوقت ذاته تعمل على توجيه الأخبار،

وقـدمـت دراسـة **Ahmed & Lugovic** (2019) لـدور النمـاذج المعدة عـن طـريـق برنامج إكسـل فـي سيـاق نشر الأخبـار. بينمـا وضحـت دراسـة **Pond & Lewis** (2019) دور وسائل الإعلام الجديد في العنصرية، فـي حين نـاقش عـدد مـن الدراسات معيـار الشفافيـة للمواقـع الإخبارية، ومنهـا دراسة **(Sujin, 2019، Simelio, Ginesta, de San Eugenio Vela, & Corcoy, 2019، Wu, 2019، Toujani & Akaichi, 2019).**

وتنـاولـت دراسـة **الداغـر** (2018) اتجاهـات الإعلاميين المصريين نحـو استخداماتهم لشبكات التـواصل الاجتماعـي فـي ضوء الضـوابط المهنيـة والأخلاقية.

وهدفت دراسة **اللبان** (2014) إلى ضـرورة التنظيم الذاتي، ونـادت بإنشاء مرصد للإعلام الإلكتروني لرصد التجاوزات التي تخالف مواثيق الشرف أو التشريعات الإعلامية، وكذلك دراسة **عرفات** (2019) التي سعت لاستحداث

ميثاق شرف للصحفيين الإلكترونيين، وهناك دراسات تناولت ضرورة تعديل مواثيق الشرف لمواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومنها دراسات (**pettrachin, 2018، Diaz-Campo & segado-Boj, 2016**، التلاوي، 2016، توفيق، 2016).

وقد أكدت دراسة **weber** (2016) غياب المعايير الإعلامية، في حين اهتمت دراسة **العشري** (2016) بالضغوط المهنية التي قد تؤثر على مستوى الرسالة الإعلامية، وقدمت دراسة **أبي إصبع** (2017) أهم العوامل السياسية المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال.

في حين تناولت العديد من الدراسات المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق وسائل الإعلام الجديدة، ومنها دراسات (**اللبان**، 2014، **نصر**، 2016).

وناقشت الكثير من الدراسات ظهور أخلاقيات جديدة نتجت عن ظهور وسائل الإعلام الجديدة ومنها دراسات (**Díaz-Campo & Segado-Boj,** 2015 **Suárez-Villegas, 2014، Mateus, 2015**، **عبدالمجيد**،2013) التي اهتمت بجرائم النشر الإلكتروني كجريمة مستحدثة.

بينما أكدت العديد من الدراسات القيم المأخوذة من مواثيق الشرف التقليدية، ومنها **المصداقية** ومن الدراسات التي تناولت المصداقية دراسات (**Waddell,** 2017، **Chen & Others,** 2017، **Choi,** 2017، **Go & others,** 2016، **Mpofu & Barnabas,** 2016، **Fielden,** 2016، **Erik& others,** 2014، **رضا**،2014، **عطية**، 2017، **وليم**، 2017، **المرسي**، 2016، **المقدم**، 2016، **ثروت**، 2016، **محمد**، 2015، **رشيد**، 2015).

4- 1- المعايير المهنية والتعليم والمناهج وطرق التدريس الإعلامي والتدريب:

ناقشت العديد من الدراسات قضية تدريس أخلاقيات الإعلام للطلاب لما لها من أهمية خاصة، ومنها **(Craig & Others, 2018، Mills, 2018، Quinn, 2018، McKinley, 2016).**

وتناولت بعض الدراسات كيفية تطوير وابتكار طرق التدريس لمقررات الأخلاقيات كما جاء في دراسة **Anqus** (2015).

وعرضت بعض الدراسات البحوث التي تناولت تدريس أخلاقيات الصحافة مثل دراسة **Sánchez-García & Etura** (2017).

وربطت بعض الدراسات بين عدم الالتزام بأخلاقيات الصحافة والالتزام بالأخلاقيات داخل الفصل الدراسي، ومنها دراسة **Hannis** (2017).

ثانياً – المناهج والأدوات المستخدمة في البحوث عينة الدراسة:

تنوعت الدراسات عينة التحليل من حيث التصميمات المنهجية، حيث اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الكمي وأخرى اعتمدت على المنهج الكيفي، كما مزجت دراسات أخرى بين كل من المنهجين الكمي والكيفي.

فكانت أهم أنواع الدراسات:

الدراسات التاريخية الوصفية التي أظهرت القراءة النقدية للبحوث والدراسات موضع التحليل اهتمام كل من الدراسات الأجنبية والعربية بالدراسات التتبعية التاريخية، مما يسهم في وضع نظريات علمية قائمة على تراكم النتائج البحثية، ومنها دراسات (**حيداس**، 2014، **أحمد**، 2014، **اللبان**،2014، **عطية**، 2017، **علاونة**، 2017، **المرسي**، 2016، **نبيح**، 2014، الصديق، 2015، **ثروت**، 2016، **Georgieva & Baychik,** 2015، **Anderson,** 2018، **Nenadic,** 2017**).**

الدراسات المستقبلية التي تسعى إلى محاولة استكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، وأساليب كيفية استنتاج أدلتها من الآراء الشخصية الخبيرة القارئة لمجرى الأحداث، وتقوم إستراتيجيات استشراف المستقبل على أساس وجود تحولات وحركة مستمرة فى إطار السيناريوهات القائمة.

وترتكز على أربع فرضيات هي:

1- أن المستقبل يتشكل من ثلاثة محددات تتمثل في المتغيرات التاريخية والحقائق الفعلية لمعطيات الحاضر، واختيارات البشر، وبعض المؤشرات غير المتوقعة، وأن درجة مساهمة أي من المحددات الثلاثة تختلف تبعا للاستعداد والعمل المبكر في الاستشراف.

2- أن أي فترة زمنية يوجد بها مدى واسع من البدائل المستقبلية، والتي يمكن أن تتحقق على أساس المتغيرات التاريخية والحقائق الطبيعية، لكن المؤثرات غير المتوقعة إضافة إلى الاختيار الإنساني للبدائل هما اللذان يشكلان الصورة النهائية للمستقبل.

3- أن الاختيار الواعي لا يتم إلا من خلال تعرف جميع البدائل المحتملة واستكشاف النتائج المترتبة على اختيار أي منها.

4- أن الدراسات الاستشرافية لاتهدف إلى التنبؤ بالمستقبل، بل إلى التبصير بجملة البدائل المتوقعة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل.

ويتم تطبيق استشراف المستقبل بالنسبة لصناعة الصحافة والإعلام عبر ثلاث مراحل: الأولى تتعلق برصد الاتجاهات والمؤشرات، حيث يتم رصد بعض الاتجاهات الحاضرة والماضية التي قد توضح بعض الأدلة المستقبلية من عناصر الظاهرة موضع الدراسة. يلي ذلك مرحلة التوقع المستقبلي، حيث

تحاول إيجاد العلاقات الثنائية أو المتعددة فيما بينها، وربطها بالمتغيرات والتحديات المحيطة بها إلى الخروج ببعض التوقعات المستقبلية المبنية على الخلفية العلمية والخبرة المتميزة باعتبار وسائل الإعلام نظماً مترابطة قائمة فى المجتمع. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الوصول إلى البدائل المستقبلية، وفيها يتم تجميع المؤشرات والتوقعات المستقبلية وتحليلها وفحصها من أجل الوصول إلى عدد من البدائل أو المشاهد المستقبلية وتقييم درجة القبول بكل بديل.

الدراسات الاستكشافية:

مثال للدراسات العربية: (**عرفات**، 2019، **الداغر**، 2018، **شطاح**، 2016) والأجنبية **(Papadopoulou, Zampoglou, Papadopoulos & Kompatsiaris, 2019، Choi, 2019، Toujani& Akaichi, 2019).**

أهم المناهج المستخدمة من قبل الدراسات عينة البحث:

اعتمدت أدبيات البحث العلمي العربي والأجنبي لموضوع التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة على مناهج وأدوات متباينة ومتعددة في تحليل وتفسير النتائج، ويأتي **منهج المسح الإعلامي** في مقدمة المناهج البحثية التي وظفتها الدراسات عينة التحليل خلال الفترة الزمنية المحددة، حيث استخدمت غالبية الدراسات التي تناولتها الدراسة المنهج المسحي في إطار معالجة الموضوعات المرتبطة بالتشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، ومن تلك الدراسات العربية:

(**اللبان**،2014، **المقدم**،2016، **العشري**،2016، **الشهاوي**،2015، **بوشيخ**،2014، **عبد الرزاق**، 2016، **عرفات**،2015، **علاونة**،2017، **عطية**، 2017، **نبيح**، 2014،

وليم، 2017، مطلق، 2015، غالي، 2016، ثروت، 2016)، أما الدراسات الأجنبية

(Papadopoulou, Zampoglou, Papadopoulos & Kompatsiaris, 2019, Anderson, 2018, Creech & Nadler, 2018, Oltmann, 2019, Gürkan, 2017, Yang & Arant, 2014, Lecheler & Kruikemeier, 2016).

ويلي منهج المسح الإعلامي في البحوث محل الدراسة المنهج التحليلي مثل دراسات:

(أبي إصبع، 2016، التلاوي، 2016، حبشي، 2016)، وكذلك دراسات:

(Anderson, 2018, Wolfgang, 2018, Fielden, 2016, Jesus & Segado-Boj, 2015).

ولاحظت الباحثة شيوع ظاهرة استخدام **المنهج المقارن للمقارنة** بين التشريعات المختلفة، كما في (الشهاوي، 2015، وليم، 2017، أبي إصبع،2016، التلاوي، 2016، الخولاني، 2017.

Chen, Chen, Chang & Abedin, 2017, Papadopoulou, Zampoglou, Papadopoulos & Kompatsiaris, 2019).

- ومما يجدر الإشارة له أيضا استخدام الدراسات الأجنبية فقط **المنهج التجريبي**، وعدم استخدامه من قبل الباحثين العرب رغم أهميته وذلك كما في دراسات:
(Toujani, & Akaichi, 2019**, Lecheler & Kruikemeier,** 2016**, Dvir-Gvirsman,** 2017**, Peterlin & Peters,** 2019**, Culver,** 2017**, Chen, G., Chen, Chang & Abedin,** 2017**, Angus & Doherty, 2015, Waddell,** 2017**).**

- أهم الأدوات استخداما هي **أداة تحليل الوثائق القانونية**، وذلك لرصد وتحليل وتفسير بنود القوانين والتشريعات ومواثيق الشرف الصحفية

بصحف الدراسة ولمقارنة البنود المختلفة بها، ومن تلك الدراسات (**عرفات**، 2019، **كامل**، 2016، **أبي إصبع**، 2016، **حيداس**، 2014، **توفيق**، 2016، **عبد الله**، 2014، وكذلك من الدراسات الأجنبية:

Čeferin & Poler, 2017**, Jackson,** 2016**, File,** 2017**, Stole,** 2015**, Jozwiak,** 2016**, Pettrachin,** 2018**, Dolunay & Kasap,** 2018**, Akoje & Abd Arhim,** 2014**, Jesus & Segado-Boj,** 2015**, Milutinovic,** 2017**, Bykov, Georgieva, Danilova& Baychik,** 2015 **).**

- وجاءت أداة الاستقصاء في المرتبة الثانية استخداما كأداة بحثية. ومن الدراسات التي استخدمت تلك الأداة دراسات:

(**الداغر**، 2018، **أبو فريخة**، 2015، **عرفات**، 2015، **مطلق**، 2015، **بوشيخ**، 2014، **علاونة**، 2017، **نبيح**، 2014، **عبد الرازق**، 2016، **وليم**، 2017، **العشري**، 2016، **عبد الخالق**، 2016، **المرسي**، 2016، **النوبي**،2016، **نصر**، 2016، **الصديق**، 2015)، ومن الدراسات الأجنبية دراسات:

(Hannis, 2017 **Waddell,** 2017**, J & Pearson,** 2015**, Angus & Doherty,** 2015**, Yang & Arant,** 2014**, Nenadic,** 2017**).**

- وأداة تحليل المضمون في المرتبة الثالثة كما في دراسة (**نبيح**، 2014، **عطية**، 2017، **Gürkan,** 2017**, Lecheler, & Kruikemeier,** 2016**, Craft,** 2017**, Knowlton & McKinley,** 2016**, García, Sánchez-García& Etura,** 2017**, MIconen, Louma-Aho& Bowen,** 2017**).**

- وقد وظفت الدراسات الأجنبية دون العربية أداة المقابلة المتعمقة، ومنها دراسات:

(Camj, 2016**, Čeferin & Poler,** 2017**, Dolunay & Kasap,** 2018**, Nenadic,** 2017**, Weber & Johnson,** 2016**, Jenkins,** 2017**, Sarikakis & Winter,** 2017**, Shaari & Kaur,** 2014**).**

- وطبقت دراستان أداة الملاحظة وهما:

(Nenadic, 2017، الصديق، 2015).

- كذلك تم رصد مداخل منهجية تستخدم أداة تحليل الخطاب، ومنها:
(Moyo, 2015, Pond & Lewis, 2019, Krüger, 2018)

- وصممت دراسة (عرفات، 2019) مقياساً لرصد آراء الصحفيين الإلكترونيين، لقياس استجاباتهم لقبولهم الميثاق الذي أعدته الباحثة، وذلك بوضع بنود الميثاق المقترحة كل على حدة، وسؤال الصحفي الإلكتروني عن مدى موافقته، واحتساب عدد الاستجابات بالنسبة المئوية.

ثالثاً – الأطر النظرية المستخدمة في البحوث عينة الدراسة:

اعتمدت أدبيات البحث العلمي العربي والأجنبي لموضوع التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة على أطر نظرية متباينة ومتعددة أسهمت في فهم وتحليل تلك القضية. ومن أبرز النظريات في بحوث الدراسة ما يأتي:

نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Theory تطرح تلك النظرية رؤية وسط بين دور الفرد ودور الجماعة، إذ تدعو لممارسة الإعلام بحرية، لكنها ليست حرية مطلقة بل مقيدة بمسؤولية مجتمعية، وقد جاءت هذه النظرية رد فعل على نظرية الحرية، وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام تلك الحرية في الإثارة والتعدي على خصوصيات الأفراد، إذ تسببت في حالة من الانهيار الخلقي وانحطاط القيم، وفيما يتعلق بملامح تلك المسؤولية يرى دعاة هذه النظرية أنها يمكن أن تتحدد عبر وضع القواعد والقوانين التي تجعل من الرأي العام ذاته رقيبًا على وسائل الإعلام، ومن ثم رأى مؤيدو هذه النظرية أنه وفقاً لما تطرحه يجب أن يكون الإعلاميون مسؤولين أمام المجتمع، من

منطلق دعوتها إلى الالتزام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية، ليتمّ تحقيق التوازن بين حرية الأفراد ومصالح المجتمع، وكذلك تجنُّب كل ما من شأنه أن يساعد على تفشي الجرائم والعنف، والحفاظ على أخلاقيات وقيم المجتمع التي أضرت بها نظرية الحرية كثيراً **McQuail** (2004)، فوسائل الإعلام وفقاً لتلك النظرية عليها الكثير من الالتزامات، فلها دور تربوي وتوعوي مهم، ومن أمثلة الدراسات التي استعانت بنظرية المسؤولية الاجتماعية، دراسة **Richtr** (2016) التي ركزت على نظرية المسؤولية الاجتماعية لضمان ممارسة أخلاقيات الصحافة البريطانية التي تحترم خصوصية المعلومات وآليات التنظيم الذاتي المنبثقة عن تلك النظرية، ودراسة **أحمد** (2016) التي قامت برصد طبيعة المعايير المهنية التي تستند إليها التغطيات المقدمة عن أحداث الإرهاب في الصحف المصرية، وكذلك دراسة **اللبان** (2017) التي وظفت نظرية المسؤولية الاجتماعية لتعرف المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية.

نظرية حارس البوابة: حراس البوابة هم الذين يتحكمون بمضمون الرسالة الإعلامية، وهم المخولون بصلاحيات وسلطات في تحرير الرسالة وتمريرها، وهناك مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، ويتمتع أولئك الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أي رسالة تأتي إليهم، كما أن من حقهم إجراء تعديلات على الرسالة التي ستمر، وتوجد العديد من المعايير التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية، ومنها المعايير الذاتية للقائم بالاتصال، ومن نماذج الدراسات عينة التحليل التي استندت لنظرية حارس البوابة الإعلامية (Shoemaker, Eichholz, Kim, & Wrigley, 2001)، وأشارت دراسة **أحمد** (2016) إلى ترويج أجندات معينة من خلال الاعتماد على نظرية حارس البوابة

في الصحف الإلكترونية، وتناولت دراسة **عياد** (2016) تحديد البعد الأخلاقي لدور وسائل الإعلام في معالجة الصراعات والتباينات الثقافية والاجتماعية والسياسية داخل الدول، بما يسهم في بناء السلم المجتمعي، مشيراً لتطور الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم به لبناء السلم المجتمعي ومنع العنف والصراع من خلال وظيفتها في مراقبة البيئة –ككلب حراسة– وقيامها بدورها حارس بوابة، وكانت دراسة **waddell** (2017) حول تأثير حارس البوابة على مصداقية الأخبار الإلكترونية– ركزت على الاهتمام المتزايد لاستخدام الصحفيين تعليقات القراء من وسائل الإعلام الاجتماعية.

نظرية المجال العام: ظهرت منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي، وحظيت دراسات المجال العام باهتمام بحثي متزايد بفعل الإسهام النظري الذي قدمه الأكاديمي الألماني المعروف «يورجين هابرماس» والذي من خلاله تتبع تاريخ نشأة المجال العام في أوربا في العصر الحديث. وكان البعد الأساسي لإسهام هابرماس هو ذلك المتعلق بطبيعة المجال العام الاتصالية تمييزاً له عن المجالين السياسي والمدني، ومنذ ما يسمّى بالربيع العربي ظهرت محورية المجال العام للعمل السياسي ودور الأول في تمكين الأخير، وهو ما يحتم التعامل مع المجال العام كجزء من حقل العلوم السياسية، من هذا المنطلق، تسعى الدراسة لتقديم الأبعاد النظرية الأساسية لعلاقة المجال العام بالمجال السياسي من خلال مفهوم القوة في علاقة النظام الحاكم بالمجال العام من ناحية، وعلاقة الخطاب بمستخدميه من ناحية أخرى **حسين** (2014)، ومن الدراسات التي اتخذت نظرية المجال العام إطارا لها دراسة **حافظ** (2016) التي تبنت نظرية المجال العام لمحاولة اكتشاف تطبيق أية وسيلة تنطبق عليها فروض المجال العام، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد انطباق فروض نظرية المجال العام على صحافة المواطن، ودراسة **عبد الله** (2014)

التي رصدت التطور الذي تشهده الصحافة اللبنانية في عصر عولمة الاتصال الإلكتروني، بالاعتماد على نظرية المجال العام ودراسة **الجموسي** (2014) التي حددت الإشكاليات التي تحجب العديد من المواقع الإخبارية بهدف توفير وسائل المبادلات الإلكترونية وتأمينها.

نظرية الإطار: وهي عبارةعن تلك العملية التي من خلالها يوظف النص الصحفي للربط بين مختلف المعاني في عقل القارئ اعتمادا على العناصر المختلفة لهذا النص، وذلك باستثارة أنساق وأبنية معينة ومخزنة في ذاكرته تشكل تقويماته واستجاباته للمحتوى الاعلامي، وبذلك يمكنه من تفسيره. والتأطير هو الطريقة التي يقدم بها النص الإعلامي من طرف المحررين والكتاب انطلاقاً من خلفيات ثقافية وإيديولوجية، ويحدد طريقة فهم وإدراك المتلقي للنص الإعلامي انطلاقاً مما يخزنه من مفاهيم ومعاني حول هذا الموضوع **عرفات** (2010)، ألقت بعض الدراسات الضوء على الأطر التي توجه المداولات الأخلاقية بين مجموعة من الصحفيين، وأهمها دراستا (**أحمد**، 2014، **Jenkins,** 2017).

نظرية حرية التعبير: تعود هذه النظرية بشكل أساسي إلى عصر النهضة الأوروبية وبالتحديد القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، إذ بلور عدد من المفكرين الأوروبيين كثيرا من المبادئ التي تحدت الأفكار السلطوية التي سادت حتى بداية النهضة الأوروبية **Carter** (2017).

وكان من أبرزهم المفكر الإنجليزي جون ميرتون ومن الدراسات التي استندت إلى نظرية الحرية، دراسة **Carter** (2017) حيث تناولت حرية التعبير، وأكدت دور الحرية في تطور الصحافة ووسائل الإعلام على مدار عقود.

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: ومن الأهداف الرئيسية لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام الكشف عن الأسباب التي تجعل لوسائل الإعلام أحياناً آثار قوية ومباشرة، وفي أحيان أخرى تكون لها تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعاً ما، وكما يوحي اسم النظرية فإن العلاقة الرئيسية التى تحكمها هي علاقة الاعتماد بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي والجمهور، وقد تكون هذه العلاقات مع نظم ووسائل الإعلام جميعها **Lin** (2008)، أو مع أحد أجزائها مثل: الصحف – المجلات – الراديو – التليفزيون – السينما، ومن أمثلة الدراسات التي اعتمدت على تلك النظرية، دراسة عرفات (2015) التي تناولت اعتماد الجمهور المصري على الفضائيات المصرية كوسيلة من وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي كنماذج للإعلام الجديد.

نظرية الحوكمة أو الرشد والكفاءة الإدارية التي تسعى إلى دراسة مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات المساهمة، وتتضمن الحقوق والواجبات للمتعاملين مع المؤسسة، والتي تظهر من خلال النظام واللوائح الداخلية المطبقة بالمؤسسة، ولهذه الأسس قدرة على التأثير في أداء المؤسسة وتحمل المخاطر معها، وتقديم موارد خاصة من أجل تميز المؤسسة ونجاحها، خاصة فى إطار تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتقوم النظرية بقياس مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات؛ **أولاً**: المحددات الخارجية، وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، **ثانيا**: المحددات الداخلية، وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات، ومن الدراسات التي استخدمت نظرية الحوكمة دراسة **غالي** (2016) لتعرف رؤية الصحفيين والقيادات الصحفية لإستراتيجيات إدارة عامة، وخاصة التمويل وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية.

نظرية التماس المعلومات: ركزت هذه النظرية على سلوك الفرد في بحثه عن المعلومات من مصادر الاتصال المختلفة، وكيف أنه بعد حصوله على المعلومات من وسائل الإعلام يسعى إلى تصنيفها وتحليلها وربطها بالخبرة السابقة لديه، كما تتناول النظرية العوامل تؤثر في هذا السلوك. ومن ثمَّ فإن هذه النظرية تستهدف متلقي الاتصال بدلاً من القائم بالاتصال أو الرسالة الإعلامية، وتسعى هذه النظرية إلى اختيار فرضية مؤداها: (أن التعرض الانتقائي للأفراد يجعلهم يختارون المعلومات التي تؤيد اتجاهاتهم الراهنة)، ولاحظ (دونهيو وتبتون) أن هناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر على اختيار الفرد للرسائل الاتصالية التي يتعرض لها، ومن هذه العوامل إمكانية توظيف المعلومات لخدمة أهداف محددة، أو إشباع حاجات أساسية في موضوع معين، أو البحث عنها لمجرد الترفيه والتسلية، أو بسبب الحاجة للتنويع، أو بسبب سمات الشخصية **الشبيري** (2011) ومن الدراسات التي استندت إلى هذه النظرية دراسة **عبد الرازق** (2016) التي أثبتت أن دافع التماس الجمهور المصري للمعلومات من حسابات وكالات الأنباء بمواقع التواصل الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى، ثم توظيف المعلومات وإشباع الحاجات الأساسية.

نموذج البناء الاجتماعي للتكنولوجيا:

يسعي هذا النموذج إلى فهم العوامل الاجتماعية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، ويعد توماس هيوز، وكذلك بيجكر وبينك من قادة هذا النموذج ويكيبيديا (2009).

وقد ظهر نموذج البناء الاجتماعي للتكنولوجيا ليصحح ويعدل نظرية الحتمية التكنولوجية Technological Determinism **Laughey,** (2017) التي وضعها مارشال ماكلوهان والتي تنظر للتكنولوجيا على أنها مفهوم مادي بحت دون النظر للعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز

استخدام التكنولوجيا، فنظرية الحتمية التكنولوجية ترى أن التطور الاجتماعي خاضع لإرادة التكنولوجيا بشكل مطلق.

من هنا جاء نموذج البناء الاجتماعي ليعدل مسار نظرية الحتمية التكنولوجية، ويؤكد أن المجتمع هو الذي يفعل التكنولوجيا، ويجعلها تؤتي ثمارها **Bijker & Pinch** (1987).

ومن أمثلة تلك الدراسات، دراسة **عرفات** (2019) حيث اختارت الباحثة هذه النظرية لكونها تتفق مع غرض البحث، وتساعدها على فهم العلاقة بين الصحفي الإلكتروني والمستقبل في إطار الوسيلة التكنولوجية، ومن ثم تبني عليها ميثاقاً أخلاقياً يراعي العلاقة بين الأطراف الثلاثة.

نظرية الاستخدامات والإشباعات: توضح وتفسر الدور الحقيقى للجمهور في العملية الاتصالية، حيث تنظر إليه على أنه جمهور نشط، وتفترض النظرية أن الأفراد يوظفون وسائل الإعلام تبعاً لحاجاتهم ودوافعهم، وعليه فاستخدام وسيلة إعلامية أو مضمون إعلامي ما يتحدد بالخلفيات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية للأفراد، حيث يختار الجمهور قبل التعرض للمحتوى الذى يفي بحاجاته، ويحقق له إشباعات معينة، وأثناء التعرض فإن الجمهور يهتم برسائل معينة ويدركها، ويميز بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، وبعد التعرض فإن الجمهور ينتقي استرجاع المعلومات التي تعرض له، وتهتم النظرية بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية مُنْتَظِمة، وتركز على الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام من وجهة نظر الأفراد المستخدمين لها والمستهلكين لمحتواها، وقد قسَّم إلياهو كاتز وجي بلومر وميشال جورفيتش دوافع التعرض لوسائل الإعلام والاتصال إلى فئتين: نفعية وطقوسية. ومن أمثلة الدراسات التي استخدمت نظرية الاستخدامات والإشباعات **فرحي** (2013)، حيث بينت العلاقات الوثيقة بين المستخدمين للمواقع الإلكترونية ومصداقية المعلومات،

وأوضحت النتائج وجود علاقات هيكلية بين دوافع الأفراد الخاصة باستخدام الإنترنت، واستخدامهم المحدد للويب، والثقة في الصحافة.

النظرية الأخلاقية الإفريقية: هي نظرية أخلاقية مؤسسية ذات أصل أفريقي، وتهدف إلى منافسة النظريات الغربية مثل النفعية، فيما يتعلق بوسائل الإعلام الإخبارية، ومن الدراسات التي استخدمت النظرية الأخلاقية الإفريقية دراسة **Metz** (2015) التي أكدت على أن لهذه النظرية القدرة على العمل بشكل معقول في قضايا مثل المحتوى الملائم، وأخلاقيات العمل الإعلامي وحرية التعبير، كما أكدت أنه يجب أن تؤخذ تلك النظرية على محمل الجد من قبل علماء أخلاقيات وسائل الإعلام.

نظرية التنافر المعرفي: هو صراع فكري بين جملة أفكار متناقضة، وكل سلوك يقوم به الإنسان يتناقض مع معارفه، ويعتبر ليون فستنجر المؤسس الفعلي لنظرية التنافر المعرفي، واستعانت دراسة **المرسي** (2016) بنظرية التنافر المعرفي لتعرف درجة مصداقية المواقع الإخبارية لدى النخبة الأكاديمية، ومعدل استخدام النخبة لهذه المواقع وعلاقته بدرجة التنافر المعرفي للنخبة. واستندت دراسة **Creecdh** (2018) إلى **نظرية الابتكار**، وقد أكدت الدراسة تأثير المؤسسات الأكاديمية أو المؤسسات الخاصة على الأخبار، حيث تمتلك هذه المنظمات رأس المال الوسيط، ووضع أجندات مؤثرة في مستقبل الصحافة.

وزاوجت دراسة **المقدم** (2016) **بين نظريتي الشبكات الاجتماعية ونشر المستحدثات** لتعرف أنماط استهلاك الأخبار والمعلومات عبر تطبيقات الهاتف الخلوي، وكيفية تقييمهم لمصداقية الأخبار والمعلومات التي تصلهم عبر تطبيقات الهاتف.

الرؤية المستقبلية لتطوير بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة

في ضوء العرض السابق للبحوث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة من 2014 إلى 2019، يمكن استخلاص رؤية شاملة للمساهمة في تطوير البحث العلمي في هذا المجال وذلك من خلال ثلاثة مستويات، وهي الآتية:

أولاً – الإشكالية والقضية موضوع البحث:

1- تشكيل مجموعات من باحثي الصحافة والإعلام على مستوى العالم لتحليل مواد الدستور والقوانين وكل ما يتعلق بالتشريعات المنظمة لوسائل الإعلام، وعمل دراسات مقارنة بين التشريعات في تلك الدول والاستفادة من تجارب كل منها.

2- تشكيل مجموعات بحثية من باحثي الصحافة والإعلام على مستوى العالم لتحليل مواثيق الشرف الصحفية المنظمة لوسائل الإعلام، وعمل دراسات مقارنة بين المواثيق في تلك الدول والاستفادة من تجارب كل منها.

3- إجراء بحوث تعمل على التوازن بين التشريعات والقوانين المنبثقة عن الحكومات، وبين مواثيق الشرف الصادرة عن التنظيم الذاتي للإعلاميين، والمطالبة بحق الحرية والتعبير.

4- إجراء بحوث تؤكد المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات.

5- إجراء المزيد من البحوث التي توضح أثر عدم التوازن في تدفق المعلومات بين دول العالم المتقدم والعالم النامي والتمثيل العادل للأخبار على تطور الإعلام وحرياته وتقدم الأمم.

6- إجراء دراسات تبحث في أثر الملكية على المعايير الأخلاقية المهنية مثل (المصداقية والشفافية والموضوعية والدقة والخصوصية).

7- عمل دراسات تبحث في أثر الضغوط التي يتعرض لها الإعلاميون من (تهديدات وأجورعادلة وبيئة عمل مناسبة ومحاولات تجنيدهم لجهات سياسية) على العمل الإعلامي.

8- عمل بحوث تضع معايير للمواطن الإعلامي وكيفية الاستفادة منه وتدريبه.

9- عمل دراسات تبحث في مجال أخلاقيات الإعلام والاهتمام بتطوير المناهج التدريسية ذاتها المتصلة بالإعلام الجديد والخروج من مقررات الصحافة التقليدية.

10- الاهتمام بعمل بحوث تقيس مستوى التدريب الإعلامي وعلاقته بمدى إكساب طلاب الإعلاميين آداب المهنة أثناء تدريبهم بطرق تدريسية جديدة لا تعتمد على الحفظ والتلقين.

11- وضع مقررات لطلاب المراحل التعليمية المختلفة تحتوي على التربية الإعلامية وأخلاقياتها.

12- إجراء بحوث تقف على الأخلاقيات المهنية عند تناول علاقة وسائل الإعلام التقليدية بوسائل الإعلام الجديدة عند اعتماد الأولى على الثانية كمصدر من مصادر المعلومات.

13- الاهتمام بأخلاقيات الصورة الصحفية والفيديوهات الصحفية وسن تشريعات جديدة تلائم هذه الفروع المهمة في مجال الأخلاقيات.

14- إجراء بحوث تساهم في تطوير بيئة العمل وتطوير قواعد وقوانين وأخلاقيات تؤثر إيجاباً في بيئة العمل الإعلامي.

15- الاهتمام بعمل بحوث لتقييم أداء نقابات الإعلاميين تجاه الإجراءات التي تتخذها حيال الإعلاميين بعد مساءلتهم في حال ارتكابهم مخالفات أخلاقية أثناء ممارسة المهنة.

16- عمل دراسات لتعرف التأثيرات التي تحدثها المواد الإعلامية المنقوصة من حيث المعايير الأخلاقية.

17- إجراء بحوث ودراسات بينية تجمع بين مجالات الإعلام والمجالات الأخرى كالقانون واستخدامات التكنولوجيا ... وغيرها.

ثانياً - المناهج والأدوات:

1- بالنسبة لنوع الدراسة يفضل عمل دراسات استكشافية ومستقبلية للتنبؤ بالمشكلات التي قد تواجه التشريعات الإعلامية والقضايا التي قد تنشأ عن ظهور التطورات التكنولوجية المتلاحقة.

2- وبالنسبة للمناهج ترى الباحثة ضرورة التوجه للمناهج التجريبية على عينات من الطلاب والأكاديميين والممارسين للمساهمة في تطوير مهنة الصحافة.

3- استخدام المنهج المقارن في البحوث للمقارنة في التشريعات الصادرة عن البيئات المختلفة وأثرها على تلك المجتمعات.

4- -4أما عن الأدوات فيرجى من الباحثين استخدام أدوات جديدة أسوة بالدراسات الأجنبية مثل المقابلات المتعمقة والملاحظة وعمل مقاييس لتقييم ما يصدر من تشريعات إعلامية.

ثالثاً – الأطر النظرية:

1- ضرورة السعي لتبني أطر ومداخل نظرية جديدة تفيد في تفسير القضايا التي تواجه وسائل الإعلام الجديدة مثل نظريتي الشبكات الاجتماعية ونشر المستحدثات ونموذج البناء الاجتماعي للتكنولوجيا.

2- الاهتمام بالدراسات النقدية التي تهتم وتعرض بحوثا تتناول المداخل النظرية في إطار تكاملي لتفسير القضايا.

3- تناول النظريات التقليدية من جوانب بحثية جديدة مثل التعرف على العوامل التي تدفع بالإعلامي أن يكون حارسا على نفسه.

4- اختبار فرضيات مستحدثة لبعض النظريات التقليدية، كنظرية المسؤولية الاجتماعية ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام في ضوء مدخل التفاعلية.

5- الاهتمام بالنظريات العربية العالمية مثل نظرية الحتمية القيمية لعبد الرحمن عزي واستخدامها في البحوث العربية لتعزيز العلماء العرب، واستحداث المزيد من النظريات التي تلائم البيئة العربية وهويتها وتحافظ على أخلاقياتها.

6- ضرورة تبني أطر ومداخل نظرية بينية تربط بين النظريات الإعلامية والنظريات المرتبطة بالعلوم الأخرى ومنها نظريات علم النفس وعلم الاجتماع والنظريات التكنولوجية لفهم أفضل وأعمق لإشكاليات القائم بالاتصال، وأخلاقيات العمل الإعلامي؛ في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة.

7- ضرورة استحداث تطبيقات نظرية جديدة تتناسب وطبيعة التطور التكنولوجي المستمر لوسائل الإعلام المختلفة.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

أبي إصبع، صالح. (2016). الموضوعية في الممارسة الإعلامية، دراسة في ضوء قوانين ومواثيق الشرف الإعلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الإمارات: جامعة الشارقة.

أبو فريخة، ميرال. (2015). آراء النخبة الأكاديمية والإعلامية بمواد حرية الرأي والتعبير بمشروع الدستور الليبي الجديد. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، 53.

أبو فريخة، ميرال. (2019). السياسة التشريعية لقانون حرية تداول المعلومات في مصر: آراء الأكاديميين والخبراء القانونيين والإعلاميين. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، (يناير - فبراير).

التلاوي، رباب. (2016). أخلاقيات التغطية الإخبارية في المواقع الإلكترونية الإخبارية العربية والمصرية. دراسة تحليلية مقارنة. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الشارقة: جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجموسي، جوهر. (2014). الصحفي المواطن والحاجة إلى رسم الحدود، قانون الاتصال الإلكتروني مثالاً. *مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار بعنوان صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية*. تونس: مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

الخصاونة، علاء الدين. (2014). الجوانب القانونية للالتزام بإعادة التفاوض ومراجعة العقود: دراسة في القانون الفرنسي والأردني ومبادئ القانون الموحد حول التجارة الدولية ومبادئ القانون الأوروبي للعقود. *مجلة الحقوق الكويت*، 38(1)، الصفحات 671-678.

الخولاني، عبد الملك. (2017). المعايير الدولية لحرية تداول المعلومات. *جامعة أسيوط، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي العام*. أسيوط، مصر: جامعة أسيوط، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي العام. رسالة دكتوراه.

الداغر، مجدي. (2018). *اتجاهات الإعلاميين المصريين نحو استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء الضوابط المهنية والأخلاقية*، دراسة ميدانية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 493(38).

السنوسي، ثريا. (مارس، 2014). صحافة المواطن وإعادة إنتاج الأدوار. *مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط*، الصفحات 191-203.

السيد، أمل. (أبريل - يونية، 2015). استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصحافة المتخصصة. *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، 2، الصفحات 69-109.

السيد، أمل. (أبريل – يونية، 2016). المعايير المهنية الحاكمة للتغطيات الإخبارية لأحداث الإرهاب في الصحف المصرية دراسة للمضمون والقائم بالاتصال. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، 55.

الشبيري، محمد. (2011). اعتماد الجمهور اليمني على تغطية قناة اليمن الفضائية للأزمات – حرب الحوثيين نموذجا. *رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط*، 17 – 19. الأردن.

الشهاوي، سماح. (2015). العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الإلكترونية في مصر في الفترة من 2015 حتى 2030. *رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة كلية الإعلام، قسم الصحافة*. جامعة القاهرة كلية الإعلام، قسم الصحافة.

الصديق، تيسير. (2015). دور الصحافة الإلكترونية في نشر ثقافة السلام. *رسالة ماجستير، كلية علوم الاتصال، جامعة الجزيرة، السودان.*

العشري، وائل. (أكتوبر، ديسمبر، 2016). الضغوط المهنية في الصحف الإلكترونية في مصر وعلاقاتها بالرضا الوظيفي لدى الصحفيين: دراسة في ضوء مفهوم الاحتراق النفسي. *مجلة الرأي العام*، 15(4).

اللبان، شريف. (7 أبريل، 2014). البحث عن الأخلاقيات في زمن الانفلات: قراءة موضوعية في مشروع ميثاق الشرف الإعلامي. *المركز العربي للبحوث والدراسات*. تم الاسترداد من:
http://www.acrseg.org/3713

اللبان، شريف. (أبريل، 2014). الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد. *رؤى استرتيجية*.

المرسي، إبراهيم. (أكتوبر – ديسمبر، 2016). مصداقية المواقع الإخبارية لدى النخبة الأكاديمية وعلاقتها بالتنافر المعرفي. *«مصداقية المواقع الإخبارية لدى النخبة الأكاديمية وعلاقتها بالتنافر المعرفي»، مجلة الرأي العام*، 15(4).

المقدم، سارة. (2016). استخدامات تطبيقات الهاتف الخلوي في نقل الأخبار والمعلومات ومستوى مصداقيتها لدى الجمهور. *رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة*.

أمين، رضا. (2014). صحافة المصدر المفتوح تأثيراتها على الصحافة الورقية: ويكيليكس نموذجاً. *المجلة العربية للإعلام والاتصال*، 12، الصفحات 219–248.

أمين، رضا. (2016). الضوابط المهنية والأخلاقية للعمل الإعلامي بين نصوص التشريع ومواثيق الشرف بمملكة البحرين. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. دولة الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة.

أمين، محمد. (سبتمبر، 2015). «صحافة المواطن» من متلقٍ إلى منتج المضامين الإعلامية. *مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط*، 8، الصفحات 213–229.

برارمة، صبرينة. (2015). صحافة المواطن والصحافة التقليدية: «بين التنافر والتكامل»، مجلة العلوم الاجتماعية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 30، الصفحات 211–230.

بو شيخ، حسنية. (أبريل, 2014). بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة. دراسة حالة. *مجلة رؤى إستراتيجية*.

بو عمامة، العربي. (2016). أخلاقيات المهنة الصحفية والتحولات في البيئة الإعلامية الجديدة. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الشارقة: جامعة الشارقة، الإمارات.

بوسنان، رقية. (2016). أخلاقيات تفاعل القراء مع المحتوى الإعلامي في صحيفة الخليج الإلكترونية. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الشارقة: جامعة الشارقة، الإمارات.

توفيق، شريهان. (2016). المسؤولية الأخلاقية للإعلام الجديد. *رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، قسم الإعلام كلية الآداب*.

ثروت، وفاء. (2016). مصداقية المواقع الإلكترونية للقنوات الأوربية الموجهة باللغة العربية لدى الجمهور المصري: دراسة حالة للتغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية لتنظيم داعش. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، 15(4)، الصفحات 1–73.

جابر، عماد. (2016). حماية الخصوصية الفردية بين قوانين النشر ومواثيق الشرف الإعلامية، دراسة مقارنة بين النظام الإعلامي السعودي. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. جامعة الشارقة.

حافظ، أسماء. (أبريل – يونية، 2016). صحافة المواطن في ضوء نظرية المجال العام. *مجلة كلية الإعلام، جامعة القاهرة*، 6.

حبشي، نانسي. (2016). التداعيات الأخلاقية والقانونية لانتهاك الصحافة مصادر المعلومات في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية بريطانيا نموذجاً. *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، 6، الصفحات 433–391.

حبيب الله، حسن. (2016). تشريعات الفضاء الافتراضي العربية وانعكاساتها على حرية النشاط الإعلامي، دول الخليج العربي نموذجا. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. جامعة الشارقة، الإمارات.

حسين، ابتسام. (1 ديسمبر، 2014). المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين. *المركز العربي للبحوث والدراسات*. تم الاسترداد من:
http://www.acrseg.org/21431

حيداس، أحمد. (2014). القانون الأساسي للصحفي في المغرب. *مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار بعنوان (صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية*. تونس: مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار بعنوان (صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية.

درويش، وفاء. (2017). المسؤولية الاجتماعية والتشريعية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية. **رسالة دكتوراه**، *جامعة الزقازيق، كلية الآداب قسم الإعلام*. الزقازيق.

رشيد، بتول. (2015). معايير مصداقية منتجي المواقع الإلكترونية الإخبارية العراقية: دراسة مقارنة للمواقع الإلكترونية، شبكة أخبار النجف الأشرف، شبكة العراق الجديد الإعلامية في ديترويت، الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا). *مجلة آداب البصرة*، الصفحات 447–483.

شطاح، محمد. (2016). التشريعات الإعلامية... من قوانين المطبوعات إلى قوانين الإعلام الإلكتروني، مقاربة تاريخية للمهنة وللقائم بالإعلام. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الشارقة: جامعة الشارقة، الإمارات.

شطاح، محمد. (2016). مستقبل المهنة والعملية الإخبارية في التليفزيونات العربية، دراسة استشرافية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 45*.

شمخي، منى. (2016). الأخلاقيات المهنية للصحافة العراقية والمسؤولية الاجتماعية. *رسالة دكتوراه، جامعة بغداد*. بغداد: جامعة العراق.

صالح، أسماء. (2017). العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية ودورها في تطوير تلك المواقع: دراسة تحليلية وميدانية. *رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب قسم علوم الاتصال والإعلام*.

عبد الرحمن، عواطف. (2008). *النظرية النقدية في بحوث الاتصال*. دبي، الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، سلسلة «الفائزون».

عبد الرزاق، مي. (أكتوبر – ديسمبر، 2016). حول التماس الجمهور المصري للمعلومات عن الأحداث الجارية من حسابات وكالات الأنباء بمواقع التواصل الاجتماعي. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، 4، صفحة 277.

عبد الله، إيمان. (يناير – مارس، 2016). المعايير المهنية في التغطية الإخبارية لاستطلاعات الرأي بالصحف المصرية دراسة حالة لموقع صحيفة اليوم السابع. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، 54.

عبد الله، مي. (2014). إشكاليات الإطار التشريعي والتنظيمي للصحافة في لبنان في عصر عولمة الاتصال. *مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار تونس حول صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية*. تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

عبد المجيد، رامي. (2018). الصحافة الإلكترونية وتأثيرها على الحقوق والحريات: *دراسة مقارنة*. *قسم القانون الدستوري كلية الحقوق جامعة الإسكندرية*. الإسكندرية، مصر: كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

عرفات، إيمان. (2010). حرية الصحافة في الكويت وتأثيرها على الممارسة الصحفية في الفترة 2003: 2007. **رسالة دكتوراه**، *جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة*.

عرفات، إيمان. (يوليو – ديسمبر، 2019). مشروع ميثاق أخلاقي للصحافة الإلكترونية في ضوء تجارب المواثيق الأخلاقية في دول الخليج العربي. *مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جمعية كليات الإعلام العربية، 1*.

عرفات، سمية. (يناير – مارس، 2015). اتجاهات الجمهور المصري نحو مصداقية وسائل الإعلام التقليدية والجديدة عقب أحداث الثلاثين من يونيو، دراسة ميدانية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، صفحة 199.

عطية، غادة. (2017). أطر معالجة المواقع الإخبارية والصحف الإلكترونية للشائعات وعلاقتها بإدراك المراهقين للواقع السياسي والاجتماعي. *رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة*، قسم الإعلام وثقافة الأطفال.

علاونة، حاتم. (2017). صحافة المواطن كمصدر للمعلومات من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين: دراسة مسحية. *المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية*، 10، 227–250.

عياد، خيرت. (2016). أخلاقيات معالجة وسائل الإعلام للصراع وبناء السلام، *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. جامعة الشارقة.

غالي، محرز. (يناير – مارس، 2016). محددات أزمة التمويل في صناعة الصحافة ورؤية الصحفيين، والقيادات الصحفية لإستراتيجيات إدارة هذه الأزمة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، 54.

فتحي، أحمد. (2014). تطور نقابة الصحفيين في ظل دستور 2014. *المؤتمر العلمي الدولي العشرون، مستقبل الإعلام المصري في ظل دستور 2014*. القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة.

فرحي، فيصل. (2013). الاتصال الجماهيري والنخبة في الجزائر، دراسة في بناء الاتجاهات نحو القدرة على التغيير السياسي، الاقتدار السياسي على عينة من الأساتذة الجامعيين. *رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال*، 79–83.

كامل، نجوى. (2016). التجربة المصرية في إعداد تشريعات الصحافة والإعلام في ضوء دستور 2014. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الإمارات: جامعة الشارقة.

مطلق، سلمان. (2015). الضغوط النفسية لدى الإعلاميين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 42 (1)، الصفحات 233–253.

ملكاوي، عمر. (2014). أخلاقيات العمل الإعلامي, دراسة في منهج العمل الإسلامي. *رسالة ماجستير، جامعة اليرموك*. الأردن.

نبيح، أمينة. (2014). المدونون بين الصحافة البديلة والتعبير الحر. *مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار بعنوان (صحفي اليوم في عصر عولمة الاتصال مثال الدول العربية والإفريقية*. تونس: مؤتمر الملتقى الدولي معهد الصحافة وعلوم الأخبار.

نصر، عصام. (2016). إدراك طلبة الاتصال لمفاهيم أخلاقيات الإعلام. *مؤتمر أخلاقيات الإعلام وقوانينه في دول مجلس التعاون الخليجي*. الشارقة: جامعة الشارقة، الإمارات.

هميسي، رضا. (2015). الإعلام الجديد بين حرية التعبير وحماية الأمن الوطني. *كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح - دكتوراه*. الجزائر: كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح.

وليم، مريم. (2017). مصداقية معالجة مواقع الصحف الإلكترونية للأحداث الإرهابية في مصر لدى الجمهور المصري. *رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس، قسم علوم الاتصال والإعلام*.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

Ahmed, W., & Lugovic, S. (2019). Social media analytics: analysis and visualisation of news diffusion using NodeXL. *Online Information Review, 43*(1), pp. 149 - 160. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/328491127_Social_media_analytics_analysis_and_visualisation_of_news_diffusion_using_NodeXL

Akoje, T. p., & Abd rAhim, M. H. (2014). Development of Journalism Ethics: a Comparative Analysis of Codes of Ethics in Nigeria, United Kingdom, United States of America, India and Russia. *Malaysian Journal of Communication, 30*(2), pp. 221 - 238.

Alonso, B. (2018). Algeria Castled in Legislation: From Political Violence to Self-Censorship as a Journalism Endemic Disease. *Hispania Nova, 16,* 445 - 472. Retrieved from: https://e-revistas.uc3m.es/index.php/HISPNOV/index

Anderson, T. (2018, May 1). Media Democratization in Ecuador. *Latin American Perspectives, 45*(3), pp. 16 - 29. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0094582X18758705

Angus, D., & Doherty, S. (2015, January 16). Journalism Meets Interaction Design: An Interdisciplinary Undergraduate Teaching Initiative. *Journalism & Mass Communication Educator, 70*(1), pp. 44-57. doi:https://doi.org/10.1177/1077695814563981

Bijker, W. E., & Pinch, T. (1987, January 1). The Social Construction of Facts and Artifacts: Or How the Sociology of Science and the Sociology of Technology Might Benefit Each Other. *Social Studies of Science, 14*, pp. 17-50.

Braithwaite, A. (2016, October 7). It's About Ethics in Games Journalism? Gamergaters and Geek Masculinity. *Social Media + Society, 2*(4). doi:https://doi.org/10.1177/2056305116672484

Bucy, E. P., D'Angelo, P., & Bauer, N. M. (2014, October 1). Crisis, Credibility, and the Press: A Priming Model of News Evaluation. *The International Journal of Press/Politics, 19*(4), pp. 453 - 475. doi:https://doi.org/10.1177/1940161214541682

Bykov, A. Y., Georgieva, E. S., Danilova, Y. S., & Baychik, A. V. (2015). Codes of Journalism Ethics in Russia and the United States:Traditions and the Current Practice of Application. *International Review of Management and Marketing, 5*(Special Issue for "Media as the Tool: Management of Social Processes"), pp. 55-61.

Camj, L. (2016, December 1). Governments' Uses and Misuses of Freedom of Information Laws in Emerging European Democracies: FOI Laws' Impact on News Agenda-Building in Albania, Kosovo, and Montenegro. *Journalism & Mass Communication Quarterly, 93*(4), pp. 923-945.

Carter, E. (2017). Mass Communication Law and Policy Research and the Values of Free Expression. *Journalism & Mass Communication Quarterly, 94*(3), pp. 641 - 662.

Čeferin, R., & Poler, M. (2017). Journalistic Code of Ethics and Journalists' Liability for Damages: Analysis of the Case Law of the Supreme Court of the Republic of Slovenia. *Teotija in Praksa*(54), pp. 715 - 731.

Čeferin, R., & Poler, M. (2017). Journalism in the Public Interest: Definitions and Interpretations Journalism Ethics and Law. *Teorija in Praksa, 23*(1), pp. 25-46.

Chandler , D. (1996). *Technological Determinism Shaping and Being Shaped.* CMC Magazine.

Chen, G. M., Chen, P. S., Chang, C.-W., & Abedin, Z. (2017, March 1). News Video Quality Affects Online Sites' Credibility. *Newspaper Research Journal, 38*(1), pp. 19 - 31.

Choi, S. (2019, Feb. 11). *An Exploratory Approach to the Computation Quantification of Journalistic Values.* Retrieved from Online Information Review: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/OIR-03-2018-0090/full/html

Choi, S., & Kim, J. (2017). Online News Flow: Temporal/Spatial Exploitation and Credibility. *Journalism, 18*(9), pp. 1184-1205.

Craft, S. (2017, December 1). Distinguishing Features: Reconsidering the Link between Journalism's Professional Status and Ethics. J*ournalism and Communication Monographs, 19*(4), pp. 260 - 301. Retrieved from: https://doi.org/10.1177/1522637917734213

Craig, D. A., & Yousuf, M. (2018). Teaching and Assessing Learning About Virtue: Insights and Challenges From a Redesigned Journalism Ethics Class. *Journal of Media Ethics, Exploring Questions of Media Morality, 33*(4), pp. 181-197.

Creech, B., & Nadler, A. (2018, February 1). Post-industrial fog: Reconsidering Innovation in Visions of Journalism's Future. *Journalism, 19*(2), pp. 182 - 199. Retrieved from: https://doi.org/10.1177/1464884916689573

Culver, K. B. (2017). Disengaged Ethics: Code Development and Journalism's Relationship with the Public. *Journalism Practice, 11*(4), pp. 477 - 492. Retrieved from: https://doi.org/10.1080/17512786.2015.1121788

Dolunay, A., & Kasap, F. (2018, December). Freedom of the Press in the Digital Age within the Frameworks of Ethics, Law and Democracy Education: Example of the North Cyprus. *Quality & Quantity: International Journal of Methodology, 52*(1), pp. 663-683. Retrieved from: IDEAS:https://ideas.repec.org/a/spr/qualqt/v52y2018i1d10.1007_s11135-017-0645-x.html

Du , Y. R., & Thornbu, R. (2011, September 1). The Gap between Online Journalism Education and Practice: The Twin Surveys. 66(3), pp. 217-230. doi:https://doi.org/10.1177/107769581106600303

Dvir-Gvirsman, S. (2017). I like what I see: Studying the Influence of Popularity Cues on Attention Allocation and News Selection. *Information, Communication & Society, 22*(2), pp. 286 - 305. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1369118X.2017.1379550

Fielden, L. (2016). UK press regulation: Taking Account of Media Convergence. Convergence, *The International Journal of Research into New Media Technologies, 22*(5), pp. 472 - 477.

File, P. (2017). Retract, Expand: Libel Law, the Professionalization of Journalism, and the Limits of Press Freedom at the Turn of the Twentieth *Century. Communication Law and Policy, 22*(3), pp. 275 - 308.

García, M. R., Sánchez-García, P., & Etura, D. (2017, March). Research on Ethics Education for Journalists Spain. Bibliometric analysis and applied educational terms (2005-2015). *Revista Latina de Comunicacion Social, 72,* pp. 235 - 252. doi: 10.4185/RLCS

Go, E., You, K. H., Jung, E., & Shim, H. (2016, January). Why Do We Use Different Types of Websites and Assign them Different Levels of Credibility? Structural Relations Among Users' Motives, Types of Websites, Information Credibility, and Trust in the Press. *Computers in Human Behavior, 54,* pp. 231-239. doi:https://doi.org/10.1016/j.chb.2015.07.046

Gürkan, H. (2017). The Portrayal of Journalists in Turkish Cinema: A Study about Journalism Ethics through Cinema. *Medijske Studije, 8*(16), pp. 41-60.

Hamada, B. I. (2016). Towards a Global Journalism Ethics Model: An Islamic Perspective. *Journal of International Communication, 22*(2), pp. 188 - 208.

Han, D. (2016, November 2). From Vagueness to Clarity? Articulating Legal Criteria of Digital Content Regulation in China. *Global Media and Communication, 12*(3), pp. 211 - 227. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1742766516675495

Hannis, G. (2017, November). Journalism Education in New Zealand: Its History, Current Challenges and Possible Futures. *Asia Pacific Media Educator, 27*(2), pp. 233 - 248. doi:10.1177/1326365X17728823

Hossain, M. D., & Aucoin, J. (2018, november 1). The Ethics of Care as a Universal Framework for Global Journalism. *Journal of Media Ethics, 33*(4), pp. 198-211. Retrieved from: https://doi.org/10.1080/23736992.2018.1509713

Iconen, P., Louma-Aho, V., & Bowen, S. (2017). Transparency for Sponsored Content: Analysing Codes of Ethics in Public Relations, Marketing, Advertising and Journalism. In*ternational Journal of Strategic Communication, 11*(2), pp. 165 - 178.

J, F. M., & Pearson, M. (2015). Shield laws in Australia: Legal and Ethical Implications for Journalists and their Confidential Sources. *Pacific Journal Review, 21*(1), pp. 61 - 78.

Jackson, C. (2016). Legislation as an Indicator of Free Press in Russia: Patterns of Change from Yeltsin to Putin. Pr*oblems of Post-Communication, 63*(5-6), pp. 354 - 366.

Jenkins, J. (2017, November 2). Low-Stakes Decisions and High-Stakes Dilemmas: Considering the Ethics Decision-Making of Freelance Magazine Journalists. *Journal of Media Ethics, Exploring Questions of Media Morality, 32*(4), pp. 188-201. Retrieved from: https://doi.org/10.1080/23736992.2017.1359609

Jesus, D.-C., & Segado-Boj, F. (2015, March 27). Journalism Ethics in a Digital Environment: How Journalistic Codes of Ethics Have Been Adapted to the Internet and ICTs in Countries around the World. *Telematics and Informatics, 32.* doi:DOI: 10.1016/j.tele.2015.03.004

Jozwiak, M. (2016, June 1). *Balancing the Rights to Data Protection and Freedom of Expression and Information in the EU: The Vulnerability of Rights in an Online Context.* Retrieved from SSRN: https://ssrn.com/abstract=3138296 or http://dx.doi.org/10.

Knowlton, S., & McKinley, J. C. (2016). There's More to Ethics Than Justice and Harm: Teaching a Broader Understanding of Journalism Ethics. *Journalism & Mass Communication Educator, 71*(2), pp. 133 - 145. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1077695815598614?journalCode=jmcb

Krüger, F. (2018, October 13). A Tale of Two Deaths, Shifting Journalism Ethics in the Midst of Controversy. J*ournalism Studies, 19*(6), pp. 846 - 862. Retrieved from: https://doi.org/10.1080/1461670X.2016.1232174

Laughey, D. (2007). *Key Themes in Media Theory.* Berhshire, England: McGraw Hill-Education.

Lecheler, S., & Kruikemeier, S. (2016, January 1). Re-evaluating Journalistic Routines in a Digital Age: A Review of Research on the Use of Online Sources.*New Media & Society, 18*(1), pp. 156-171. doi:https://doi.org/10.1177/1461444815600412

Lewis, S. C., Sanders, A. K., & Carmody, C. (2019, March 1). Libel by Algorithm? Automated Journalism and the Threat of Legal Liability. *Journalism & Mass Communication Quarterly, 96*(1), pp. 60 - 81. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1077699018755983

Lin, Y. (2008). Dependency Theory, Media. *Encyclopedia of Political Communication, 1,* pp. 182 - 182. doi: 10.4135/9781412953993.n154

Martono, H. H. (2017, June 5). Teaching Journalism Ethics: Constructing Model for Teaching Journalism Ethics on the Basis of Local Wisdom to Create Peace Journalism. *Cogent Arts & Humanities, 4*(1). Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311983.2017.1334982

Mateus, C. (2015). Journalists on online social networks: How Technology is Challenging Journalism Ethics. *Conference on Information Systems and Technologies (CISTI)*. Aveiro, Portugal: IEEE. doi: 10.1109/CISTI.2015.7170626

McQuail , D. (2004). *McQuail's Reader in Mass Communication Theory* (FIRST EDITION ed.). Netherlands: SAGE Publications Ltd.

Metz, T. (2015, April 15). African Ethics and Journalism Ethics: News and Opinion in Light of Ubuntu. Jo*urnal of Media Ethics , Exploring Questions of Media Morality, 30*(2), pp. 47 - 90.

Mills, A., Sanders, A. K., & Hussain, S. S. (2019, September 1). Fitting It All In? A Census of Undergraduate Ethics and Leadership Courses in Accredited U.S. Journalism and Mass Communication Programs. *Journalism & Mass Communication Educator, 74*(3), pp. 265-275. doi:https://doi.org/10.1177/1077695818777588

Milutinovic, I. (2017). Media Ownership and Democratic Capacity of Transitional Society: The Caseof Serbia. *European Journal of Communication, 32*(4), pp. 367 - 380.

Moyo, L. (2015). Digital age as ethical maze: Citizen Journalism Ethics during Crises in Zimbabwe and South Africa. *African Journalism Studies, 36*(4), pp. 125-144. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/23743670.2015.1119494

Mpofu , S., & Barnabas, S. B. (2017, January 6). Citizen Journalism and Moral Panics: A Consideration of Ethics in the 2015 South African Xenophobic Attack. *African Journalism Studies, 37*(4), pp. 115-136. doi:DOI: 10.1080/23743670.2016.1256053

Nenadic, I. (2017). *Journalists on Twitter: Reconfiguring Professional Identity, Reconsidering Research Ethics – The Case of Croatia.* (R. E. Age, Ed.) Springer VS, Wiesbaden. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-658-12909-5_11

Oltmann, S. M. (2019). Important Factors in Midwestern Public Librarians› Views on Intellectual Freedom and Collection. *Library Quarterly, 89*(1), pp. 2 - 15.

Papadopoulou , O., Zampoglou, M., Papadopoulos, S., & Kompatsiaris, I. (2019, February 11). A corpus of debunked and verified user-generated videos. *Emerald Insight, 43*(1), pp. 72 - 88. Retrieved from: https://doi.org/10.1108/OIR-03-2018-0101

Parakash, G. (2017, March 1). Visual journalism ethics: Lack of authenticity and sympathy in coverage of disaster. *Media Watch, 8*(2), pp. 102-111.

Peterlin, L. J., & Peters, J. (2019). Teaching Journalism Ethics Through "The Newsroom": An Enhanced Learning Experience. *Journalism & Mass Communication Educator, 74*(1). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1077695818767230

Pettrachin, A. (2018, June 1). Towards a universal declaration on internet rights and freedoms? *International Communication Gazette, 80*(4), pp. 337-353.

Pjesivac, I., Geidner, N., & Cameron, J. (2018, March 1). Social credibility online: The role of online comments in assessing news article credibility. *Newspaper Research Journal, 39*(1), pp. 18 - 31.

Pond, P., & Lewis, J. (2019). Riots and Twitter: connective politics, social media and framing discourses in the digital public sphere. *Information, Communication & Society, 22*(2), pp. 213 - 231. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1369118X.2017.1366539?journalCode=rics20

Quinn, F. (2018). Failing to Prepare? Journalism Ethics Education in the Developing World: The Case of Cambodia. *Journal of Media Ethics Exploring Questions of Media Morality, 33*(2), pp. 50 - 65. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/23736992.2018.1441031

Richter, A. (2016). Defining Media Freedom in International Policy Debates. *Global Media and Communication, 12*(2), pp. 127 - 142.

Sarikakis, K., & Winter, L. (2017, January - March). Social Media Users' Legal Consciousness About Privacy. *Social Media + Society, 3*(1).

Shaari, H., & Kaur, K. (2014). Journalism ethics: The Uneven Tempo between International Principles and Local Practice. *Media Watch, 5*(2), pp. 223 - 234.

Shoemaker, P. J., Eichholz, M., Kim, E., & Wrigley, B. (2001, June 1). Individual and Routine Forces in Gatekeeping. *Journalism & Mass Communication Quarterly, 78*(2), pp. 233-246. doi:https://doi.org/10.1177/107769900107800202

Shurentayev, A., Yesdauletov, A., T0legen, M., & Tursynnmayeva, A. (2018). Retrospective Analysis of Formation and Development of Legal Journalism in Kazakhstan. *Media Watch, 9*(3), pp. 329-346.

Simelio, N., Ginesta, X., de San Eugenio Vela, J., & Corcoy, M. (2019, March). *Journalism, Transparency and Citizen Participation: A Methodological Tool to Evaluate Information Published on Municipal Websites.* Retrieved from municipal websites, Information, Communication & Society: DOI: 10.1080/1369118X.2017.1386706

Sivetc, L. (2019). State Regulation of Online Speech in Russia: the role of internet infrastructure owners. *International Journal of Law and Information Technology, 27*(1), pp. 28 - 49. Retrieved from: https://academic.oup.com/ijlit/article-abstract/27/1/28/5262262

Stole, Y. (2015). International Legal Framework for the Protection of Journalists in Conflict Zones: A Round Peg in A Square Hole? *The University of Edinburhg.* United Kingdom: ProQuest Dissertations Publishing PhD.

Suárez-Villegas, J. C. (2015, June 25). Self-Regulation of off Line and Online Journalism in Spain in the Experience of the Arbitration, Complaints and Ethics *Commission. Communication & Society, 28*. doi: 10.15581/003.28.3.135-149

Svärd, P. (2017). Freedom of information laws and information access: The case of Sierra Leone. *Sage Journals, 23*(2), p. 190 198.

Toujani, R., & Akaichi , J. (2019, Feb 11). Event News Detection and Citizens Community Structure for Disaster Management in Social Networks. *Online Information Review, 43*(1), pp. 113-132. Retrieved from: https://doi.org/10.1108/OIR-03-2018-0091

Vivros, D., & Millado, C. (2018). The Communication Law and Its Impact on the Presence of Journalist Professional Roles in the News of the Elite Press in Ecuador. *Comunicacion y Sociedad* (32), pp. 127 - 152.

Waddell, T. F. (2017, December 14). This Tweet Brought to You by a Journalist: How Comment Gatekeeping Influences Online News Credibility. Electronic News, 12 (4), pp. 218-234.

Waddell, T. F. (2017, August 1). What does the crowd think? How online comments and popularity metrics affect news credibility and issue importance. New *Media & Society, 20*(8), pp. 3068-3083. doi:https://doi.org/10.1177/1461444817742905

Wahid, U., & Suwadi. (2017). Implementation of the Ethics and Independence in the Production Process of Program Television 'Journalism Invetigation. *Journal of Engineering and Applied Sciences, 12* (13), pp. 3465 - 3471.

Weber, I., & Johnson, J. (2016). Media self-regulation in the Pacific Islands: A survey of media professionals. *Media International Australia, 158* (1), pp. 99-111. doi:https://doi.org/10.1177/1329878X15627338

Wolfgang, J. D. (2018, March 9). Taming the 'trolls': How journalists negotiate the boundaries of journalism and online comments. *Journalism*, pp. 1 - 18.

Wu, P. F. (2018, November 19). The privacy paradox in the context of online social networking: A self-identity perspective: JOURNAL OF THE ASSOCIATION for Information Science and Tecnology. *Journal of the Association for Information Science and Technology, 70.* Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/329039895

Yang, A., Taylor, M., & Saffer, A. J. (2016, december 10). Ethical convergence, divergence or communitas? An examination of public relations and journalism codes of ethics. *Public Relations Review, 42*(1), pp. 146 - 160.

Yang, J., & Arant, D. (2014). The Roles and Ethics of Journalism: How Chinese Students and American Students Perceive Them Similarly and Differently. Journalism & Mass Communication Educator, 69(1), pp. 33 - 48. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1077695813513767

Abstract

The study aimed at providing an analytical presentation that focuses on recent research trends in the field of legislation and ethical controls; regulating traditional and new media by monitoring those common research trends in this field. The Study questions were: What are the recent research trends in the field of legislation and ethical controls regulating traditional and new media? What are the topics and problems dealt with by the research under the Study What are the methods and tools used for this research? What are the theoretical frameworks used in these studies? The study was also keen to provide a perspective vision in the field of legislation and ethical controls regulating traditional and new media. The study belongs to descriptive and prospective studies. It relied on the methods of second-level analysis, the survey approach, the comparative approach and the critical approach. The second-level analysis method was achieved using an analysis form tool. The sample of the study consisted of 147 Arab and foreign papers published in scientific journals and international conferences from 2014 to 2019. The analysis was depending on the critical theory. This vision was derived based on: the research problem, the methods and tools, and the theoretical frameworks.

Key words: Recent Research Trends, Media Legislation, Media Ethics.

The Author:

Dr. Eman Metwally Mohamed Arafat

- PhD in Journalism Department, Entitled "Press Freedom in Kuwait and its Impact on Journalism Practice", Faculty of Mass Communication, Cairo University, 2009.
- Vice President of Department of Communication and Media, from 1438-1440.
- Acting Head of the Journalism and E-Publishing Department, Faculty of Mass Communication, Modern University from 2019 until now.

Publications:

A - Books:

- Journalism Layout, Cairo, The Scientific Library, Deposit Number in the Book House, R / 2012/1326, 2012.

B- Research:

1- Saudi Health Publications Obstacles and Challenges, First International Conference on Public Relations and Health Awareness, Taibah University, Al-Madinah, KSA, 2014.

2- Recognition of the Views of Mass Communication Professors in the Use of Television Channels Social Networks for Comprehensive Coverage of Events, Published in the Arab Journal of Media and Society, American University, No. (23), Cairo, January 2017. ISSN 1687-7721

3- Employment of Information Technology in the Teaching of Arabic Language and Dissemination of Literature to Non-Speakers, the International Symposium in the Arabic Language and Literature and Culture in the Educational Institutions of Saudi Arabia and Malaysia, Taibah University, Al- Medina, 19 March 2017.

4- The Impact of Media on Children with Special Needs, An Empirical Study, International Journal of Social Communication, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mostaganem, Volume 5, No. 13, Algeria, 2018. ISSN 2437-1181

5- Ethical Charter Project for Electronic Journalism in the Light of the Experiences of Ethical Charters in the Gulf States, Journal of the Union of Arab Universities for Media Research and Communication Technology, Faculty of Mas Communication, Cairo University, Cairo, First Issue, July - December 2018. ISSN 2356-9891

6- Social Media and its Role in Promoting the Value of Culture in Young People According to the Epistemological Heritage of the Theory of Determinism of Value, Journal of Media and Social Sciences for Specialized Research, SIATS, Volume 1, No. 3, United Kingdom, 2018. e- ISSN 0127-7448

7- The Use of Universities to their Websites in Providing Communication to Students and Satisfy their Needs, A Theoretical and Practical Study, the Journal of the University of Taibah, College of Arts and Humanities, Seventh Year, No. (14), Medina, 2018. ISSN 1658-6662

8- Employing Newspapers and Social Networks as Media Platforms ti Publish their Issues, International Journal of Communication Sciences, German, issue 2, ISSN2512-8434

9- The Semiotic Image of the Parties to the Syrian Conflict on the Websites of Western TV Channels, The Book of the International Conference, "The Media between Hate Speech and Intellectual Security", Faculty of Journalism and Information, Zarqa University, Amman, Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution، 16 – 18 / 5 / 2017م. ISBN978-9957-33-582-3

10- Standards for Evaluating the Quality of Newspaper Website, An Applied Study on Gulf Newspapers Websites, Media Research Journal, Volume 56, Issue 5, Winter 2021, Page 2323-2352.

11- Visions of Media Professors and Arab Experts for the Future of Mobile Journalism: A Prospective Study, Scientific Journal of Journalism Research, Issue Twenty-Three, Part Three, January-June 2022, pp. 107-153.

Monograph (616)

Recent Trends in the Research of Legislation and Ethical Controls Regulating Traditional and New Media in the Period from 2014 to 2019 with a Vision for Future Research

Eman Metwally Mohamed Arafat,Ph.D.
College of Mass Communication Modern University
of Science and Technology
Egypt

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Kuwait University
- **Prof. Abdallah M. E Alghazali**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Aded El-Aziz Ali Safar**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  History Department
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil**
  Department of Psychology
  Ain Shams University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT INCLUDES A SET OF THESES CONCERNED WITH PUBLISHING TOPICS THAT FALL WITHIN THE DISCIPLINES OF HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES, & LITERATURE

Volume 43, 2023

Rates

Kuwait : K. D 0.500 | Bahrain : BD 1 | Qatar : RQ 10

Emirates: DH 10 | Saudi Arabia : RS 10 | Qatar : RQ 10

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

Subscription For 12 Monoqraphs

Foreign Countries	Arab Countries	Kuwait	Subscription Type	Subscription Period
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52K.D	52K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.BOX 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454

Tel: **24830256** - Fax: **24830256**

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Recent Trends in the Research of Legislation and Ethical Controls Regulating Traditional and New Media in the Period from 2014 to 2019 with a Vision for Future Research

Eman Metwally Mohamed Arafat,Ph.D.
College of Mass Communication Modern University
of Science and Technology
Egypt

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 616- Volume 43

1444 A.H/2023 (March)